الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH

University Mohamed BOUDIAF of M'sila
Faculty of Economic Sciences, Commercial and Management Sciences
Vice Dean of Post-Graduation, ScientificResearch and External Relations

جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
نيابة العمادة لما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

الرقم :229/ 2024

المسيلة في: 2024/12/19

مستخرج فردي من محضر المجلس العلمي

بناء على اجتماع المجلس العلمي للكلية المنعقد بتاريخ: 2024/12/19بقاعة الاجتماعات بالكلية

وبناءا على تقارير الخبراء الايجابية للسادة الأساتذة :

بن عبد الرحمان الياس	جامعة المسيلة
عايد لمين	جامعة المسيلة
سلماني عادل	جامعة الجلفة

تم اعتماد الكتاب البيداغوجي العائد(ة) للأستاذ (ة): دوادي عبد الفتاح

الموسوم(ة) بـ: منظمات ومؤشرات التصنيف الاقتصادي الدولي

رئيس المجلس العلمي

رئيس المجلس العلمي

أ.د. عزوز سيهاة

Scanned with CamScanner

جسور للنشر والطباعة والتوزيع

التعاونية العقارية االعقيد لطفي حي عيسات مصطفى محل رقم 11 مكرر 1 - الرغاية - الجزائر

الهاتف: 22-21-21-0661 - 18-63-40-0542

البريد الإلكتروني: joussour_edition@yahoo.fr

الجزائر في: 18/ 05/ 2025

شهادة نشر

يشهد مدير دار جسور للنشر والطباعة والتوزيع أن الأستاذ(ة): ***د. عبد الفتاح داودي***

قد نشر(ت) باسم الدار كتاب موسوم بـ: ***منظمات ومؤشرات التصنيف الاقتصادي الدولي***، وفق البيانات الآتية:

- رقم الإيداع القانوني (**ISBN**): 978-9931-729-18-1
- تاريخ النشر: 30 ديسمبر 2024
- عدد صفحات الكتاب: 240 صفحة.
- الطبعة: الأولى.

سلمت هذه الشهادة بطلب من المعني لاستعمالها في حدود ما يسمح به القانون.

جسور للنشر والطباعة والتوزيع
التعاونية العقارية العقيد لطفي حي عيسات مصطفى محل رقم 11 مكرر 1 الرغاية الجزائر
رقم س ت 23 A 5154018 16

منظمات ومؤشرات التصنيف الاقتصادي الدولي

Organizations and indicators of the international economic classification

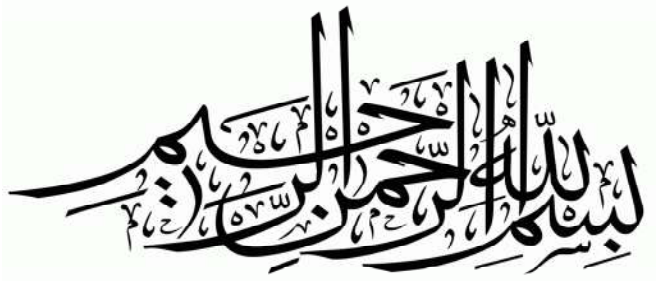
بسم الله الرحمن الرحيم

عبد الفتاح داودي

منظمات ومؤشرات التصنيف الاقتصادي الدولي

Organizations and indicators of the international economic classification

جسور
للنشر والطباعة والتوزيع

للنشر والطباعة والتوزيع

التعاونية العقارية العقيد لطفي حي عيسات مصطفى
محل رقم 11 مكرر 1 – الرغاية – الجزائر
هاتف–فاكس: 213-023-75-01-62
الجوال: 0661-21-21-22
البريد الإلكتروني: joussour_edition@yahoo.fr
الموقع الالكتروني: www.joussourdz.com

الطبعة الأولى

1446هـ/2024م

عنوان الكتاب: **منظمات ومؤشرات التصنيف الاقتصادي الدولي**

Organizations and indicators of the international economic classification

تأليف: **د. عبد الفتاح داودي**

الموضوع الرئيسي: **اقتصاد دولي**

عدد الصفحات: **240 صفحة**

قياس الصفحة: **23.5X15.5**

جسور للنشر والتوزيع 2024©

ردمك: **978-9931-729-18-1**

الإيداع القانوني: **ديسمبر 2024**

جميع الحقوق محفوظة، يُمنع منعا باتا طبع محتويات هذا الكتاب أو جزء منه بأي طريقة من طرق الطبع والنشر والنسخ والنقل والترجمة والتسجيل –مرئيا أو إلكترونيا– أو تخزينه أو استعماله سواء لغرض تجاري أو لأي غرض آخر بدون تصريح مسبق من جسور للنشر والطباعة والتوزيع.

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر

فهرس المحتويات

مقدمة..... 9

تمهيد..... 11

المحور الأول:

الإطار المفاهيمي للتصنيف الاقتصادي الدولي

1 – مفهوم التصنيف 13

2 – الغرض من التصنيف..... 13

3 – تعريف المؤشرات الإحصائية..... 14

4 – أهمية المؤشرات الإحصائية..... 14

5 – المؤشرات الاقتصادية..... 15

6 – تصنيف دول العالم إلى مجموعات..... 15

7 – أهم التصنيفات الاقتصادية الدولية..... 22

المحور الثاني:

هيئات الأمم المتحدة المتخصصة في الشأن الاقتصادي

1 – وكالات ومنظمات الأمم المتحدة المتخصصة..... 24

2 – تقارير الأمم المتحدة..... 26

3 – أهداف التنمية المستدامة..... 27

4 – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقرير التنمية البشرية..... 31

المحور الثالث:

البنك الدولي ومؤشراته

1 – النشأة والعضوية..... 37
2 – مؤسسات البنك الدولي..... 38
3 – تقارير البنك الدولي..... 39
4 – تقرير ممارسة أنشطة الأعمال..... 82
5 – مؤشر الأداء اللوجيستي..... 94

المحور الرابع:

صندوق النقد الدولي

1 – مسؤوليات صندوق النقد الدولي..... 105
2 – تقارير صندوق النقد الدولي..... 107
3 – الجزائر في تقارير صندوق النقد الدولي..... 110

المحور الخامس:

المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO

1 – التعريف بالويبو..... 115
2 – هيئات الويبو..... 115
3 – محطات مهمة في تاريخ الويبو..... 120
4 – خدمات الويبو..... 122
5 – مؤشرات الملكية الفكرية..... 123

المحور السادس:

المنتدى الاقتصادي العالمي

1 – تقرير التنافسية العالمي..... 134

2 – تقرير التنمية الشاملة..... 141

3 – مؤشر الأداء البيئي..... 144

4 – مؤشر تمكين التجارة العالمي..... 147

المحور السابع:

مؤشرات الاقتصاد المعرفي

1 – مؤشر الابتكار العالمي..... 152

2 – مؤشرات الاتحاد الدولي للاتصالات..... 165

3 – مؤشر الريادة في الأعمال..... 173

4 – مؤشر الذكاء الاصطناعي..... 175

المحور الثامن:

مؤشرات التصنيف الائتماني

1 – تعريف التصنيف الائتماني..... 182

2 – وكالات التصنيف الائتماني..... 183

3 – الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف الائتماني..... 186

المحور التاسع:

مؤشرات متفرقة

1 – مؤشر العولمة..... 187

2 – مؤشر الحرية الاقتصادية 188
3 – مؤشر الرخاء..... 190
4 – مؤشر السعادة..... 205
5 – المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم..... 211
6 – مؤشر المخاطر القُطرية..... 213
7 – مؤشر الشفافية الدولية للفساد..... 213
8 – مؤشر التقدم الاجتماعي..... 224
9 – مؤشر المرونة العالمي..... 228
خاتمة..... 232

مقدمة

يعتبر تخصص الاقتصاد الدولي المفتوح لطلبة الماستر– علوم اقتصادية – من أهم الاختصاصات التي ازداد الاهتمام بها في العقود الأخيرة في ظل تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي واتساع حجم التجارة الدولية والتدفقات الرأسمالية وترابط الأسواق المالية والسلعية وتزايد أهمية الموارد الاقتصادية، وأهمية التعرف على أماكن تواجدها وتوزيعها على المستوى العالمي باعتبارها عوامل مهمة في تنشيط حركة الإنتاج والاستثمار على المستويين المحلي والدولي، ونمو ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي جعلت من الصعب على أي اقتصاد أن ينمو بمعزل عن هذه التكتلات.

إن هذا التخصص يصبو لمواكبة التطورات المتسارعة في الاقتصاد العالمي، في ظل تزايد درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري من خلال تحرير التجارة الخارجية في إطار برامج التعديل الهيكلي واتفاقيات الشراكة الأوروجزائرية ومفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتحرير تدفقات رؤوس الأموال وتسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاد الجزائري وغيرها من المتغيرات التي تطرح تحديات عميقة أمام الاقتصاد الجزائري والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية العمومية أو الخاصة.

لأجل هذا يسعى قسم العلوم الاقتصادية لتحسين التكوين في تخصص ماستر "اقتصاد الدولي"، لإعداد الطلبة وتأهيلهم لإدارة وتسيير المؤسسات العمومية والإدارات الجزائرية المرتبطة بالتجارة الخارجية والعمليات البنكية الخارجية وغيرها من المؤسسات التي أضحت أكثر انفتاحا على المحيط الاقتصادي العالمي لتستجيب لمتطلبات الأسواق الدولية وقادرة على رفع تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية،وللتعرف على أهم المنظمات الدولية المتخصصة في التصنيف الاقتصادي الدولي تقرر تدريس هذا المقياس لطلبة الماستر 2 – تخصص اقتصاد دولي .

الأهداف:

يهدف هذا الكتاب إلى:

- التأكيد على أهمية التصنيف الدولي للاقتصاديات العالمية؛
- معرفة أهم المنظمات المتخصصة في التصنيف الاقتصادي الدولي؛
- التعرف على أهم مؤشرات التصنيف الاقتصادي الدولي؛
- الاطلاع على موقع الجزائر في التصنيفات الاقتصادية الدولية وأهم الفرص المتاحة والتحديات التي تواجهها.

تمهيد

إن التنمية الاقتصادية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمؤشرات الإحصائية الاقتصادية، ومدى نجاح الخطط التنموية يُقاس بما تستند عليه من بيانات ومعلومات ومؤشرات عن المتغيرات الديمغرافية، الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، وتلعب هذه الإحصاءات دورا مهما في عمليات التخطيط والمراقبة والتحليل للتطورات الاقتصادية، على أن تكون هذه الإحصاءات موثوقة ومفصلة ومحدثة، وأن يتم ضبطها وتخزينها في قواعد بيانات ذات تكنولوجيا متطورة، وأن يتم نشرها وتبادلها واستخدامها لاحتساب المؤشرات ذات الصلة، كما أن هذه الإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية عموما والقطاعية خصوصا ركائز أساسية لاتخاذ القرارات الإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، وتعتبر عاملا أساسيا لمعرفة مدى التطور الحاصل على مستوى المؤسسات والقطاعات والبلدان.

إن هذه المؤشرات تقوم بإعدادها منظمات دولية متخصصة وعلى أساسها يتم تنقيط بلدان العالم، وكل منظمة تُصدر تبعا لذلك تقارير دورية شهرية أو فصلية أو سنوية، وبناء عليها يتم إجراء مقارنات بين دول المنطقة و العالم في إطار التعاون الدولي، لكن هذه المهمة تواجه صعوبات عدة بدءا من الاتفاق على مجموعة من المؤشرات المناسبة، مرورا بوضع تعاريف دقيقة لهذه المؤشرات ووصولا إلى إقناع دول العالم على اختلاف مستويات تطورها بإتباع منهجيات معيارية دقيقة في جميع

البيانات اللازمة لهذه المؤشرات التي تُطور وتُنقح باستمرار نظرا للتطورات السريعة التي تشهدها الساحة الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، ناهيك عن مصداقية هذه المنظمات المتخصصة و حيادية تصنيفاتها.

سنقوم برصد واستعراض وتحليل عدد من التقارير والتصنيفات العالمية المهمة وذلك لقياس أداء الدولة التنافسي في إطار إستراتيجيتها الإنمائية، لذلك نحرص على ضمان الدقة في توثيق ورصد الأداء في الجزائر وبشكل يعكس حقيقة جهود التطوير والتنمية المبذولة، وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية عن طريق التنسيق والتعاون مع كل الجهات المعنية في سبيل تحسين مؤشرات الدولة في هذه التقارير مما يساهم في رفع تنافسية وأداء الدولة وبالتالي تعزيز مكانتها الدولية.

يتم اختيار التقارير التي تتم متابعتها بناء على معايير مختلفة بالإضافة إلى أهمية موضوع التقرير لأجندة البلاد وأولوياتها.

المحور الأول:

الإطار المفاهيمي للتصنيف الاقتصادي الدولي

الملائمة قبل التطرق إلى منظمات ومؤشرات التصنيف الاقتصادي الدولي، لا بد من توضيح بعض المفاهيم:

1 – مفهوم التصنيف:

إن كلمة تصنيف تعني مجموعة من العناصر المتشابهة في خصائص معينة، أي تجميعها وفق تشابهها أو اختلافها، وهي أسلوب علمي منظم يقوم على أساس جمع معلومات عن الدول والمؤسسات من خلال مجموعة من الإحصائيات أو المؤشرات أو الاستبيانات، للتعرف على مستواها ووضعها التنافسي بين الدول أو المؤسسات، كما تعتبر التصنيفات نظاما من اللغات يُستعمل في التخاطب بشأن الظواهر المعينة وفي إعدادها إحصائيا.

2 – الغرض من التصنيف:

عند دراسة الظواهر الاقتصادية لا يمكن أخذ كل المعطيات بعين الاعتبار في وقت واحد، ولأغراض التحليل يتعين اختيار عناصر معينة وتجميعها وفقا لخصائص محددة، ولهذا فإن جميع هذه العناصر التي يُراد بحثها تتطلب تصنيفا منهجيا، ومن خلال هذه المؤشرات القابلة للمقارنة تُوضع السياسات في القطاعات المختلفة، وتُعرف الفجوة بين مختلف البلدان وتُصمم استراتيجيات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

3 – تعريف المؤشرات الإحصائية:

هي رقم إحصائي يمثل ظاهرة معينة خلال فترة زمنية محددة،وهي إحدى أدوات الدراسات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والديمغرافية وأي دراسات أخرى، وتنقسم إلى نوعين هما:

– مؤشرات تقيس متغيرات كمية.

– مؤشرات تقيس متغيرات نوعية.

والمؤشرات بصفة عامة بيانات إحصائية تُجمع لاختبار أو تقييم مسألة من المسائل، ويمكن للمؤشر أن يكون دالة لمتغيرات مختلفة تتصل بجانب معين من الموضوع المراد قياسه، وتبين خصائصه في لحظة معينة.

4 – أهمية المؤشرات الإحصائية:

تكتسي المؤشرات الإحصائية أهمية بالغة لرسم السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمؤسسات والقطاعات والبلدان ولقياس درجة التطور الحاصل فيها، وبصفة عامة يمكن حصر أهمية المؤشرات في النقاط التالية:

– معرفة التطورات الحاصلة في تنفيذ البرامج والمخططات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

– المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية.

– المقارنة بين المؤسسات والقطاعات والبلدان والاستفادة من التجارب الدولية ومعرفة مواطن القوة وجوانب الضعف فيها.

5 – المؤشرات الاقتصادية:

هي مجموعة من الإحصائيات والتقارير الاقتصادية التي تستخدم في أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة لتقييم الوضع الاقتصادي ومعرفة مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه، بالإضافة إلى القدرة على التنبؤ بالحالة الاقتصادية المستقبلية.

وتصدر هذه المؤشرات بصفة دورية (سنوية أو ربع سنوية أو شهرية أو أسبوعية)، وهناك العديد من المؤشرات الاقتصادية لكل دولة، وبصفة عامة يمكن تصنيفها إلى سبعة أنواع رئيسية هي[1]:

أ– ميزان المدفوعات Balance of payment Indicator

ب– مؤشرات الإنتاج GDP& Output Indicator

ج– مؤشرات الثقة Confidence sentiment Indicators

د– مؤشرات الأسعار والأجور Price wedges &sales Indicators

ه– تقرير السياسة النقدية وأسعار الفائدة Monetary policy and Interest rates statements

و– مؤشرات التوظيف وسوق العمل Employment Indicators

ي– مؤشرات قطاع السكان Housing Indicators

6 – تصنيف دول العالم إلى عدة مجموعات:

تراعى عدة اعتبارات في تقسيم البلدان والمناطق في العالم، منها تصنيف الأمم المتحدة للدول حسب فئات الدخل: دول ذات الدخل المرتفع، ودول ذات الدخل

المتوسط الشريحة العليا والشريحة الدنيا، ودول ذات الدخل المنخفض، أما البنك الدولي فيصنف العالم إلى المناطق التالية[2]:

- أوربا وآسيا الوسطى وتضم ثمانية وخمسين بلدا.
- شمال أمريكا وتضم ثلاثة بلدان.
- أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ومجموع دولها اثنان وأربعون بلدا.
- إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وهي ثمانية وأربعون بلدا.
- الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهي واحد وعشرون بلدا.
- شرق آسيا والمحيط الهادي وتضم ثمانية وثلاثين بلدا.
- جنوب آسيا وهي ثمانية بلدان.

تصنيفات مجموعة البنك الدولي للبلدان حسب مستوى الدخل 2024 –2025:

تصنف مجموعة البنك الدولي اقتصاديات العالم إلى أربع مجموعات للدخل وهي: البلدان منخفضة الدخل، والشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، والبلدان مرتفعة الدخل. ويتم تحديث هذه التصنيفات في الأول من يوليو/ تموز من كل عام، استناداً إلى نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في السنة الميلادية السابقة. ويتم التعبير عن مقاييس إجمالي الدخل القومي مقومة بالدولار الأمريكي باستخدام عوامل تحويل مشتقة حسب طريقة أطلس التي بدأ العمل بها في شكلها الحالي في عام 1989. وتهدف تصنيفات البنك الدولي لمستويات الدخل إلى تجسيد مستوى التنمية في بلد ما، اعتماداً على طريقة أطلس لحساب نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي باعتبارها مؤشراً متاحاً على نطاق واسع للقدرة الاقتصادية.

وقد شهد تصنيف البلدان إلى شرائح دخل تطوراً كبيراً على مدى الفترة الماضية ومنذ أواخر الثمانينيات. ففي عام 1987، تم تصنيف 30٪ من البلدان التي تم إعداد تقارير بشأنها على أنها منخفضة الدخل و25٪ على أنها بلدان مرتفعة الدخل. وانتقالاً إلى عام 2023، انخفضت هذه النسب الإجمالية إلى 12٪ في فئة البلدان منخفضة الدخل ونحو 40٪ في فئة البلدان مرتفعة الدخل.

الشكل رقم (1): تصنيفات مجموعة البنك الدولي للبلدان

حسب مستوى الدخل لعام 2023

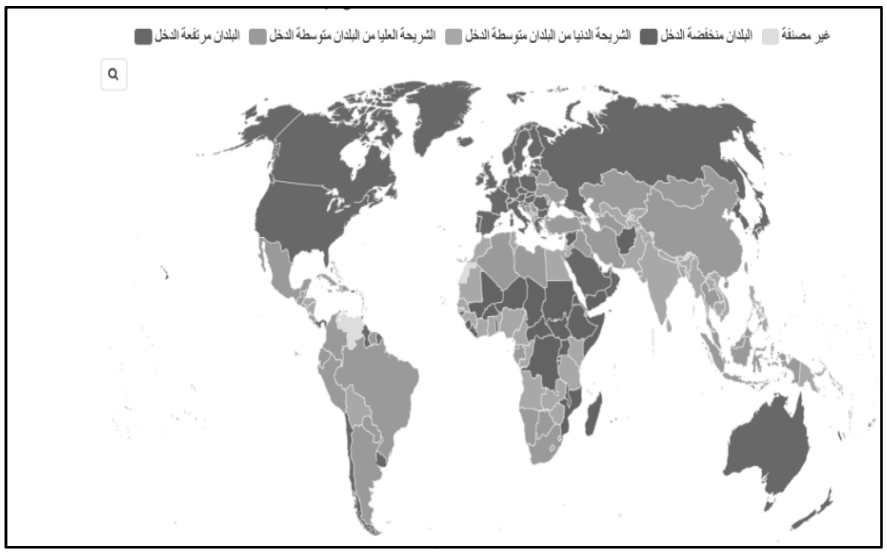

Source: https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/world-bank-country-classifications-by-income-level-for-2024-2025

غير أن حجم واتجاه هذه التحولات يتباين بصورة كبيرة بين مناطق العالم. وفيما يلي بعض أبرز الملامح الإقليمية:

– تم تصنيف 100٪ من بلدان جنوب آسيا على أنها بلدان منخفضة الدخل في عام 1987، وانخفضت هذه النسبة إلى 13٪ فقط في عام 2023.

– في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، كانت نسبة البلدان منخفضة الدخل أعلى في عام 2023 (10٪) مما كانت عليه في عام 1987، حيث لم يصنف أي بلد من البلدان ضمن هذه الفئة.

– في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ارتفعت نسبة البلدان مرتفعة الدخل من 9٪ في عام 1987 إلى 44٪ في عام 2023.

– في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى نجد نسبة أقل قليلاً من البلدان مرتفعة الدخل في عام 2023 (69٪) مقارنة بعام 1987 (71٪)

ومن منظور إحصائي، يمكن أن تتغير التصنيفات لسببين اثنين، هما كما يلي:

التغيرات في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي حسب طريقة أطلس: في كل بلد، يمكن أن تؤثر عوامل مثل النمو الاقتصادي والتضخم وأسعار الصرف والنمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي محسوباً بطريقة أطلس. كما يمكن أن يكون لتنقيح الأساليب والبيانات بغرض التحسين تأثير أيضاً. ويمكن الاطلاع على أحدث البيانات عن نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي محسوباً بطريقة أطلس لعام 2023 هنا.

وهذا العام، انتقلت ثلاثة بلدان – بلغاريا وبالاو وروسيا – من فئة الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل إلى فئة البلدان مرتفعة الدخل:

تقترب بلغاريا بصورة مطردة من عتبة البلدان مرتفعة الدخل من خلال تحقيق معدل نمو متواضع على مدة فترة التعافي بعد الجائحة، وقد استمر التعافي في عام 2023 مع تحقيق معدل نمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 1.8٪، مدعوما بالطلب على الاستهلاك.

واصلت بالاو التعافي بعد الجائحة حيث عاد إجمالي الناتج المحلي إلى مستوياته السابقة، وحقق معدل نمو بنسبة 0.4٪ بالقيمة الحقيقية. ومع وصول التضخم (مقيساً بمعامل تكميش إجمالي الناتج المحلي) إلى 8.1٪، ارتفع إجمالي الدخل القومي الاسمي بنسبة 10.0٪.

تأثر النشاط الاقتصادي في روسيا بالزيادة الكبيرة في الأنشطة العسكرية في عام 2023، وفي الوقت نفسه تم تعزيز معدل النمو أيضا من خلال انتعاش حركة التجارة (+6.8٪)، والقطاع المالي (+8.7٪)، والإنشاءات (+6.6٪). وأدت هذه العوامل إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (3.6٪) والاسمي (10.9٪)، وزاد نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في روسيا محسوباً بطريقة أطلس بنسبة 11.2٪.

وانتقلت كل من الجزائر وإيران ومنغوليا وأوكرانيا هذا العام من الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل إلى الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل:

على الرغم من نمو الاقتصاد الجزائري بنسبة 4.1٪ في عام 2023، فإن السبب الرئيسي لإعادة تصنيف الجزائر إلى فئة أعلى هو إجراء مراجعة شاملة لإحصاءات الحسابات القومية من جانب مكتب الإحصاء الوطني لتتماشى مع المعايير الدولية الحالية. وأدت عملية إعادة الضبط إلى تعديل تمثل في زيادة مستوى إجمالي الناتج المحلي (بنسبة 13.3٪ في المتوسط عن السنوات 2018–2022) بسبب التوسع في تقديرات الاستثمار لتشمل البحث والتطوير، وتحسين طرق قياس الإنتاج في الإدارة العامة، وتحسين تغطية الاقتصاد غير الخاضع للمراقبة.

حقق الاقتصاد الإيراني معدل نمو بنسبة 5.0٪ في عام 2023، مدفوعاً بشكل رئيسي بصادرات النفط وبدعم من المكاسب التي تحققت في قطاعي

الخدمات والصناعات التحويلية. وزاد إجمالي الدخل القومي بنسبة 39.5٪ بالقيمة الاسمية، وأدى ذلك مع انخفاض قيمة الريال الإيراني إلى زيادة نسبتها 17.6٪ في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي وفق الحساب بطريقة أطلس.

واصلت منغوليا التعافي بعد الجائحة، حيث ارتفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 7.0٪ في عام 2023. وكان النمو مدفوعا بالتوسع في نشاط التعدين بنسبة 23.4٪، إلى جانب ارتفاع أسعار التصدير التي عززت الصادرات بنسبة 53.4..٪

جاء التغير في تصنيف أوكرانيا إلى مستوى أعلى بسبب استئناف النمو الاقتصادي في عام 2023 (حقق إجمالي الناتج المحلي الحقيقي معدل نمو بنسبة 5.3٪، بعد تراجع بنسبة 28.8٪ في عام 2022) إلى جانب استمرار التراجع في عدد السكان بأكثر من 15٪ منذ اندلاع الغزو الروسي. وقد زاد تأثير هذه العوامل بسبب الزيادة في أسعار السلع والخدمات المنتجة محلياً، وأدى هذا إلى زيادة كبيرة في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي وفق الحساب بطريقة أطلس بنسبة 18.5٪. وعلى الرغم من تضرر الاقتصاد الأوكراني بصورة كبيرة بسبب الغزو الروسي، فإن النمو الحقيقي في عام 2023 كان مدفوعاً بنشاط البناء وأعمال الإنشاءات (24.6٪)، مما يعكس زيادة كبيرة في الإنفاق الاستثماري (52.9٪) لدعم جهود إعادة الإعمار في أوكرانيا في أعقاب الدمار المستمر.

وكانت الضفة الغربية وقطاع غزة البلد الوحيد الذي انخفض تصنيفه هذا العام. فقد اندلع الصراع في الشرق الأوسط في أكتوبر/ تشرين الأول 2023، لكن على الرغم من أن تأثيره على الضفة الغربية وقطاع غزة اقتصر على الربع الأخير، فإن نطاقه كان كافياً ليؤدي إلى انخفاض بنسبة 9.2٪ في إجمالي الناتج المحلي الاسمي (-5.5٪ بالقيمة الحقيقية). ونظرا لأن اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة كان قريبا

من هذا الحد (لم يدخل في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل إلا في العام الماضي)، فقد أدى هذا التراجع إلى انخفاض نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي إلى مستوى الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل وفق حساب أطلس.

يقسم البنك الدولي البلدان حسب الدخل لعام 2024 إلى عدة مستويات هي[3]:

– المجموعة المنخفضة الدخل: 1145 دولار أمريكي أو أقل (تضم 26 بلدا).

– الشريحة الأدنى من الدخل المتوسط: 1146 دولار– 4515 دولار (تضم 51 بلدا).

– الشريحة الأعلى من الدخل المتوسط: 4516 دولار– 14005 دولار (تضم 54 بلدا منها الجزائر).

– المجموعة المرتفعة الدخل: 14006 دولار أو أكثر (تضم 86 بلدا)، كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (1): مجموعات الدخل حسب البنك الدولي

لعامي 2023 و2024

	البلدان منخفضة الدخل	الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل	الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل	البلدان مرتفعة الدخل
1 يوليو/تموز 2024 - للسنة المالية 2025 (جديد)	≤ 1,145	1,146 - 4,515	4,516 - 14,005	> 14,005
1 يوليو/تموز 2023 - للسنة المالية 2024 (السابق)	≤ 1,135	1,136 - 4,465	4,466 - 13,845	> 13,845

المصدر: مجموعة البنك الدولي. الأرقام بدولارات الولايات المتحدة (بالدولار الأمريكي)

مجموعة البنك الدولي

7 – أهم التصنيفات الاقتصادية الدولية:

توجد العديد من المنظمات المتخصصة في تنقيط الدول من أهمها الأمم المتحدة ومؤسساتها كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، اليونسكو، المنتدى الاقتصادي العالمي، المعهد العالمي لريادة الأعمال ومنظمة الشفافية العالمية وغيرها. هذا الجدول يتضمن أهم منظمات التصنيف الدولي مع التقارير التي تُصدرها وترتيب الجزائر فيها.

الجدول رقم (2): منظمات التصنيف الاقتصادي الدولي
وتقاريرها وترتيب الجزائر فيها

الرقم	الجهة المُصدرة للتقرير	اسم التقرير	سنة الإصدار	عدد الدول	درجة الجزائر	ترتيب الجزائر
1	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	Human development report	2024	193	0.745/1	93
2	مجموعة البنك الدولي	Doing business	2020	190	100/48.6	157
3		logistics performance	2023	139	2.5	97
4	المنتدى الاقتصادي العالمي	Global competitiveness report	2019	141	100/56,3	89
5	المنتدى الاقتصادي العالمي	Global competitiveness report (Higher education,training index)	2017-2018	137	7/4	92
6	المنتدى الاقتصادي العالمي وجامعتا يال وكولومبيا الأمريكيتان	Environmental performance index	2024	180	100/41,9	110
7	المنظمة العالمية للملكية الفكرية INSEAD معهد	The global innovationindex	2024	133	100/16,2	115
8	الاتحاد الدولي للاتصالات	Measuring the information society report	2024	193	10/4,67	88
9	منظمة الشفافية العالمية	Corruption perceptions index	2023	183	100/34	107
10	المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية	Global entrepreneurship and development index	2021	115	100/16,1	97
11	معهد Legatum ليجاتوم	Legatum prosperity index	2023	167	100/50,28	109
12	Sustainable development solutions network (UN)	World hapiness index	2023	137	5,33/10	81

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المنظمات والهيئات الدولية المُصدرة للتقارير.

المحور الثاني:

هيئات الأمم المتحدة المتخصصة

في الشأن الاقتصادي

الأمم المتحدة هي منظمة دولية أنشت عام 1945 عقب الحرب العالمية الثانية وتتكون من 193 دولة عضو حتى الآن، وتستند في مهمتها وعملها بالأهداف والمقاصد الواردة في ميثاق تأسيسها، وتقبل عضوية الدول فيها بقرار من الجمعية العامة بناء على توصيات مجلس الأمن.

وتتكون الأمم المتحدة من أجهزة رئيسية هي[4]: الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية ومحكمة العدل الدولية والأمانة العامة للأمم المتحدة، وجميعها أنشئت عندما أُسست الأمم المتحدة.

كما تعتمد الأمم المتحدة على عدة برامج وصناديق ومفوضيات ووكالات متخصصة، ولكل واحدة من تلك المنظمات أعضائها وقيادتها وميزانيتها، وتُمول وكالات وبرامج الأمم المتحدة وصناديقها بالمساهمات المحددة والتبرعات الطوعية.

1 - وكالات ومنظمات الأمم المتحدة المتخصصة:

يوجد بالأمم المتحدة العديد من الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة والصناديق الاستشارية اللجان الإقليمية، وهذه أهم الوكالات المتخصصة:

- مجموعة البنك الدولي.
- صندوق النقد الدولي.
- منظمة التجارة العالمية.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- منظمة العمل الدولية.
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو).
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو).
- منظمة الصحة العالمية.
- منظمة السياحة العالمية.
- المنظمة العالمية للإصاد الجوية.
- المنظمة البحرية الدولية.
- منظمة الطيران المدني الدولي.
- الاتحاد الدولي للاتصالات.
- الاتحاد البريدي العالمي.

وسنقتصر في هذه الورقة على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتخصص في إصدار تقارير التنمية البشرية لدول العالم.

2 – تقارير الأمم المتحدة:

تعتبر التقارير أكثر وثائق الأمم المتحدة شيوعا، حيث تنضر هيئاتها المختلفة تقارير رئيسية لتقاسم المعلومات بشأن أعمال المنظمة مع الجمهور، وتصدر عادة هذه التقارير سنويا للإبلاغ عن إحصاءات عالمية أو إقليمية بشأن موضوع بعينه، وغالبا ما تتخذ موضوعا خاصا في كل سنة، وتصدر على شكل كتب، بيد أنها أصبحت منشورات متعددة الوسائط متاحة للجميع في مواقع هذه الهيئات الرسمية.

تشمل التقارير الرئيسية لبرامج وصناديق الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة مايلي[5]:

- تقرير التنمية البشرية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- تقرير توقعات البيئة العالمية/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- تقرير التنمية البشرية/ منظمة الأمم المتحدة الصناعية(اليونيدو).
- تقرير حالة الأطفال في العالم/ منظمة الأغذية والزراعة(الفاو).
- تقرير حالة اللاجئين في العالم/ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
- تقرير حالة السكان في العالم/ صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- تقرير عن التنمية في العالم/ مجموعة البنك الدولي.

- التقرير العالمي عن المخدرات/ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
- تقرير الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم/ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية.
- آفاق الحالة الاقتصادية في العالم/ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية.
- تقرير آفاق الاقتصاد العالمي/ صندوق النقد الدولي.
- تقرير الصحة العالمية/ منظمة الصحة العالمية
- تقرير الاستثمار العالمي/ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (إنكتاد).
- تقرير عالم العمل/ منظمة العمل الدولية.

وقد وضعت الأمم المتحدة أهدافا للتنمية المستدامة التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.

3 – أهداف التنمية المستدامة :

هي خطة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع، وتتصدى هذه الأهداف للتحديات العالمية التي نواجهها، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة والمناخ وتدهور البيئة والازدهار والسلام والعدالة، وفضلا عن ترابط الأهداف، وللتأكد من ألا يتخلف أحد عن الركب، فمن المهم تحقيق كل هدف من الأهداف بحلول عام 2030.

تمثّل"أهداف التنمية المستدامة" مجموعة جديدة من الأهداف والأهداف الفرعية والمؤشرات قامت الأمم المتحدة بصياغتها في إطار تحديد أولويات التنمية العالمية في الفترة 2015–2030، ففي أعقاب مؤتمر "ريو + 20" الذي نظمته الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة عام 2012، قامت الأمم المتحدة بتكوين مجموعة عمل مفتوحة تضم ممثلين من 70 دولة من أجل الخروج بمسودة أجندة، كما قامت بتدشين سلسلة من تلك النقاشات، 11 جولة استشارية حول موضوعات معينة و83 جولة استشارية قومية ضمت ممثلي الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والناشطين والأكاديميين والقطاع الخاص وغيرهم، إلى جانب استطلاعات للرأي بين الجمهور – ناهيك عن استطلاع "عالمي" على الانترنت تم خلاله سؤال المشاركين عن القضايا التي يجب أن تشملها الأهداف. وقد قدمت مجموعة العمل المفتوحة مسودة أجندة تشمل تلك الأولويات والنتائج التي تمخضت عنها في أواخر 2014، وكانت تلك المسودة هي الأساس الذي بنيت عليه المفاوضات مع الحكومات والتي أجريت في الفترة الممتدة من جانفي إلى أوت 2015، وفي سبتمبر 2015 وبعد سبعة أشهر من المفاوضات تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار بالإجماع، وفي1 جانفي 2016 بدأ رسميا العمل بأهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وهذه هي الأهداف[6]:

- القضاء على الفقر.
- القضاء التام على الجوع.
- الصحة الجيدة والرفاه.
- التعليم الجيد.

- المساواة بين الجنسين.
- المياه النظيفة والنظافة الصحية.
- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.
- العمل اللائق ونمو الاقتصاد.
- الصناعة والابتكار والهياكل الصناعية.
- الحد من أوجه عدم المساواة.
- مدن ومجتمعات محلية مستدامة.
- الاستهلاك والإنتاج المسئولان.
- العمل المناخي.
- الحياة تحت الماء.
- الحياة في البر.
- السلام والعدل والمؤسسات القوية.
- عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

وتتحلى هذه الأهداف الإنمائية برحابة الأفق، وتدمج الأبعاد الثلاثية للتنمية المستدامة وهي: النمو الاقتصادي، الإدماج الاجتماعي والحماية البيئية.

وهذه الأهداف مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (2): أهداف التنمية المستدامة

Source: https://www.un.org/sustainabledevelopment/fr/

وتتسم هذه الأهداف 17 وغاياتها 169بقابليتها للتطبيق العالمي، مع مراعاة اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية واحترام السياسات والأولويات الوطنية.

كما تعتبر قائمة بالواجبات المطلوب تنفيذها في مجالات ذات أهمية حساسة هي:

- البشر بالقضاء على الفقر والجوع.
- كوكب الأرض بحمايته من التدهور البيئي.

- الرخاء بتوفير الحياة المزدهرة والمضيئة.
- السلام بنشر السلم والعدل للجميع.
- الشراكة بالتضامن والتعاون العالمي.

إن هذه الأهداف وغاياتها السامية مهمة جدا، والعالم كله ينشد تحقيقها في أرض الواقع، لكن تحول دون ذلك الكثير من العقبات منها محلية وإقليمية وعالمية.

4- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقرير التنمية البشرية:

إن هذا البرنامج شبكة تطوير عالمية تابعة للأمم المتحدة، وقد تأسس في 1 جانفي 196 من خلال دمج برنامجين تابعين للأمم المتحدة هما: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة التقنية الممتدة وبرنامج الأمم المتحدة للدعم الخاص، وتمّ الدمج الكامل عام 1971.

منذ عام 1990 يُصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كل سنة تقريرا سنويا - بأكثر من 20 لغة-، يسمى تقرير التنمية البشرية[7] ويركز على قضايا التنمية في العالم، ويعمل على توفير أدوات قياس وحلول مبتكرة ويقترح سياسات عامة لدول العالم، كما تُصدر تقارير إقليمية وأخرى وطنية.

وقد عُرّفت التنمية البشرية في أول تقرير لها عام 1990 بأنها: توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، ليعشوا حياة مديدة ملؤها الصحة، ويكتسبوا المعرفة، ويتمتعوا بعيشة كريمة، بالإضافة إلى مماسة الحرية السياسية وضمان حقوق الإنسان واحترام الذات.

وبناء على هذا التعريف، أُعتبرت المؤشرات التالية في دليل التنمية البشرية:

- المستوى المعيشي اللائق من خلال نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.
- الحياة المديدة والصحية من خلال متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

- اكتساب المعرفة من خلال متوسط سنوات الدراسة ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع.

وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (3): مؤشر التنمية البشرية

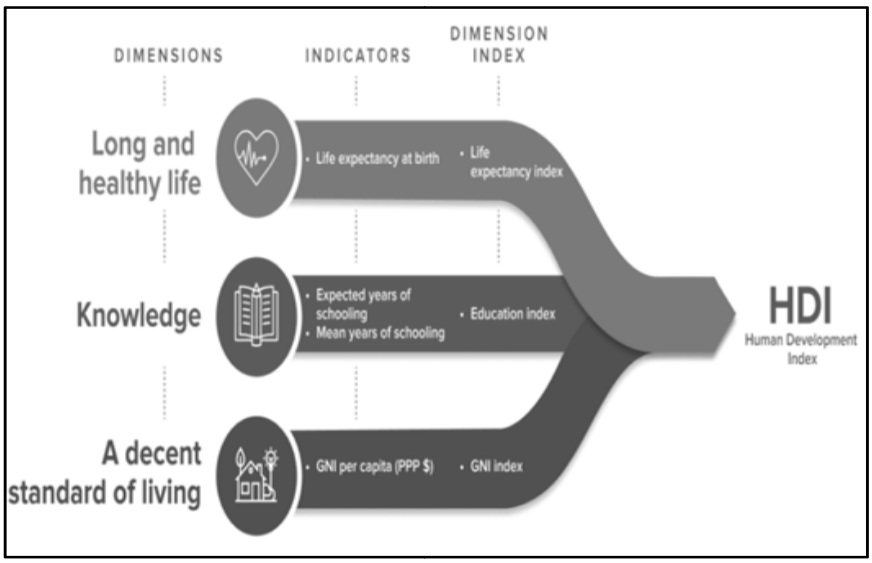

Source: https://currentaffairs.khanglobalstudies.com/human-development-report-2023-24

وقد صُنفت الدول إلى مستويات أربعة في دليل التنمية البشرية – الذي اعتمد علامة 1 كحد أقصى – هي:

- تنمية بشرية مرتفعة جدا:0.800 فأكثر.
- تنمية بشرية مرتفعة: 0.700 – 0.799.
- تنمية بشرية متوسطة: 0.550 – 0.69.
- تنمية بشرية منخفضة: أقل من 0.550.

وقد عرفت الجزائر انخفاضا طفيفا في مؤشر التنمية البشرية لعام 2022 بحصولها على المؤشر 0.745 والمركز 93 بعد أن كان مؤشرها 0.759 والمركز82سنة 2018 في هذا التصنيف الذي يقيّم جهود 193 بلدا وإقليما في هذا المجال، ضمن فئة بلدان التنمية البشرية المرتفع، وبالتالي فقد حسّنت بشكل محسوس ترتيبها على المستوى الإفريقي باحتلال المركز12،أما على الصعيد المغاربي فقد حلت الجزائر في المرتبة الثانية بعد ليبيا (المرتبة 91) ومتقدمة على تونس في (المرتبة101)والمغرب في(المرتبة120) ثم موريتانيا في (المركز 164).

وبقي مؤشر التنمية البشرية للجزائر سنة 2018 أعلى من معدل 699. 0 الذي تحصلت عليه البلدان العربية حسب الشروحات التي وردت في الوثيقة، ويعتبر مؤشر التنمية البشرية مؤشرا مركبا يتم حسابه على أساس معدل ثلاثة مؤشرات أساسية أخرى للتنمية البشرية وهي: معدل العمر لدى الولادة الذي يمثل قدرة الفرد على العيش طويلا وبصحة جيدة، ومعدل التمدرس الذي يعكس القدرة على اكتساب المعارف إلى جانب الدخل الوطني الخام للفرد الذي يحدد القدرة على الحصول على مستوى معيشة لائق، كما يقدم تقرير التنمية البشرية أربعة مؤشرات أخرى تتمثل في مؤشر التنمية البشرية المعدل حسب درجة الفوارق ومؤشر الفوارق بين الجنسيين الذي يركز على تمكين المرأة ومؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الذي يقيس جوانب الفقر غير المتصلة بالدخل.

وحسب التصنيف المذكور، فقد انتقل مؤشر التنمية البشرية للجزائر بين سنتي 1990 و2018 من 577. 0 إلى 759. 0، حيث بقي المؤشر على منحى تصاعدي منذ سنوات 2000 حيث انتقل من 0.644 في 2000 إلى 749. 0 سنة 2015 ثم إلى 754. 0 سنة 2017 ثم 0.759 عام 2018، لكن في سنة 2022

انخفض المؤشر إلى 0.745، وارتفع معدل العمر لدى الولادة في الجزائر حيث انتقل من 1. 76 سنة في 2016 إلى 7. 76 سنة 2018 بفارق صغير، حيث بلغ 6. 77 سنة بالنسبة للنساء و 1. 75 سنة بالنسبة للرجال.

ومدة التمدرس المرتقبة انتقلت من 3. 14 إلى 14.7 سنة2018، في حين بقيت المدة المتوسطة للتمدرس 8 سنوات، وبلغ الناتج الوطني الخام للفرد بالجزائر 639. 13 دولار أمريكي سنة 2018 مقابل 809. 13 دولار سنة 2016.

وهذا ترتيب الدول العشرة الأولى في مؤشر التنمية البشرية لعام 2019.

الجدول رقم(3): الدول العشرة الأولى في مؤشر التنمية البشرية لعام 2023

	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة		دليل التنمية حسب الجنس		دليل الفوارق بين الجنسين		دليل الفقر المتعدد الأبعاد			دليل التنمية البشرية معدلا بعامل الضغوط على الكوكب	
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	القيمة 2022	القيمة 2022	مجموع الخسارة (بالنسبة المئوية) 2022	القيمة 2022	المجموعة 2022	القيمة 2022	الترتيب 2022	القيمة 2011-2022	مجموع السكان (بالنسبة المئوية) 2011-2022	شدة الحرمان (بالنسبة المئوية) 2011-2022	القيمة 2022	الفارق عن قيمة دليل التنمية البشرية (بالنسبة المئوية) 2022
تنمية بشرية مرتفعة جداً											2022	2022
1 سويسرا	0.967	0.891	7.9	0.971	2	0.018	3	..	..	..	0.826	14.6
2 النرويج	0.966	0.903	6.5	0.986	1	0.012	2	..	..	..	0.808	16.4
3 أيسلندا	0.959	0.910	5.1	0.975	1	0.039	9	..	..	..	0.806	16.0
4 هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	0.956	0.840	12.1	0.972	2	..	..	..	..	..	..	..
5 الدانمرك	0.952	0.898	5.7	0.981	1	0.009	1	..	..	..	0.839	11.9
5 السويد	0.952	0.878	7.8	0.983	1	0.023	4	..	..	..	0.839	11.9
7 ألمانيا	0.950	0.881	7.3	0.966	2	0.071	19	..	..	..	0.833	12.3
7 أيرلندا	0.950	0.886	6.7	0.991	1	0.072	20	..	..	..	0.814	14.3
9 سنغافورة	0.949	0.825	13.1	0.991	1	0.036	8	..	..	..	0.745	21.5
10 أستراليا	0.946	0.860	9.1	0.978	1	0.063	17	..	..	..	0.763	19.3
10 هولندا	0.946	0.885	6.4	0.960	2	0.025	5	..	..	..	0.796	15.9

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

تقرير التنمية البشرية 2023/ 2024، نيويورك، 2024، ص: 27.

أما ترتيب الدول العربية، فقد تصدرت القائمة دول التعاون الخليجي في المراتب الست الأولى ثم الجزائر في المركز السابع عربيا ثم باقي الدول، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(4): ترتيب الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية لأعوام 1990-2022

الترتيب 2022		الدولة alamarabi.com	HDI مؤشر التنمية البشرية alamarabi.com							توقع الحياة (سنة)	سنوات التعليم		الدخل الفردي ($) وفق القوة الشرائية PPP
العربي	العالمي		معدل نمو المؤشر 1990-2022	1990	2000	2010	2020	2021	2022		المتوقع للأطفال	المتوسط للبالغين	
1	17	الإمارات العربية المتحدة	0.84	0.723	0.782	0.821	0.890	0.911	0.937	79.2	17.2	12.8	74,104
2	34	مملكة البحرين	0.60	0.736	0.792	0.796	0.852	0.875	0.888	79.2	16.3	11.0	48,731
3	40	دولة قطر	0.42	0.757	0.816	0.834	0.848	0.855	0.875	81.6	13.3	10.1	95,944
3	40	المملكة العربية السعودية	0.70	0.698	0.744	0.810	0.854	0.875	0.875	77.9	15.2	11.3	50,620
5	49	دولة الكويت	0.61	0.712	0.786	0.794	0.806	0.831	0.847	80.3	15.7	7.4	56,729
6	59	سلطنة عمان	0.22 (2022-10)	-	0.704	0.793	0.813	0.816	0.819	73.9	13.0	11.9	32,967
7	92	الجمهورية الليبية	0.09	0.676	0.728	0.757	0.724	0.718	0.746	72.2	14.0	7.8	19,752
8	93	الجمهورية الجزائرية	0.72	0.578	0.646	0.730	0.748	0.745	0.745	77.1	15.5	7.0	10,978
9	99	المملكة الأردنية الهاشمية	0.53	0.616	0.702	0.728	0.729	0.720	0.736	74.2	12.6	10.4	9,295
10	101	الجمهورية التونسية	0.81	0.569	0.653	0.717	0.740	0.731	0.732	74.3	14.6	8.0	10,297
11	105	جمهورية مصر العربية	0.78	0.546	0.611	0.666	0.707	0.731	0.728	70.2	12.9	9.8	12,361
12	109	الجمهورية اللبنانية	0.29- (2022-10)	-	-	0.751	0.744	0.706	0.723	74.4	12.1	8.6	12,313
13	111	دولة فلسطين	0.33 (2022-10)	-	-	0.671	0.708	0.715	0.716	73.4	14.3	9.9	6,936
14	120	المملكة المغربية	1.40	0.458	0.531	0.618	0.686	0.683	0.698	75.0	14.6	6.1	7,955
15	128	الجمهورية العراقية	0.95	0.574	0.608	0.652	0.674	0.686	0.673	71.3	12.2	6.8	9,092
16	152	جزر القمر	0.94 (2022-10)	-	0.457	0.513	0.554	0.558	0.586	63.7	13.0	5.1	3,261
17	157	الجمهورية السورية	0.03-	0.558	0.590	0.644	0.567	0.577	0.557	72.3	7.4	5.7	3,594
18	164	موريتانيا	0.97	0.378	0.446	0.490	0.546	0.556	0.540	64.7	8.1	4.8	5,344
19	170	الجمهورية السودانية	1.48	0.332	0.403	0.471	0.510	0.508	0.516	65.6	8.5	3.9	3,515
20	171	جيبوتي	1.67 (2022-10)	-	0.361	0.446	0.524	0.509	0.515	62.9	8.0	3.9	4,875
21	186	الجمهورية اليمنية	0.54	0.392	0.432	0.499	0.470	0.455	0.424	63.7	7.9	2.8	1,106
22	193	الصومال (2017 : 0.35)	-	-	-	alamarabi.com	-	-	0.380	56.1	7.6	1.9	1,072

https://hdr.undp.org/system/files/documents/global-report-document/hdr2023-24reporten.pdf

والشكل الموالي يبرز تصنيف دول العالم في مؤشر التنمية البشرية لعام 2024.

الشكل رقم (4): تصنيف دول العالم في مؤشر التنمية البشرية لعام 2024.

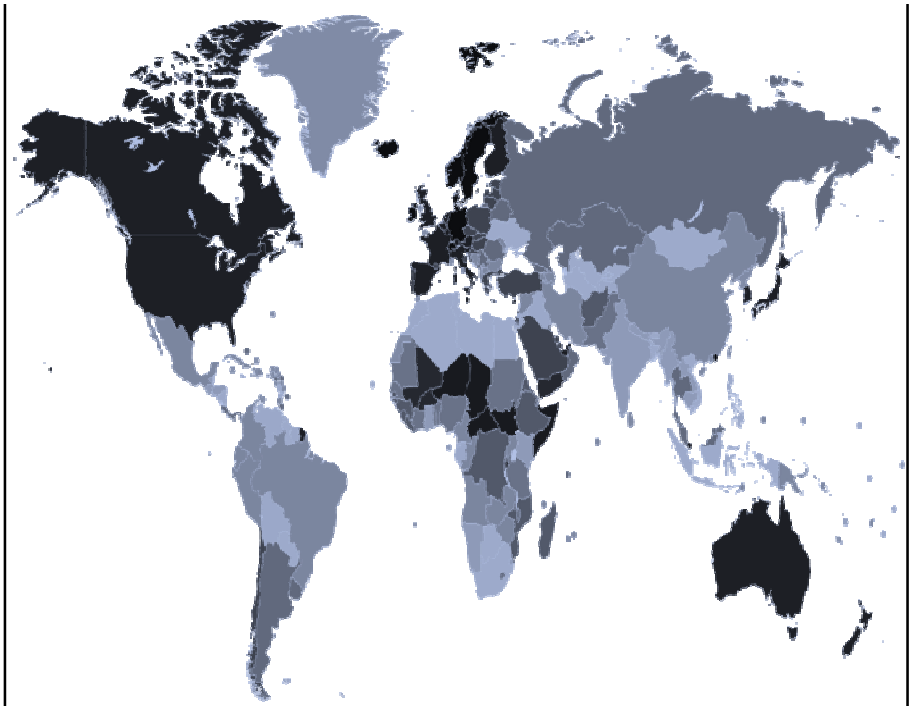

World map of countries or territories by Human Development Index scores in increments of 0.050 (based on 2022 data, published in 2024)

≥ 0.950 | 0.900–0.950 | 0.850–0.899 | 0.800–0.849 | 0.750–0.799 | 0.700–0.749 | 0.650–0.699 | 0.600–0.649 | 0.550–0.599 | 0.500–0.549 | 0.450–0.499 | 0.400–0.449 | ≤ 0.399 | Data unavailable

المحور الثالث:

البنك الدولي ومؤشراته

بلغ عدد الدول الأعضاء في البنك الدولي 189 دولة[8] تصب مصالحها وآراؤها في مجلس المحافظين ومجلس الإدارة ومقره واشنطن، ولكي تصبح أي دولة عضوا في البنك الدولي للإنشاء والتعمير يجب أن تنضم أولا إلى صندوق النقد الدولي ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولي وهيئة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف.

1 – النشأة والعضوية والأولويات :

اتفق على إنشائه مع صندوق النقد الدولي في المؤتمر الذي دعت إليه هيئة الأمم المتحدة في بريتونوودز بالولايات المتحدة الأميركية في جويلية 1944، وقد حضر المؤتمر 44 دولة.

بدأ البنك أعماله في جوان 1946، ويعمل في مقر البنك الدولي في واشنطن حوالي ثمانية آلاف موظف وحوالي ألفين في العمل الميداني، ويأتي ما يزيد على نصف العاملين في البنك من الأميركيتين والبقية من جميع أنحاء العالم.والهدف العام من البنك هو تشجيع استثمار رؤوس الأموال بغرض تعمير وتنمية الدول المنضمة إليه والتي تحتاج لمساعدته في إنشاء مشروعات ضخمة تكلف كثيرا وتساعد في الأجل الطويل على تنمية اقتصاد الدولة وبذلك تستطيع أن تواجه العجز الدائم في ميزان

مدفوعاتها، ومساعدة البنك تكون إما بإقراضه الدول من أمواله الخاصة، أو بإصدار سندات قروض للاكتتاب الدولي.

وتقدم كل دولة عضو في البنك من اشتراكها المحدد في رأس مال البنك ذهبا أو دولارات أميركية ما يعادل 18٪ من عملتها الخاصة، والباقي يظل في الدولة نفسها، ولكن البنك يستطيع الحصول عليه في أي وقت لمواجهة التزاماته.

وبشكل عام يقوم البنك بإقراض الحكومات مباشرة أو بتقديم الضمانات التي تحتاجها للاقتراض من دولة أخرى أو من السوق الدولية، لكن ممارسة البنك لأعماله أظهرت أنه كان متحيزا في إقراضه بعض الدول وعدم إقراضه دولا أخرى.

ولتحقيق أهداف البنك الدولي ركز على ثلاث أولويات هي:

- تسريع وتيرة النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، وهو أوثق الطرق للخلاص من الفقر.
- الاستثمار في البشر من أجل بناء رأس المال البشري، لتمكين الجميع من استغلال أقصى إمكاناتهم والازدهار في اقتصاد القرن 21.
- تعزيز القدرة على مجابهة الصدمات والمخاطر العالمية، لمواجهة التحديات التي يمكن أن تُقوض التقدم المحرز ضد الفقر.

2 – مؤسسات البنك الدولي:

تتكون مجموعة البنك الدولي، وهي أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية في العالم، من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر وزيادة الرخاء المشترك وتشجيع التنمية المستدامة وهي:

– البنك الدولي للإنشاء والتعمير: يقرض حكومات البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

– مؤسسة التنمية الدولية: تقدم قروضا دون فوائد أو اعتمادات ومنحا للبلدان الأشد فقرا.

– مؤسسة التمويل الدولية: تقدم قروضا ومساهمات في رأس المال وخدمات استشارية لحفز استثمارات القطاع الخاص في البلدان الفقيرة.

– الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: تقدم تأمينا ضد المخاطر السياسية وأدوات تعزيز الائتمان للمستثمرين والمقرضين، بغية تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الاقتصاديات الصاعدة.

– المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار: يقدم تسهيلات دولية للمصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

وتختص هذه المؤسسات بجوانب مختلفة من التنمية، لكنها تستخدم إفاداتها النسبية للعمل بطريقة متعاونة نحو الهدف الأساسي نفسه ألا وهو تقليل نسبة الفقر،كما يرمز إلى البنك الدولي أحيانا باسم البنك ويقصد به البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التنمية الدولية، وينتخب مجلس المحافظين الرئيس لفترة مدتها خمس سنوات، قابلة للتجديد.

3 – تقارير البنك الدولي:

يصدر البنك الدولي مطبوعات رفيعة المستوى تُركز على موضوعات التنمية الأساسية، وهي متاحة للتنزيل عبر الانترنت في إطار سياسة البنك للوصول المفتوح إلى المعلومات، وهذه أهم التقارير:

- التقرير السنوي.
- تقرير عن التنمية في العالم.
- الفقر والرخاء والكوكب.
- الآفاق الاقتصادية العالمية.
- تقرير النساء وأنشطة الأعمال والقانون.
- تقرير الديون في العالم.
- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.
- تقرير الأداء اللوجستي.

وقد ود في تقرير للبنك الدولي عن الآفاق الاقتصادية للجزائر في أكتوبر 2020 أن جائحة كورونا وما تزامن معها من هبوط في أسعار النفط بيئة الاقتصاد الكلي الهشة في الجزائر، وصارت السلطات الجزائرية الآن تصارع أزمة متعددة الأوجه، وقد ساعدت إجراءات الإغلاق التي اتخذت سريعاً في الإبطاء من حدة الجائحة، ولكنها أثرت على النشاط بشدة في الوقت نفسه، كما أن الهبوط الحاد في أسعار المحروقات العالمية والطلب عليها، ألقى على القطاع بالمزيد من المصاعب، وأدى إلى انخفاض الريع من المحروقات وبالتالي فقد أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من العجز المزدوج وإجراء إصلاحات هيكلية تعزز النمو بقيادة القطاع الخاص.

ويشهد أداء النمو في الجزائر على الأجل الطويل تباطؤاً؛ مدفوعاً بتقلص قطاع المحروقات، ونموذج نمو منهك يقوده القطاع العام، وقطاع خاص متأخر. وكان

متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي قد بلغ 3.3٪ فيما بين عامي 2010 و2016، قبل أن يهبط إلى 1.1 ٪ بعد 2017، ليبلغ نمو نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي قيمة سالبة ونتيجة لنقص الاستثمار، انكمش قطاع المحروقات بنسبة 2.1٪ سنوياً منذ عام 2010، وأدى ارتفاع الاستهلاك المحلي إلى تقلص أحجام الصادرات، التي تراجعت بنسبة 2.8٪ سنوياً في المتوسط. ونظراً للتغييرات في أسعار النفط، بلغ متوسط العجز في المعاملات الجارية والموازنة 13٪ و11٪ من إجمالي الناتج المحلي منذ بداية صدمة النفط في عام 2014. ويشهد الإنفاق العام الحقيقي – الذي طالما كان دافعاً للنمو – انخفاضاً، كما تعاني القطاعات غير المرتبطة بالمحروقات من التباطؤ، ويكافح القطاع الخاص صغير الحجم ومنخفض الإنتاجية والذي يغلب عليه الطابع غير الرسمي، من أجل تولي زمام الأمر باعتباره محرك النمو الجديد في مواجهة الإجراءات البيروقراطية ومحدودية القدرة على الحصول على الائتمان والأراضي، والفجوة الكبيرة في المهارات، أو المؤسسات المملوكة للدولة الجد منتشرة.

في عام 2019، أدى الحشد الاجتماعي الذي طال أمده وطول مدة الانتقال السياسي إلى زيادة حالة عدم اليقين الاقتصادي وتثبيط النشاط. وتباطأ الاستهلاك، وكذلك الاستثمار، وإن كان بشكل أكثر وضوحاً، وبالتالي تراجع النمو في قطاعات الإنشاء، الزراعة والخدمات التجارية، وفي حين تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي غير المرتبط بالمحروقات إلى 2.4٪، تقلص إجمالي الناتج المحلي للمحروقات بنسبة 4.9٪، ونشر قانون جديد للمحروقات يتضمن شروطاً محسنة للمستثمرين أملاً في إعادة إحياء الاستثمار، وفي الوقت ذاته رُفعت القيود على الاستثمار الأجنبي في القطاعات غير الإستراتيجية.

وقد عادت إلى فئة الدخل المتوسط الأعلى وفقًا لتصنيف البنك الدولي في يوليو 2024خلال العقدين الماضيين[9]، حققت الجزائر تقدمًا ملحوظًا في التنمية الاقتصادية والبشرية، من خلال الاستثمار في مشاريع البنية التحتية وتبنّي سياسات اجتماعية قائمة على إعادة التوزيع، مما ساهم في تخفيف نسبة الفقر وتحسين مؤشرات التنمية البشرية بشكل كبير.

لا يزال التحدي الرئيسي للاقتصاد الجزائري هو الاعتماد الكبير على عائدات المحروقات والإنفاق العام. بين عامي 2019 و2023، شكّل قطاع المحروقات 14٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و86٪ من الصادرات، و47٪ من الإيرادات الميزانية. تطمح الجزائر إلى تنويع اقتصادها لزيادة مصادر الدخل وتحسين فرص العمل، خاصة بين الشباب، نظرًا للتركيبة السكانية الفتية للبلاد. في عام 2023، قُدّر معدل البطالة الإجمالي بـ12.7٪، بينما بلغ بين الشباب (15–24 سنة) 30.8٪.

في حين أن الركود الناتج عن جائحة كوفيد–19 زاد من تحديات النمو، إلا أن الارتفاع اللاحق في أسعار المحروقات نتيجة التعافي العالمي أدى إلى زيادة كبيرة في عائدات الصادرات والميزانية للجزائر، مما ساعد الاقتصاد على التعافي.

نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.8٪ في 2021، و3.6٪ في 2022، و4.1٪ في 2023. واستعاد الناتج المحلي الإجمالي الكلي وغير النفطي مستويات ما قبل الجائحة بحلول 2022. أدت أسعار الطاقة المرتفعة إلى تحقيق فائض في الحساب الجاري منذ 2022، مما عكس التراجع في احتياطيات النقد الأجنبي. انخفض العجز الميزاني إلى 2.9٪ في 2022، لكنه ارتفع مجددًا إلى 5.2٪ في 2023، نتيجة

زيادة عائدات المحروقات والضرائب من جهة، وارتفاع كبير في الإنفاق الجاري من جهة أخرى، بسبب زيادة أجور ومعاشات القطاع العام، وتكلفة أعلى لبرنامج إعانات البطالة الجديد، وزيادة دعم المواد الغذائية.

مثل بقية الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحتاج الجزائر إلى التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعًا لتعزيز فرص العمل، وهي مهمة حاسمة نظرًا للتركيبة السكانية الشابة للبلاد. منذ 2020، اتخذت الحكومة خطوات لتعزيز الاستثمار الأجنبي والمحلي، من خلال إصدار قانون جديد للمحروقات، ورفع جزئي للقيود على الملكية الأجنبية للشركات المحلية، واعتماد قانون استثمار جديد، وإصدار قانون جديد للنقد والقرض. وفي هذا السياق، جعل برنامج عمل الحكومة الصادر في سبتمبر 2021 الانتقال إلى نموذج نمو وتوظيف يقوده القطاع الخاص أولوية تنموية، من خلال الدعوة إلى ترشيد الإنفاق العام، وتقليل الواردات، وزيادة الصادرات غير النفطية، وتحسين بيئة الأعمال بشكل كبير، بما في ذلك إصلاح البنوك العامة والشركات المملوكة للدولة.

ارتباطات الإقراض والمدفوعات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في السنة المالية 2024:

في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يهدف البنك الدولي إلى تدعيم رأس المال البشري والتمكين من تحقيق النمو الأخضر والشامل للجميع وزيادة قدرات البنية التحتية. وفي السنة المالية 2024[(10)]، وافق البنك الدولي على تقديم 4.6 مليارات دولار لتمويل 17 عملية في المنطقة، من بينها 4.2 مليارات دولار من ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير و340 مليون دولار من

ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. وتمت الموافقة على تقديم تمويل خاص إضافي قدره 87.5 مليون دولار لمشروعات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبلغت عائدات اتفاقيات الخدمات الاستشارية مُستردَة التكلفة 41.5 مليون دولار نظير المساعدات الإستراتيجية والفنية المُقدَّمة بشأن الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المستدامة، وتقديم خدمات الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية في السنة المالية 2024، كما واصل البنك إعطاء الأولوية لتنمية رأس المال البشري، بما في ذلك في البلدان التي تعاني أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. وفي اليمن، يعمل على إتاحة تقديم خدمات الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الأساسية من خلال تقديم تمويل إضافي بقيمة 150 مليون دولار للمشروع الطارئ لرأس المال البشري. ومن المُتوقَّع أن يستفيد ما لا يقل عن 19 مليون شخص، منهم 10 ملايين امرأة وفتاة، من هذا المشروع الذي ينفِّذه شركاء للأمم المتحدة. وقد وافق أيضاً على تقديم 150 مليون دولار إضافية لمشروع الاستجابة الطارئة لتعزيز الحماية الاجتماعية والتصدي لجائحة كورونا في اليمن. وستساعد هذه الجولة الثالثة من التمويل ملايين اليمنيين في التصدي لانعدام الأمن الغذائي المزمن والمخاطر التي تفاقمت بسبب الصراع الدائر وعدم الاستقرار الاقتصادي والصدمات المرتبطة بالمناخ.

وارتبط أيضاً بتقديم 35 مليون دولار في شكل منح لمساندة خدمات الإغاثة الطارئة في قطاع غزة. وتدعم هذه المنح، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، تقديم المواد الغذائية والمياه والمستلزمات الطبية الطارئة. وفي الضفة الغربية، وافق على تقديم منحة بقيمة 30

مليون دولار لمواصلة تعليم الأطفال، و22 مليون دولار لدعم الخدمات البلدية، و45 مليون دولار لتعزيز خدمات الرعاية الصحية والمستشفيات.

والتمكين من تحقيق النمو الأخضر والشامل للجميع، حتى يتسنى مساعدة واضعي السياسات في المنطقة على النهوض بتحقيق أهدافهم المتعلقة بالتصدي لتغيُّر المناخ والتنمية.

ووقع على مذكرة تفاهم جديدة مع البنك الإسلامي للتنمية لتعزيز التعاون، وتركِّز مذكرة التفاهم هذه على التعاون المشترك في مجال المعرفة والعمليات على مستوى محور الارتباط بين الطاقة والغذاء والمياه والتأثير المناخي، وتمكين النساء والشباب من المشاركة في القطاع الخاص، والنهوض بالتحوُّل الرقمي والتكامل الإقليمي.وتهدف المذكرة إلى تعبئة تمويل مشترك بقيمة 6 مليارات دولار حتى عام 2026 وقد تم بالفعل الوفاء بنسبة 45٪ منها.

ولتوسيع الفرص الاقتصادية أمام النساء، اعتمد البنك الدولي على مجموعة متنوعة من الأدوات لدعم التزام الأردن بزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، بما في ذلك من خلال إطار الشراكة الإستراتيجية الذي تمت الموافقة عليه مؤخراً. ومن خلال العمليات التي يقوم بها البنك، يمكن تقديم المساعدة الفنية (مثل برنامج تمكين المرأة في المشرق؛ ومبادرة تمويل رائدات الأعمال؛ والمرأة وأنشطة الأعمال والقانون) والحوار بشأن السياسات، أسهم في الإصلاحات القانونية في الأردن التي أزالت القيود على عمل المرأة، وحظرت التمييز ضد المرأة في مكان العمل، وجرمت التحرش الجنسي في مكان العمل.

وفي السنة المالية 2024، وافق على أول مشروع للبنك يركز على المرأة في المنطقة: يهدف برنامج تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة في الأردن في إطار تمويل البرامج وفقاً للنتائج إلى تحسين ظروف مكان العمل، وزيادة الشمول المالي وريادة الأعمال، وجعل وسائل النقل العام أكثر أماناً، وزيادة فرص الحصول على خدمات رعاية الأطفال الجيدة وميسورة التكلفة.

ولتحليل الاحتياجات من البنية التحتية الحيوية. بالشراكة مع الأمم المتحدة وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، قام بنشر تقييم مؤقت للأضرار في قطاع غزة. وتوصل التقرير إلى أن التقدير الأولي لتكلفة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الحيوية بسبب الصراع في قطاع غزة في الفترة بين أكتوبر 2023 ونهاية جانفي 2024 يبلغ نحو 18.5 مليار دولار، أي ما يعادل 97٪ من إجمالي الناتج المحلي للضفة الغربية وقطاع غزة مُجتمِعَين في عام 2022. وعندما يسمح الوضع، سيتم إجراء تقييم سريع شامل للأضرار والاحتياجات.

وفي مصر وصل برنامج الحماية الاجتماعية "تكافل وكرامة"، الذي يدعمه البنك، إلى 7 ملايين من الأسر المعيشية الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية ليستفيد منه قرابة 20 مليون فرد، 75٪ منهم من النساء.

وفي لبنان قام مشروع للطرق بإعادة تأهيل أكثر من 500 كيلومتر من الطرق في 25 قضاء بالبلاد كما وفَّر 1.3 مليون يوم عمل للعمال اللبنانيين واللاجئين السوريين.

وفي المغرب استفاد من البرامج أكثر من 400 ألف شخص بشكل مباشر وأكثر من 33 مليون شخص بشكل غير مباشر، وذلك من خلال ما يزيد على 230 مشروعاً للحد من مخاطر الكوارث.

التوقعات الإقليمية للبنك الدولي:

تناولت تقارير البنك الدولي نصف السنوية أحدث المستجدات الاقتصادية الإقليمية المعنية باستكشاف اتجاهات التنمية الكلية[11] في مناطق أفريقيا، وشرق آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب آسيا.

وتصدر هذه التقارير بالتزامن مع اجتماعات الربيع 2024 للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتم تحديثها بالتزامن مع الاجتماعات السنوية لعام 2024. ويعقد كلا الحدثين في واشنطن العاصمة .

- منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ:

منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ نموذج يحتذى به في التنمية في سياق الاقتصاد العالمي. تواصل المنطقة تحقيق معدلات نمو بوتيرة سريعة نسبياً، ويجري تقاسم المنافع على نطاق واسع، لكنها تواجه تحديات أيضاً، فكيف تؤثر التوترات العالمية على التجارة والاستثمار؟ وكيف سيؤثر تزايد عدم اليقين العالمي على بلدان المنطقة؟ وكيف تؤثر التكنولوجيات الجديدة مثل الروبوتات، والذكاء الاصطناعي، والمنصات الرقمية على فرص العمل والأجور؟ وما الذي يمكن القيام به لتخفيف الاضطرابات التي تواجه العمالة؟ هذه بعض الأسئلة الرئيسية التي يتناولها عدد أكتوبر/ تشرين الأول 2024 من تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ.

- جنوب آسيا:

من المتوقع أن يرتفع معدل النمو في منطقة جنوب آسيا إلى 6.4٪ هذا العام، متجاوزاً التوقعات السابقة، وأن تظل المنطقة على المسار الصحيح لتصبح الأسرع

نمواً في العالم. ويأتي هذا التحسن واسع النطاق مدعوماً بقوة الطلب المحلي في الهند وسرعة التعافي في معظم بلدان جنوب آسيا الأخرى. ولكن المنطقة يمكنها بذل المزيد من الجهود لتحقيق إمكاناتها الاقتصادية الكاملة. ويمكن لإصلاحات السياسات الرئيسية الرامية إلى شمول المزيد من النساء في القوى العاملة، وإزالة الحواجز أمام الاستثمار والتجارة العالميين، أن تسرع وتيرة النمو. وتُعد مشاركة المرأة في القوى العاملة في جنوب آسيا من بين أدنى المعدلات في العالم. ومن شأن رفع معدلات هذه المشاركة لتتساوى مع معدلات مشاركة الرجل أن يزيد إجمالي ناتجها المحلي بنسبة قد تصل إلى 51 ٪.

- منطقة أفريقيا:

تعافى النمو مجدداً في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء لكنه ما زال منخفضاً. من المتوقع أن ينمو النشاط الاقتصادي في المنطقة بنسبة 3٪ في عام 2024، بعد أن بلغ أدنى مستوى له عند 2.4٪ في عام 2023. وقد دعم الاستهلاك الخاص والمساهمات الاستثمارية تعافي النمو في عام 2024. ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو ليصل إلى 4٪ في 2025–2026. ومع ذلك، لا تزال الآفاق المستقبلية يشوبها عدم اليقين على الرغم من انخفاض التضخم العالمي واستمرار النشاط العالمي القادر على الصمود في مواجهة الصدمات والداعم للنمو في المنطقة. وعلى المنطقة زيادة تسريع وتيرة النمو للحد من الفقر المدقع وتعزيز الرخاء. ومن المتوقع أن ينمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.5٪ في عام 2024 و1.4٪ في عام 2025، ولكن هذه الزيادة المتوقعة ستجعل مستويات المعيشة في المنطقة أقل من مستوى عام 2014.

أما استقرار الاقتصاد الكلي والاستثمارات في رأس المال البشري فهما غاية في الأهمية لتحقيق النمو الشامل للجميع في المنطقة، وبالتالي، يجب أن تركز الجهود المبذولة على تزويد الأطفال بالمهارات الأساسية والشباب بمهارات رفيعة المستوى

مناسبة لسوق العمل سريعة التطور. وسيكون من الضروري زيادة الاستثمار في التعليم، وتحقيق الكفاءة في الإنفاق وترشيد التكاليف، والتعاون مع الشركاء المحليين لتحقيق التعليم الشامل للجميع بحلول عام 2030. وستتطلب معالجة هذه التحديات استجابة قوية على صعيد السياسات لسد فجوة الإنفاق وتحقيق أهداف التعليم.

تشير التقديرات التي أوردها التقرير أن إجمالي الناتج المحلي للمنطقة سيحقق نمواً بواقع 1.9٪ في عام 2024، وهو ما يتجاوز التقديرات السابقة بقليل. وتبلغ تقديرات النمو لعام 2025 نسبةً قد تصل إلى 2.6٪، أي عند المستويات المنخفضة فيما قبل الجائحة، والتي كانت غير كافية للحد من الفقر بشكل كبير.

ولتسريع وتيرة النمو، يتعين على المنطقة أن تغتنم الزخم الحالي؛ فمن المتوقع أن يوفر قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة قدراً من التخفيف، كما أن السيطرة على التضخم تمثل تطوراً إيجابياً إضافياً، وذلك بفضل الإدارة الفعالة لجوانب الاقتصاد الكلي في المنطقة. وتسير البرازيل وبيرو على الطريق الصحيح لتحقيق أهدافهما فيما يتعلق بخفض التضخم في عام 2024، ومن المتوقع أن تحذو حذوهما الاقتصاديات الكبرى الأخرى بعد فترة وجيزة. ويسلط التقرير الضوء أيضاً على أن حجم الاستثمار العام والخاص في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لا يزال محدوداً، وأن المنطقة لا تحقق الاستفادة الكاملة من الفرص التي يتيحها نقل أنشطة الإنتاج بالقرب من الأسواق المحلية.

ويتناول التقرير أيضاً بشيء من التفصيل الضرائبَ على الثروة من أجل إيجاد الحيز المتاح للإنفاق في المالية العامة، وتحقيق المساواة في الدخول، وتحفيز النمو، غير أن المنافع المتوخاة لن تأتي بين يوم وليلة. ولهذا يلزم ضخ المزيد من الاستثمارات في

بناء القدرات الإدارية، كما أن إجراء التقييم السليم يُعد ضرورة لضمان التطبيق بشكل تصاعدي.

- منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

وفقاً لتقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من المتوقع ارتفاع نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي للمنطقة إلى 2.2٪ في عام 2024 - بزيادة متواضعة من 1.8٪ في عام 2023 - وسط زيادة حالة عدم اليقين في المنطقة. وبالإضافة إلى دراسة آفاق الاقتصاد الكلي في المنطقة، يتضمن هذا الإصدار نصف السنوي من التقرير فصلاً عن الآثار الاقتصادية للصراع على الاقتصاد الفلسطيني، واقتصاديات المنطقة والاقتصاديات الأخرى. ويتناول التقرير الصراعات السابقة التي حدثت في المنطقة، وتشير التقديرات الواردة فيه إلى أنه لو لم يوجد الصراع الحالي، لكان من الممكن أن يكون متوسط نصيب الفرد من الدخل في بلدان المنطقة المتضررة من هذا الصراع أعلى بنسبة 45٪ في المتوسط بعد 7 سنوات من نشوبه. وعلى الرغم من ضعف النمو في المنطقة في عام 2024، يختتم التقرير بتحديد العوامل التي يمكن أن تدعم بلدان المنطقة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

- منطقة أوروبا وآسيا الوسطى:

من المرجح أن يتراجع النمو الاقتصادي في الاقتصاديات النامية في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى من 3.5٪ في عام 2023 إلى 3.3٪ هذا العام، وبالتالي فإن هذا المعدل أضعف بكثير من متوسط النمو البالغ 4.1٪ في الفترة 2000-2019. وكان النمو هذا العام مدفوعاً بسياسات مالية توسعية وقوة الاستهلاك الخاص. ولم

يكن الطلب الخارجي مناسباً على النحو المطلوب بسبب ضعف التوسع الاقتصادي لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين، مثل الاتحاد الأوروبي. كما من المرجح أن يشهد النشاط الاقتصادي مزيداً من التباطؤ في عام 2025، ويرجع ذلك بصورة كبيرة إلى تراجع التوسع في الاتحاد الروسي وتركيا. وحتى يتسنى إطلاق طاقات المواهب لتنشيط النمو وتعزيز التقارب مع البلدان مرتفعة الدخل، على المنطقة إصلاح أنظمتها التعليمية، وخاصة التعليم العالي.

توقعات أداء أكبر الاقتصاديات العربية في 2025:

تستمر حالة من عدم اليقين الاقتصادي في العالم لتشمل الدول العربية، لكن ثمة تفاؤل بالأداء الاقتصادي في 2025 مقارنة بالعام الماضي وفق توقعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[12]، وفي أفريل الماضي حذر صندوق النقد من "حالة عدم اليقين السائدة على نحو متزايد في ظل الصراعات الجارية، وتعطل حركة الشحن، وانخفاض إنتاج النفط"، وبالتالي "بدأ ظهور تعافٍ متفاوت تباينت معه وتيرة النمو هذا العام على مستوى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى."

وفي أكتوبر الماضي نشر البنك الدولي تقريره "المرصد الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، والذي تضمّن توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المنطقة عام 2025، بالإضافة إلى العديد من المؤشرات الأخرى.

وبلغة الأرقام، كانت توقعات المؤسستين الدوليتين كالتالي:

- السعودية:

جاءت توقعات نمو الناتج المحلي الحقيقي في المملكة لعام 2025 بنسبة 4.9٪ مقابل 1.6٪ في 2024 مقابل انكماش 0.8٪ في 2023، ومقابل نمو 7.5٪ في 2022.

أما توقعات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2025 فكانت 3.5٪ مقابل 0.2٪ في 2024 مقابل انكماش 2.2٪ في 2023، ومقابل نمو 6.1٪ في 2022.

وجاءت توقعات البنك الدولي للتضخم عند 2.3٪ في 2025 مقابل 2.1٪ في 2024.

وأضاف البنك "تعاني السعودية من عجز في المالية العامة، ومن المتوقع أن يظل العجز في المملكة مستقرا عند 2٪ من إجمالي الناتج المحلي بسبب انخفاض الإيرادات النفطية وسياسة المالية العامة التوسعية."

- قطر:

بلغت توقعات نمو الناتج المحلي الحقيقي في قطر لعام 2025 ما نسبته 2.7٪ مقابل 2٪ عام 2024، و1.2٪ في 2023، و4.2٪ في 2022.

وجاءت توقعات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2025 بنسبة 1.2٪ مقابل 2.3٪ في 2024 ومقابل انكماش 3.1٪ في 2023 ومقابل انكماش 4.5٪ في 2022.

وجاءت توقعات البنك الدولي لرصيد المالية العامة من إجمالي الناتج المحلي لعام 2025 ما نسبته 4.6٪ مقابل 4.2٪ عام 2024، و5.6٪ عام 2023، و10.4٪ عام 2022.

وتوقع التقرير وصول التضخم عام 2025 إلى 1.9٪ مقابل 1.3٪ في 2024.

- مصر:

توقع البنك الدولي نسبة نمو الناتج المحلي الحقيقي لعام 2025 عند مستوى 3.5٪ مقابل 2.5٪ عام 2024، و3.8٪ في 2023، و6.6٪ في 2022.

وكانت توقعات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2025 بنسبة 1.9٪ مقابل 0.9٪ في 2024، و2.2٪ في 2023، و4.9٪ في 2022.

وبلغت توقعات البنك الدولي لنسبة رصيد المالية العامة من إجمالي الناتج المحلي لعام 2025 نحو -7٪ مقابل -3.6٪ عام 2024، و-6٪ عام 2023، و-6.2٪ عام 2022.

وتوقع التقرير وصول التضخم عام 2025 إلى 17.2٪ مقابل 33.6٪ في 2024.

- المغرب:

جاءت توقعات نمو الناتج المحلي الحقيقي في المغرب لعام 2025 عند 3.9٪ مقابل 2.9٪ عام 2024، و3.4٪ في 2023، و1.5٪ في 2022.

وكانت توقعات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2025 بنسبة 2.9٪ مقابل 1.9٪ في 2024، و2.4٪ في 2023، و0.5٪ في 2022.

وجاءت توقعات البنك الدولي لنسبة رصيد المالية العامة من إجمالي الناتج المحلي عام 2025 -3.8٪ مقابل -4.2٪ عام 2024، و-4.4٪ عام 2023، و-5.4٪ عام 2022.

وتوقع التقرير وصول التضخم عام 2025 إلى 2.7٪ مقابل 1.5٪ في 2024.

- الجزائر:

جاءت توقعات نمو الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر لعام 2025 عند 3.8٪ مقابل 3.1٪ عام 2024، و4.1٪ في 2023، و3.6٪ في 2022.

وفيما يتعلق بتوقعات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2025 فكانت عند مستوى 2.4٪ مقابل 1.6٪ في 2024، و2.5٪ في 2023، و1.9٪ في 2022.

وجاءت توقعات البنك الدولي لنسبة رصيد المالية العامة من إجمالي الناتج المحلي -9.9٪ لعام 2025 مقابل -9.8٪ لعام 2024، و-5.2٪ لعام 2023، و-3٪ لعام 2022.

وتوقع التقرير وصول التضخم عام 2025 إلى 4.9٪ مقابل 4٪ في 2024.

- الإمارات:

جاءت توقعات نمو الناتج المحلي الحقيقي في الإمارات لعام 2025 عند 4.1٪ مقابل 3.3٪ عام 2024، و3.2٪ في 2023، و7.9٪ في 2022.

وجاءت توقعات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2025 3.4٪ مقابل 2.5٪ في 2024، و2.4٪ في 2023، و7٪ في 2022.

وجاءت توقعات البنك الدولي لنسبة رصيد المالية العامة من إجمالي الناتج المحلي عام 2025 عند 4.7٪ مقابل 4.9٪ عام 2024، و5.1٪ عام 2023، و10.8٪ عام 2022.

وتوقع التقرير وصول التضخم عام 2025 إلى 2.1٪ مقابل 2.2٪ في 2024.

- الأردن:

جاءت توقعات نمو الناتج المحلي الحقيقي في الأردن لعام 2025 عند 2.6٪ مقابل 2.4٪ عام 2024، و2.7٪ في 2023، و2.6٪ في 2022.

وجاءت توقعات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2025 2.1٪ مقابل 1.9٪ في 2024، و2.2٪ في 2023، و1.4٪ في 2022.

وحسب توقعات البنك الدولي لنسبة رصيد المالية العامة من إجمالي الناتج المحلي عام 2025، فمن المرجح أن تكون -5٪ مقابل -5.3٪ عام 2024 و-5.1٪ عام 2023، و-5.6٪ عام 2022.

وتوقع التقرير وصول التضخم عام 2025 إلى 2.2٪ مقابل 2٪ في 2024.

- العراق:

وجاءت توقعات نمو الناتج المحلي الحقيقي في العراق لعام 2025 عند 4٪ مقابل -0.9٪ عام 2024 و-2.9٪ في 2023، و4.7٪ في 2022.

وتوقع البنك الدولي أن يكون نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2025 ما نسبته 1.7٪ مقابل انكماش 3٪ في 2024، وانكماش 5.1٪ في 2023، و2.4٪ في 2022.

وجاءت توقعات البنك الدولي لنسبة رصيد المالية العامة من إجمالي الناتج المحلي عام 2025 عند -7.4٪ مقابل -5.3٪ عام 2024، و0.9٪ عام 2023، و14.1٪ عام 2022.

وتوقع التقرير وصول التضخم عام 2025 إلى 3.3٪ مقابل 3.7٪ في 2024.

ارتباطات الإقراض العالمية:

في السنة المالية 2024، قدمت مجموعة البنك الدولي موارد تمويلية تمسّ الحاجة إليها[13]؛ وأجرت دراسات تحليلية وبحوثاً؛ ودخلت في شراكة مع الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الأخرى للتصدي للتحديات الإنمائية العالمية.

كما قدمت مجموعة البنك الدولي مستوى قياسياً من التمويل المناخي بلغ 42.6 مليار دولار في السنة المالية 2024، وقد أدى هذا إلى دعم الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر على كوكب صالح للعيش فيه، والاستثمار في مصادر أنظف للطاقة، وزيادة قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، فضلاً عن تعزيز قوة الاقتصاديات. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 10٪ في التمويل المناخي مقارنة بالعام السابق. وقد التزمنا بتخصيص 45٪ من التمويل السنوي للعمل المناخي في عام 2025، موزعاً بالتساوي بين أنشطة التخفيف من آثار تغير المناخ وأنشطة التكيف معها.

117.5 (مليار دولار) من القروض والمنح والاستثمارات في أسهم رأس المال والضمانات للبلدان الشريكة ومؤسسات القطاع الخاص.

يشمل الإجمالي عمليات متعددة المناطق وعمليات عالمية. وتعكس المجاميع الإقليمية ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية التي أُعيد حسابها لتتناسب مع التصنيفات الإقليمية للبنك الدولي من خلال تجميع الارتباطات على مستوى البلدان داخل كل منطقة من مناطق عمل البنك الدولي.

- أفريقيا 38.0 (مليار دولار).
- شرق آسيا والمحيط الهادئ 12.5 (مليار دولار).

- أوروبا وآسيا الوسطى 24.7 (مليار دولار).

- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 19.4 (مليار دولار).

- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 6.5 (مليارات دولار).

- جنوب آسيا 15.9 (مليار دولار).

- على مستوى العالم 0.4 (مليار دولار).

1. تقارير البنك الدولي:

يشجع البنك الدولي التنمية من خلال منتجاته المعرفية التي تشمل التقارير الرئيسية والأوراق البحثية وقواعد البيانات والمؤشرات العالمية والبحوث التي تُمكّن واضعي السياسات من رسم الخطط واتخاذ القرارات السليمة وقياس التطورات الحاصلة بدقة، ومن هذه الإصدارات:

- **التقرير السنوي:**

يُصدر هذا التقرير المديرون التنفيذيون لكل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية الذين يُعرفان باسم البنك الدولي، وقد تبنى هدفين أساسيين هما:

- إنهاء الفقر المدقع بحلول 2030، بتخفيض نسبة سكان العالم الذين يعيشون على أقل من 1,90 دولار أمريكي للفرد الواحد يوميا.

- تعزيز الرخاء المشترك برفع مستوى الدخل لنسبة 40٪ الأشد فقرا من السكان في العالم

إن هذين الهدفين وضعهما البنك الدولي كركيزة لرسالته المتمثلة في مساندة التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

ففي السنة المالية 2024، اعتمدت مجموعة البنك الدولي رؤية جريئة وجديدة لعالم خال من الفقر على كوكب صالح للعيش فيه[14]. ولتحقيق هذه الرؤية، تقوم مجموعة البنك بتطبيق إصلاحات كي تصبح الشريك الأفضل للحكومات والقطاع الخاص بغية التفاني في خدمة البشر. وعلى مدى تاريخ البنك البالغ 80 عاماً، لم تُلاحظ قط مثل هذه التحديات التي تتطلب المزيد من العمل العاجل والفوري: فهناك تراجع في التقدم المحرز على صعيد مكافحة الفقر، وأزمة مناخ وجودية، وتزايد في معدلات الدين العام، وانعدام الأمن الغذائي، وتفاوت مسارات التعافي من جائحة كورونا، وآثار الصراع الجيوسياسي.

ويتطلب التصدي لهذه التحديات المتشابكة أن تعمل مجموعة البنك الدولي بوتيرة أسرع وأبسط وأكثر كفاءة، لذا وجب تركيز الجهود والموارد لمواجهة هذه التحديات، لا من خلال التمويل وحسب، بل أيضا من خلال المعرفة. ويوضح ميثاق المعرفة من أجل العمل لمجموعة البنك الدولي، الذي نُشر في السنة المالية 2024، بالتفصيل كيف ستُمكن جميع البلدان والجهات المتعاملة مع المجموعة، من القطاعين العام والخاص، من أسباب القوة من خلال تيسير سبل الوصول إلى الثروة المعرفية في مجال التنمية. وقد أعيد تنظيم قطاعات الممارسات العالمية للبنك الدولي لتكون 5 وحدات لمكاتب نواب الرئيس – الناس، الرخاء، الكوكب، البنية التحتية والرقمنة – من أجل زيادة المرونة وتسريع وتيرة العمل والمشروعات والبرامج مع البلدان والجهات المتعاملة مع البنك. وقد حققت كل وحدة من هذه الوحدات إنجازات مهمة في السنة المالية 2024.

ويساند البنك حالياً البلدان في تقديم خدمات صحية جيدة وميسورة التكلفة إلى 1.5 مليار نسمة بحلول عام 2030 حتى يعيش الناس حياة أفضل وأكثر صحة. ويأتي ذلك في إطار الجهود العالمية الأكبر لوضع معيار أساسي للرعاية خلال كل مرحلة من مراحل حياة الإنسان، أي من مرحلة الرضاعة والطفولة إلى المراهقة والبلوغ. ولمساعدة الناس على تحمل الصدمات والأزمات التي أثرت سلباً على إمدادات المواد الغذائية، يعمل البنك على تعزيز خدمات الحماية الاجتماعية لدعم نصف مليار نسمة بحلول نهاية عام 2030، ويسعى إلى أن تشكل النساء نصف هؤلاء المستفيدين.

كما تتم مساعدة البلدان النامية على خلق الوظائف وفرص العمل، لأنها العوامل الأكثر فاعلية للتمكين من تحقيق الرخاء. وعلى مدى السنوات العشر المقبلة، سيصبح 1.2 مليار شاب في بلدان الجنوب في سن العمل. لكن من المتوقع ألا تزيد فرص العمل التي ستتم تهيئتها عن 424 مليون فرصة في هذه الفترة وفي البلدان نفسها. والتكلفة التي يتحملها مئات الملايين من الشباب الذين لا أمل لهم في الحصول على عمل لائق أو مستقبل باهظة للغاية وتفوق أي تصور؛ وبناء عليه تبذل الجهود بصورة عاجلة وعلى الفور لخلق فرص للجميع.

وفي إطار التصدي لتغير المناخ، وهو أكبر تحد يواجه الجيل الحاضر، سيقوم البنك بتوجيه 45٪ من التمويل السنوي إلى العمل المناخي في عام 2025، موزعةً بالتساوي بين أنشطة التخفيف من آثار تغير المناخ وأنشطة التكيف معها. وإطلاق ما لا يقل عن 15 برنامجاً للحد من غاز الميثان بقيادة البلدان المعنية في السنة المالية 2026، وقد ساعد صندوق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات التابع للبنك على تدعيم أسواق الكربون عالية النزاهة.

والحصول على الكهرباء حق أساسي من حقوق الإنسان، وهو أساس لنجاح أي جهد إنمائي. وسيؤدي ذلك إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي في البلدان النامية، وتدعيم البنية التحتية العامة، وإعداد المواطنين لوظائف الغد. لكن نصف سكان أفريقيا أي نحو 600 مليون نسمة لا تتوفر لهم الكهرباء، واستجابة لذلك، تعهد البنك بتوفير الكهرباء لنحو 300 مليون شخص في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بحلول عام 2030 في إطار شراكة مع البنك الأفريقي للتنمية.

وإدراكاً من الجميع بأن الرقمنة هي فرصة التحول في عصرنا، فهناك تعاون مع الحكومات في أكثر من 100 بلد نام لتدعيم الاقتصاديات الرقمية. وبلغ إجمالي محفظة القروض للمشروعات الرقمية 5.6 مليارات دولار حتى جوان 2024؛ وستقود الوحدة الجديدة وهي مكتب نائب الرئيس للرقمنة الجهود الرامية إلى إرساء أسس الاقتصاد الرقمي. وتتضمن المبادرات الرئيسية بناء وتعزيز البنية التحتية الرقمية والبنية التحتية للبيانات، وضمان تحقيق الأمن السيبراني وخصوصية البيانات للمؤسسات والشركات والمواطنين، والنهوض بالخدمات الحكومية الرقمية.

والوفاء بالالتزامات يتطلب تطوير أساليب عمل جديدة وأفضل. وهذا ما قام به البنك في السنة المالية 2024. ببذل كل ما في وسعه للاستفادة من مركزه المالي والبحث عن فرص جديدة تساعد في تحمل المزيد من المخاطر وزيادة القروض التي يقدمها. أما الأدوات الجديدة للتأهب للأزمات والتصدي لها، وبرامج التحديات العالمية، وصندوق الكوكب الصالح للعيش فيه فتوضح كيف يتم تحديث أساليب العمل لتحقيق الأثر المطلوب والنتائج المرجوة على نحو أفضل. وستحدث بطاقة قياس الأداء الجديدة للمجموعة تغييرات جذرية في كيفية تتبع النتائج التي تتحقق.

غير أن البنك الدولي لا يستطيع تحقيق التنمية وحده، فهو بحاجة إلى شركاء من القطاعين العام والخاص لتوحيد الجهود. ولهذا السبب، فإنه يعمل عن كثب مع بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى لتحسين حياة الناس في البلدان النامية بطرق ملموسة وقابلة للقياس. وتظهر علاقته العميقة مع القطاع الخاص من مختبر استثمارات القطاع الخاص التابع لمجموعة البنك الدولي حيث يعمل هذا المختبر على تذليل العقبات التي تعوق استثمارات القطاع الخاص في الأسواق الصاعدة. وتجتمع المجموعة الأساسية للمختبر التي تضم 15 من الرؤساء التنفيذيين ورؤساء مجالس إدارات الشركات بصورة دورية، وتقدم هذه المجموعة المعلومات التي تثري ما يقوم به من أعمال وأنشطة، وعلى الأخص مع تطوير منصة ضمانات مجموعة البنك الدولي.

إن ما تحقق من أثر وما قدم من ابتكارات هذا العام سيدفع للمضي قدماً بطموح أعلى وشعور أكبر بالضرورة الملحة لتحسين حياة الناس.

- تقرير عن التنمية في العالم:

يُنشر هذا التقريرسنويا منذ عام 1978، وهو دليل إرشادي يُقيّم الوضع الاقتصادي والبيئي في العالم، ويؤكد التقرير على صدارة رأس المال البشري والطبيعة المتغيرة للشركات والعمل وضرورة تعزيز الحماية الاجتماعية بتوفير التأمينات والمساعدات الاجتماعية.

وقد أعلن البنك الدولي أن أكثر من 100 بلد – من بينها الصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا - تواجه عقبات خطيرة يمكن أن تعوق جهودها لتصبح من البلدان مرتفعة الدخل في العقود القليلة القادمة، وذلك وفقاً لدراسة

جديدة أجراها البنك لطرح أول خارطة طريق شاملة لتمكين البلدان النامية من الإفلات من "فخ الدخل المتوسط".

واستناداً إلى الدروس المستفادة طوال 50 عاماً مضت، يشير "تقرير عن التنمية في العالم 2024"[15] إلى أنه مع ازدياد ثراء البلدان، فإن معدلات النمو الاقتصادي تتباطأ أو تتوقف عندما يصل نصيب الفرد إلى ما نسبته 10٪ من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي السنوي في الولايات المتحدة – أي ما يعادل 8 آلاف دولار في الوقت الحالي، وهنا تقع هذه البلدان في فخ "ثبات" معدلات النمو الاقتصادي. ويأتي هذا الرقم في منتصف نطاق تصنيف البنك الدولي للبلدان "متوسطة الدخل"؛ فمنذ عام 1990، لم يتمكن سوى 34 اقتصاداً متوسط الدخل من التحول إلى وضعية الاقتصاد مرتفع الدخل – وكان أكثر من ثلثها إما مستفيداً من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أو من احتياطيات النفط التي تم اكتشافها مؤخراً.

وفي نهاية عام 2023، تم تصنيف 108 من البلدان على أنها متوسطة الدخل، حيث يتراوح نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي السنوي في كل منها بين 1,136 دولاراً و13,845 دولاراً. ويبلغ عدد سكان هذه البلدان 6 مليارات نسمة – أي نحو 75٪ من سكان العالم، ويعيش اثنان من كل ثلاثة من سكانها في فقر مدقع، كما أنها تنتج أكثر من 40٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي وأكثر من 60٪ من الانبعاثات الكربونية. وتواجه هذه البلدان تحدياتٍ أكبر بكثير من البلدان التي نجحت من قبل في الإفلات من فخ الدخل المتوسط والوصول إلى وضعية البلدان مرتفعة الدخل، وتتمثل هذه التحديات في الزيادة السريعة في أعداد سكانها المسنين، وتصاعد وتيرة إجراءات الحماية الاقتصادية، وسرعة التوجه نحو التحول الطاقي.

وتعليقاً على ذلك، قال إندرميت جيل، رئيس الخبراء الاقتصاديين بمجموعة البنك الدولي والنائب الأول لرئيس البنك الدولي لشؤون اقتصاديات التنمية: "ستكون البلدان متوسطة الدخل هي مسرح العمليات لكسب أو خسارة معركة تحقيق الرخاء الاقتصادي العالمي ...، غير أن الكثير من هذه البلدان تعتمد على إستراتيجيات متقادمة كي تلحق بركب الاقتصاديات المتقدمة، فهي لا تعتمد إلا على الاستثمار لفترة طويلة للغاية – أو تتجه نحو الابتكار دون الاستعداد الكافي لذلك، لذا، من الضروري اتباع نهج جديد يتمثل في التركيز أولاً على الاستثمار؛ ثم بعد ذلك الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة الواردة من الخارج؛ وأخيراً، اعتماد إستراتيجية ثلاثية المحاور توازن بين الاستثمار و التكنولوجيا والابتكار. ومع تنامي الضغوط الديموغرافية والإيكولوجية والجيوسياسية، غير مسموح بالخطأ."

ويقترح التقرير هذه الإستراتيجية ثلاثية المحاور حتى يتسنى للبلدان الوصول إلى وضعية البلدان مرتفعة الدخل. وحسب مرحلة التنمية التي تمر بها، على جميع البلدان اعتماد مجموعة من السياسات الأكثر تطوراً ومراعاةً للأولويات. ويمكن للبلدان منخفضة الدخل أن تركز فقط على السياسات المصممة لزيادة الاستثمار – المرحلة الأولى (الاستثمار). ولكن بمجرد وصولها إلى وضعية الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، عليها التحول نحو توسيع نطاق سياساتها ليشمل المرحلة الثانية (الاستثمار والتكنولوجيا)، وهي المرحلة التي يتم فيها اعتماد التطورات التكنولوجية الواردة من الخارج وتعميمها في مختلف قطاعات الاقتصاد. وعلى مستوى الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، ينبغي أن تتحول البلدان مرة أخرى إلى المرحلة النهائية وهي: الاستثمار والتكنولوجيا والابتكار. وفي مرحلة الابتكار، لن تكون هذه البلدان مستوردة للأفكار والتكنولوجيات العالمية، بل ستتصدر المشهد .

ومن جانبه، قال سوميك لال، المدير المسؤول عن تقرير عن التنمية في العالم 2024: "لن يكون الطريق أمامنا سهلًا، لكن البلدان بإمكانها إحراز تقدم حتى في ظل الظروف الصعبة التي نعيشها اليوم... وسيعتمد النجاح على مدى ما تحققه المجتمعات من تقدم في تحقيق التوازن بين قوى الإبداع والحفظ والإحلال، فالبلدان التي تحاول تجنيب مواطنيها المعاناة المرتبطة بالإصلاحات والانفتاح ستخسر المكاسب التي تأتي مع تحقيق النمو المستدام".

ويشير التقرير إلى أن كوريا الجنوبية تعد مثالا بارزا على هذه الإستراتيجية ثلاثية المحاور؛ ففي عام 1960، كان نصيب الفرد فيها من الدخل يبلغ 1200 دولار فقط. وبنهاية عام 2023، ارتفع هذا الرقم ليصل إلى 33 ألف دولار، وقد بدأت بمجموعة بسيطة من السياسات لزيادة الاستثمارات العامة وتشجيع الاستثمارات الخاصة. وفي سبعينيات القرن العشرين تحول ذلك إلى سياسة صناعية شجعت الشركات المحلية على اعتماد التكنولوجيا الأجنبية وأساليب الإنتاج الأكثر تطوراً.

واستجابت الشركات الكورية لهذه السياسة، حيث شرعت شركة سامسونج، التي كانت تنتج قبل ذلك المعكرونة، في تصنيع أجهزة التلفزيون للأسواق المحلية والإقليمية، وفي سبيل تحقيق هدفها، قامت الشركة بالحصول على تراخيص استخدام تكنولوجيا التصنيع من الشركات اليابانية مثل سانيو وإن إي سي. وأدى نجاح سامسونج إلى زيادة الطلب على المهندسين والمديرين وغيرهم من المهنيين المهرة. وبدورها استجابت حكومة كوريا الجنوبية لذلك، حيث قامت وزارة التعليم بتحديد أهداف للجامعات الحكومية لتساعد في تطوير المهارات الجديدة التي تطلبها الشركات المحلية، كما قامت بزيادة مخصصاتها المالية. واليوم،

تعد سامسونج من كبرى الشركات العالمية المتميزة في الابتكارات التكنولوجية، فهي واحدة من أكبر شركتين لتصنيع الهواتف الذكية في العالم.

واتبعت بلدان أخرى المسارات نفسها، وخاصة بولندا وشيلي، أما بولندا فركزت على زيادة الإنتاجية باستخدام التكنولوجيات القادمة من أوروبا الغربية، في حين شجعت شيلي الحصول على التكنولوجيا من الخارج – واستخدمتها لدفع الابتكار المحلي، وتمثل أكبر إنجازاتها في تعديل تكنولوجيات استزراع السلمون النرويجي للتكيف مع الظروف المحلية، مما جعل تشيلي من أكبر مصدري سمك السلمون.

– تقرير الفقر والرخاء والكوكب:

يُركز هذا التقرير السنوي على اتجاهات الفقر والرخاء على مستوى العالم، ويقدم بحوثا معمقة بشأن السياسات والإجراءات التدخلية التدريجية التي يمكن أن تُحسن حياة الأشخاص الأشد فقرا في العالم ، وخلُص تقرير (البنك الدولي، 2018) إلى أن العالم حقق تقدما ملحوظا على صعيد الحد من الفقر، ففي عام 2015 انخفض عدد الفقراء المدقعين بأكثر من مليار شخص عن عددهم في عام 1990، وكل هذا بفضل قوة معدل النمو العالمي، وتزايد ثروة العديد من البلدان النامية، لاسيما في منطقتي شرق آسيا والمحيط الهادئ وجنوب آسيا الأكثر اكتظاظا بالسكان في العالم.

أشار البنك الدولي في تقريره الجديد الفقر والرخاء والكوكب لعام 2024[16] إلى أن القضاء على الفقر كما هو محدد لما يقرب من نصف سكان العالم – من يعيشون على أقل من 6.85 دولارات في اليوم – قد يستغرق أكثر من قرن من الزمان إذا

استمر العمل على نفس الوتيرة البطيئة التي نشهدها اليوم. ويقدم التقرير أول تقييم للتقدم العالمي نحو القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء المشترك على كوكب صالح للعيش فيه بعد انحسار جائحة كورونا.

وأكد البنك في تقريره أن الهدف العالمي المتمثل في القضاء على الفقر المدقع – المحدد عند 2.15 دولار للفرد في اليوم – بحلول عام 2030 أصبح بعيد المنال، فقد يستغرق القضاء على الفقر عند هذا الحد ثلاثة عقود أو أكثر، وهو ما ينطبق على البلدان منخفضة الدخل بشكل رئيسي. ويعيش ما يقرب من 700 مليون شخص – 8.5٪ من سكان العالم – اليوم على أقل من 2.15 دولار في اليوم، ومن المتوقع أن يعيش 7.3٪ من السكان في فقرٍ مدقعٍ في عام 2030. ولا يزال الفقر المدقع متركزاً في البلدان التي تعاني من الهشاشة والانخفاض المستمر في معدلات النمو الاقتصادي، ويقع الكثير منها في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

واليوم، يعيش 44٪ من سكان العالم على أقل من 6.85 دولارات في اليوم، وهو خط الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل. ولم يتغير عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت هذا الخط كثيراً منذ عام 1990 بسبب النمو السكاني.

وتعليقاً على التقرير، قال أكسل فان تروتسنبرج، المدير المنتدب الأول للبنك الدولي: "بعد عقود من إحراز التقدم في مكافحة الفقر، بات العالم يشهد انتكاسات خطيرة نتيجةً للتحديات المتقاطعة التي تشمل تباطؤ النمو الاقتصادي وجائحة كورونا وارتفاع الديون والصراع والهشاشة والصدمات الناجمة عن تغير المناخ... وفي خضم هذه الأزمات المتداخلة، وإذا كنا نريد حقاً تحسين حياة الناس وتيسير

سبل عيشهم وحماية الكوكب، فنحن بحاجة إلى دليل جديد للعمل الإنمائي بشكل أساسي لأن أسلوب العمل المعتاد لن ينجح في تحقيق هذه الأهداف".

ومن جانبه قال إندرميت غيل، رئيس الخبراء الاقتصاديين والنائب الأول للرئيس لشؤون اقتصاديات التنمية بمجموعة البنك الدولي: "ستُحسن البلدانُ منخفضة الدخل واقتصاديات الأسواق الصاعدة صُنعاً إذا أقرت بحتمية المفاضلة بين هذه الأهداف، بالإضافة إلى تقدير بعض أوجه تآزرها. فالسياسات الرامية إلى الحد من تلوث الهواء، على سبيل المثال، تسهم في تحقيق الأهداف المناخية والإنمائية على حد سواء. كما أن الاستثمارات المستدامة في التعليم والصحة توفر مكاسب مرتبطة بالفقر والرخاء في البلدان النامية أكبر مما توفره برامج المساعدات الاجتماعية الممولة من الضرائب. ومن الممكن أن تؤدي المبادرات الحكومية جيدة التنفيذ لزيادة قدرة المزارعين على تبني أساليب تكنولوجية جديدة مراعية للمناخ إلى الحد من الفقر ونشر الرخاء والحفاظ على الكوكب".

وأشار التقرير إلى أن التقدم المحرز في تقليص فجوة الرخاء العالمي، وهو المقياس الجديد للرخاء المشترك الذي وضعه البنك الدولي، قد تعثر منذ تفشي جائحة كورونا، مما يبرز تباطؤ نمو الدخل الشامل للجميع خلال هذه الفترة. وفي المتوسط، لابد أن يرتفع الدخل في مختلف أنحاء العالم اليوم إلى خمسة أمثاله ليصل إلى مستوى 25 دولاراً للفرد في اليوم، وهو الحد الأدنى من معايير الرخاء للبلدان ذات الدخل المرتفع.

وأضاف التقرير أن عدد الاقتصاديات التي تعاني من ارتفاع مستوى عدم المساواة في الدخل شهد انخفاضاً على مدار العقد الماضي، غير أن 1.7 مليار

شخص – 20٪ من سكان العالم – لا يزالون يعيشون في اقتصاديات تعاني من ارتفاع مستوى عدم المساواة، ويتركز معظمها في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء. ويعكس ارتفاع مستوى عدم المساواة نقص فرص الحراك الاجتماعي والاقتصادي، وهو ما قد يزيد من المعوقات التي تحول دون الحد من الفقر وتحقيق آفاق النمو الشامل للجميع.

ومن المرجح أن يعاني ما يقرب من 1 من كل 5 أشخاص على مستوى العالم من صدمة مناخية شديدة في حياتهم سيكافحون من أجل التعافي منها. ويواجه جميع المعرضين للظواهر الجوية الحادة في أفريقيا جنوب الصحراء تقريباً خطرَ التعرض لتدهور أحوالهم المعيشية بسبب قابليتهم الشديدة للتأثر بالمخاطر.

ويتطلب الحد من الفقر في المستقبل تحقيقَ نموٍ اقتصاديٍ تقل فيه كثافة انبعاثات الكربون عما كانت عليه في الماضي. كما أن الحد من الفقر المدقع، الذي يقاس عند 2.15 دولار في اليوم، لن يأتي بتكلفة باهظة بالنسبة للكوكب، لأن البلدان الأشد فقراً تساهم بقدرٍ ضئيلٍ نسبياً من الانبعاثات. ومع ذلك، فإن الحد من الفقر عند مستوى أعلى يبلغ 6.85 دولارات في اليوم – وهو خط الفقر النموذجي في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل – قد يؤدي إلى زيادة كبيرة في الانبعاثات. ويحتاج كل بلد إلى نهجٍ مخصص يعتمد على مستوى دخله، مع إعطاء الأولوية لسياساتٍ معينة وإدارة أوجه التآزر والمفاضلات بين الأهداف.

وينبغي للبلدان منخفضة الدخل أن تعطي الأولوية للحد من الفقر من خلال تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الاستثمار في خلق فرص العمل، وتنمية رأس المال البشري، وإتاحة الخدمات العامة، وتطوير البنية التحتية، مع تحسين

القدرة على الصمود. وينبغي للبلدان متوسطة الدخل أن تعطي الأولوية لنمو الدخل الذي يقلل من التعرض للصدمات، إلى جانب السياسات الرامية إلى الحد من كثافة انبعاثات الكربون خلال سعيها لتحقيق النمو. وفي البلدان مرتفعة الدخل والشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل حيث ترتفع انبعاثات الكربون، ينبغي أن ينصب التركيز على خفض الانبعاثات مع إيجاد السبل التي تكفل التخفيف من فقدان الوظائف وغيرها من التكاليف قصيرة الأجل التي يمكن أن تنجم عن هذا الخفض، لا سيما بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في دائرة الفقر أو المعرضين للدخول فيها.

وخلُص التقرير إلى أن تعزيز التعاون الدولي وزيادة التمويل من أجل التنمية ضروريان لنجاح الانتقال نحو اقتصاديات أكثر استدامةً وشمولاً وقدرة على الصمود.

- تقرير النساء وأنشطة الأعمال والقانون:

يقيس هذا التقرير مدى التفاوت وعدم المساواة بين الجنسين في القانون، ويحدد مجموعة بياناته الحواجز الماثلة أمام مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، ويشجع على إصلاح القوانين التمييزية، ويستخدم التقرير درجات تصنيفية لإثراء أجندة الإصلاحات بشكل أفضل.

كشف تقرير جديد لمجموعة البنك الدولي أن الفجوة العالمية بين الجنسين في مكان العمل أوسع بكثير مما كان يعتقد سابقاً. وعندما تؤخذ الفروق القانونية التي تشمل العنف ورعاية الأطفال في الاعتبار، نجد المرأة تحصل على أقل من ثلثي حقوق الرجل. ولا يوجد بلد يتيح تكافؤ الفرص للنساء- ولا حتى في

الاقتصاديات الأغنى، ويقدم أحدث تقرير صدر بعنوان "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون" صورة شاملة للعقبات التي تواجه النساء في دخول قوة العمل العالمية والمساهمة في تحقيق مزيد من الرخاء لأنفسهن وأسرهن ومجتمعاتهن المحلية. ويتناول التقرير هذا الأمر بالتحليل على نطاق أوسع، ويضيف مؤشرين يمكن أن يكونا لهما أهمية بالغة في فتح باب الخيارات أمام المرأة أو تقييدها، هما: السلامة من العنف، والحصول على خدمات رعاية الأطفال. وعند تضمين هذين التدبيرين، ستتمتع المرأة في المتوسط بنسبة 64٪ فقط من الحماية القانونية التي يتمتع بها الرجل، وهذه النسبة أقل بكثير من التقدير السابق البالغ 77٪[17].

والفجوة بين الجنسين أوسع في الواقع العملي. وللمرة الأولى، يقيّم تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون الفجوة بين الإصلاحات القانونية والنواتج الفعلية لصالح المرأة في 190 اقتصادا. ويكشف التحليل عن فجوة صادمة في التنفيذ. فعلى الرغم من أن القوانين المدونة تشير ضمنا إلى تمتع المرأة بما يقرب من ثلثي حقوق الرجل، فإن البلدان في المتوسط أنشأت أقل من 40٪ من الأنظمة اللازمة للتنفيذ الكامل. وعلى سبيل المثال، سن 98 اقتصاداً تشريعات تفرض المساواة في الأجر للمرأة عن العمل متساوي القيمة. ومع ذلك، لم يعتمد سوى 35 اقتصاداً – أي أقل من اقتصاد واحد من بين كل 5 اقتصاديات – تدابير بشأن شفافية الأجور أو آليات إنفاذ لمعالجة الفجوة في الأجور.

ويتوقف التنفيذ الفعال للقوانين التي تنص على تكافؤ الفرص على وجود إطار داعم كاف، يشمل آليات إنفاذ قوية، ونظاماً لتتبع التفاوت في الأجور بسبب النوع الاجتماعي، وتوفير خدمات الرعاية الصحية للنساء الناجيات من العنف.

وتعليقا على ذلك، قال إندرميت غيل رئيس الخبراء الاقتصاديين بمجموعة البنك الدولي والنائب الأول للرئيس لشؤون اقتصاديات التنمية: "لدى المرأة القدرة على تعزيز الاقتصاد العالمي المتعثر، لكننا نجد القوانين والممارسات التمييزية في جميع أنحاء العالم تمنع المرأة من العمل أو إقامة أنشطة أعمال على قدم المساواة مع الرجل، ويمكن أن يؤدي سد هذه الفجوة إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي العالمي بأكثر من 20٪، وهذا يضاعف بشكل أساسي معدل النمو العالمي على مدى السنوات العشر القادمة، لكن الإصلاحات اللازمة تسير بسرعة السلحفاة، ويحدد تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2024 ما يمكن للحكومات القيام به لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في أنشطة الأعمال والقانون".

وتبرز الفجوة في التنفيذ حجم العمل الشاق الذي يتعين علينا القيام به بالنسبة للبلدان التي تسن قوانين تنص على تكافؤ الفرص. فتوغو، على سبيل المثال، تحتل موقعاً بارزا بين اقتصاديات منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، حيث سنت قوانين تمنح المرأة نحو 77٪ من الحقوق المتاحة للرجل، وهي بذلك تتفوق أي بلد آخر في أفريقيا في هذا الشأن. ومع ذلك، لم تنشئ توغو حتى الآن سوى 27٪ من الأنظمة اللازمة للتنفيذ الكامل. وهذا المعدل معتاد في اقتصاديات منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

وفي عام 2023، عملت الحكومات بصورة جادة للنهوض بثلاث فئات من الإصلاحات القانونية لتكافؤ الفرص هي: الأجور، وحقوق الوالدية، والحماية في مكان العمل. وكان أداء جميع البلدان ضعيفا في الفئتين اللتين يجري تتبعهما لأول مرة، وهما الحصول على خدمات رعاية الأطفال وسلامة المرأة.

ونقطة الضعف الأكبر هي سلامة المرأة حيث يبلغ متوسط الدرجة العالمية 36 نقطة فقط، مما يعني أن المرأة لا تتمتع سوى بثلث وسائل الحماية القانونية ضد العنف المنزلي والتحرش الجنسي وزواج الأطفال وقتل الإناث. وعلى الرغم من أن 151 اقتصاداً لديه قوانين تحظر التحرش الجنسي في أماكن العمل، نجد 39 اقتصاداً فقط لديها قوانين تحظر التحرش الجنسي في الأماكن العامة. وغالبا ما يمنع ذلك المرأة من استخدام وسائل النقل العام للوصول إلى العمل

وتسجل معظم البلدان أيضا درجات متدنية في قوانين رعاية الطفل. وتقضي المرأة في المتوسط أكثر من 2.4 ساعة في اليوم في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر أكثر من الرجال، ومعظم هذه الأعمال يتعلق برعاية الأطفال. ويؤدي توسيع نطاق الحصول على خدمات رعاية الأطفال إلى زيادة مشاركة النساء في القوى العاملة بنحو نقطة مئوية واحدة في البداية، ومن المتوقع أن يزداد هذا التأثير بأكثر من الضعف في غضون 5 سنوات. واليوم، لا يقدم سوى 78 اقتصاداً – أي أقل من النصف – بعض المساندة المالية أو الإعفاء الضريبي للآباء والأمهات الذين لديهم أطفال صغار. ولا يوجد سوى 62 اقتصاداً – أي أقل من الثلث – لديه معايير جودة تنظم خدمات رعاية الأطفال، وبدون هذه المعايير قد تتردد المرأة في الذهاب إلى العمل في حالة وجود أطفال لديها بحاجة إلى رعاية.

وتواجه النساء أيضا عقبات كبيرة في مجالات أخرى. ففي مجال ريادة الأعمال، على سبيل المثال، يفرض اقتصاد واحد فقط من بين كل 5 اقتصاديات معايير مراعية للمساواة بين الجنسين في عمليات المشتريات والمناقصات العامة، مما يعني حرمان المرأة إلى حد كبير من الفرص الاقتصادية التي تدر 10 تريليونات دولار سنويا. وعلى مستوى الأجور، لا تكسب المرأة سوى 77 سنتاً مقابل كل دولار يتقاضاه

الرجل. وتمتد هذه الفجوة حتى التقاعد. ففي 62 اقتصادا، تختلف الأعمار التي يمكن فيها للرجل والمرأة التقاعد. ومتوسط أعمار النساء أكبر من الرجال، ولكن نظرا لحصولهن على أجور أقل أثناء العمل، ويأخذن إجازات رعاية أطفال، ويتقاعدن مبكرا، ينتهي بهن المطاف بمزايا معاشات تقاعدية أقل وزيادة انعدام الأمن المالي في الكِبر.

ومن جانبها قالت تي ترومبيك، المؤلفة الرئيسية للتقرير: "لقد أصبح من الملح أكثر من أي وقت مضى تسريع وتيرة الجهود الرامية إلى إصلاح القوانين ووضع السياسات العامة التي تمكّن المرأة من العمل وإقامة أنشطة الأعمال التجارية وتحقيق النمو لهذه الأنشطة، ولا يشارك اليوم سوى نصف النساء في القوى العاملة العالمية، مقارنة بنحو 3 من كل 4 رجال، وهذا يتجاوز العدل إلى إهدار قيمة المرأة، فزيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة هي المفتاح لزيادة قدرتها على التعبير عن نفسها وجعل صوتها مسموعاً، وصياغة القرارات التي تؤثر عليها بشكل مباشر، وببساطة، ليس لدى البلدان رفاهية تحمل تبعات تهميش دور المرأة التي تمثل نصف المجتمع".

- تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية:

هو تقرير نصف سنوي يبحث التطورات والآفاق الاقتصادية العالمية، مع التركيز بشكل خاص على الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، حيث يشهد النمو العالمي استقرارا مع اقتراب معدل التضخم من المستويات المستهدفة ودعم تيسير السياسات النقدية للأنشطة الاقتصادية. غير أن آفاق النمو تبدو غير كافية لتعويض الضرر الناجم عن عدة سنوات من الصدمات السلبية. ويمثل اشتداد حالة عدم اليقين على مستوى السياسات بوجه عام والتحولات المعاكسة على مستوى

سياسات التجارة مخاطر رئيسية بسبب التطورات السلبية. وتشمل المخاطر الأخرى تصاعد التوترات الجيوسياسية، وارتفاع معدلات التضخم، وزيادة الظواهر المناخية بالغة الشدة. وبالتالي، من الضروري اتخاذ إجراءات حاسمة على مستوى السياسات لحماية التجارة، ومعالجة مخاطر الديون، ومكافحة تغير المناخ، وتحقيق استقرار الأسعار، وزيادة الإيرادات وترشيد النفقات، والارتقاء برأس المال البشري، وتعزيز شمول القوى العاملة.

تواجه مناطق الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية احتمالات نمو متفاوتة هذا العام، فمن المتوقع أن يتراجع معدل النمو في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى، مما يعكس تباطؤ النمو في بعض الاقتصاديات الكبرى. وفي المقابل، من المتوقع حدوث انتعاش في مناطق أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء، مدعوما بالطلب المحلي القوي.

وفقاً لأحدث تقرير للبنك الدولي عن الآفاق الاقتصادية العالمية، من المتوقع أن تنهي الاقتصاديات النامية – التي تحرك 60٪ من النمو العالمي – الربع الأول من القرن الحادي والعشرين بأضعف مستويات لتوقعات النمو على المدى الطويل منذ عام 2000. وحتى مع استقرار الاقتصاد العالمي في العامين المقبلين، من المتوقع أن تحقق الاقتصاديات النامية تقدماً أبطأ في إطار جهود اللحاق بمستويات الدخل في الاقتصاديات المتقدمة .

ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى توسع عالمي متوسط بنسبة 2.7٪ في الفترة 2025–2026[18]، وهي الوتيرة نفسها التي شهدها عام 2024، مع الانخفاض

التدريجي للتضخم وأسعار الفائدة. كما من المتوقع أن يظل معدل النمو في الاقتصاديات النامية ثابتاً عند نحو 4٪ خلال العامين المقبلين. غير أن هذا الأداء سيكون أضعف مما كان عليه الحال قبل جائحة كورونا، ولن يكفي لتعزيز التقدم اللازم لتخفيف حدة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقاً.

ويمثل تحليل البنك الدولي أول تقييم منهجي يقوم به لأداء الاقتصاديات النامية في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، ويخلص هذا التحليل إلى أنه خلال السنوات العشر الأولى، نمت الاقتصاديات النامية بأسرع وتيرة لها منذ سبعينيات القرن الماضي، ومع ذلك تراجع التقدم المحرز بعد الأزمة المالية العالمية في 2008–2009، وتعثر التكامل الاقتصادي العالمي، وكنسبة من إجمالي الناتج المحلي، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاديات النامية نحو نصف مستواها في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وبلغت القيود الجديدة على التجارة العالمية في عام 2024 خمسة أضعاف متوسط السنوات 2010–2019. ونتيجة لذلك، انخفض النمو الاقتصادي بوجه عام من 5.9٪ في العقد الأول من القرن الحالي إلى 5.1٪ في العقد الثاني ثم إلى 3.5٪ في العقد الثالث. ومنذ عام 2014، وباستثناء الصين والهند، كان متوسط نمو نصيب الفرد من الدخل في الاقتصاديات النامية أقل بنصف نقطة مئوية مقارنة بالاقتصاديات الغنية، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

وتعليقا على ذلك، قال إندرميت جيل، رئيس الخبراء الاقتصاديين بمجموعة البنك الدولي والنائب الأول لرئيس البنك الدولي لشؤون اقتصاديات التنمية: "إن السنوات الخمس والعشرون المقبلة ستكون أصعب بالنسبة للبلدان النامية مقارنة بالسنوات الخمس والعشرين الماضية"، مشيراً إلى "تبدد معظم القوى التي ساعدت

في نهضتها ذات يوم، وظهور عوامل سلبية حلت محل هذه القوى تمثلت في ارتفاع أعباء الديون، وضعف الاستثمار ونمو الإنتاجية، وارتفاع تكاليف تغير المناخ". وأضاف "في السنوات القادمة، ستحتاج الاقتصاديات النامية إلى دليل جديد يركز على الإصلاحات المحلية لتسريع وتيرة الاستثمارات الخاصة، وتعميق العلاقات التجارية، وتشجيع الاستخدام الأكثر كفاءة لرأس المال والمواهب والطاقة".

وتعتبر الاقتصاديات النامية أكثر أهمية للاقتصاد العالمي مما كانت عليه في بداية القرن الحالي، فهي تمثل نحو 45٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، مقابل 25٪ في عام 2000. كما ازداد مستوى ترابطها والاعتماد المتبادل فيما بينها حيث إن أكثر من 40٪ من صادراتها السلعية تذهب إلى اقتصاديات نامية أخرى، أي ضعف النسبة المسجلة في عام 2000. وقد أصبحت الاقتصاديات النامية أيضاً مصدراً مهما لتدفقات رأس المال العالمية وتحويلات المغتربين والمساعدات الإنمائية إلى الاقتصاديات النامية الأخرى، فبين عامي 2019 و2023، شكلت هذه الاقتصاديات 40٪ من التحويلات العالمية ارتفاعاً من 30٪ في العقد الأول من هذا القرن.

ونتيجة لذلك، أصبح لهذه الاقتصاديات الآن تأثير أكبر على نواتج النمو والتنمية في الاقتصاديات النامية الأخرى. فعلى سبيل المثال، تؤدي زيادة قدرها نقطة مئوية واحدة في نمو إجمالي الناتج المحلي في أكبر ثلاثة اقتصاديات نامية هي الصين والهند والبرازيل إلى زيادة تراكمية في إجمالي الناتج المحلي بنحو 2٪ في الاقتصاديات النامية الأخرى بعد ثلاث سنوات. غير أن هذه التأثيرات لا تمثل سوى نصف تأثير النمو في أكبر ثلاثة اقتصاديات هي الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان. وخلاصة القول، لا تزال الرفاهة في الاقتصاديات النامية مرتبطة بقوة بالنمو في الاقتصاديات المتقدمة الثلاثة الكبرى.

بدوره، قال أيهان كوسي نائب رئيس الخبراء الاقتصاديين ومدير مجموعة آفاق التنمية في البنك الدولي: "في عالم يكتنفه الغموض على مستوى السياسات والتوترات التجارية، ستحتاج الاقتصاديات النامية إلى سياسات جريئة وبعيدة المدى لاغتنام الفرص غير المستغلة من أجل تحقيق التعاون عبر الحدود، وستكون البداية الجيدة هي السعي إلى إقامة شراكات إستراتيجية تجارية واستثمارية مع الأسواق سريعة التوسع في البلدان النامية الأخرى". وأشار "يعد تحديث البنية التحتية للنقل وتوحيد الإجراءات الجمركية خطوتين حاسمتين لخفض النفقات غير الضرورية وتعزيز كفاءة التجارة، وأخيرا، فإن سياسات الاقتصاد الكلي السليمة في الداخل ستعزز قدرة هذه الاقتصاديات النامية على تجاوز عدم اليقين الذي يكتنف الآفاق العالمية".

ويشير التقرير إلى أن الاقتصاديات النامية قد تواجه خلال العامين المقبلين أوضاعاً سلبية خطيرة. ويمكن أن يؤدي ارتفاع درجة عدم اليقين بشأن السياسات العالمية إلى إضعاف ثقة المستثمرين وتقييد تدفقات الاستثمارات والتمويل. وقد يؤدي تصاعد التوترات التجارية إلى تراجع النمو العالمي. كما يمكن أن يؤدي استمرار التضخم إلى تأخير التخفيضات المتوقعة في أسعار الفائدة. غير أن أداء الاقتصاد العالمي قد يكون أفضل من المتوقع، خاصة إذا تمكنت أكبر قوتين تحركانه وهما الولايات المتحدة والصين من تحقيق طفرات اقتصادية، ففي الصين، يمكن أن تؤدي تدابير التحفيز الإضافية إلى زيادة الطلب. أما في الولايات المتحدة، فيمكن أن يؤدي الإنفاق القوي للأسر المعيشية إلى نمو أقوى من المتوقع، وسيترتب على ذلك آثار مفيدة للاقتصاديات النامية.

ويطرح التقرير خيارات كثيرة متاحة أمام الاقتصاديات النامية لتحسين آفاق نموها، على الرغم من الأوضاع السلبية والمعاكسة، فباتباع السياسات الصحيحة،

يمكن لهذه الاقتصاديات تحويل بعض التحديات إلى فرص كبيرة. كما يمكن أن تؤدي تلبية الاحتياجات الخاصة بمرافق ومشروعات البنية التحتية، وتسريع وتيرة مواجهة التحول المناخي، وتحسين رأس المال البشري إلى تحسين آفاق النمو، وفي الوقت نفسه المساعدة على تحقيق الأهداف المناخية والإنمائية، وينبغي لجميع البلدان أن تعمل معاً لتعزيز حوكمة التجارة العالمية، بدعم من المؤسسات متعددة الأطراف.

أما الآفاق الخاصة بالمناطق، فجاءت كما يلي:

– شرق آسيا والمحيط الهادئ: من المتوقع أن يتراجع معدل النمو إلى 4.6٪ في عام 2025 وإلى 4.1٪ في عام 2026.

– منطقة أوروبا وآسيا الوسطى: من المتوقع أن يتراجع النمو إلى 2.5٪ في عام 2025 قبل أن يستقر عند 2.7٪ في عام 2026.

– منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: من المتوقع أن يزيد معدل النمو إلى 2.5٪ في عام 2025 وإلى 2.6٪ في عام 2026.

– منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: من المتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى 3.4٪ في عام 2025 وأن يواصل ارتفاعه ليصل إلى 4.1٪ في عام 2026.

– منطقة جنوب آسيا: من المتوقع أن يزيد النمو إلى 6.2٪ في عام 2025 وأن يظل عند هذا المعدل في عام 2026.

– منطقة أفريقيا جنوب الصحراء: من المتوقع أن يستقر معدل النمو عند 4.1٪ في عام 2025 و4.3٪ في عام 2026

- تقرير الديون في العالم:

أفاد البنك الدولي في أحدث إصدار من "تقرير الديون الدولية" بأن البلدان النامية أنفقت مستوى قياسياً يبلغ 1.4 تريليون دولار لخدمة ديونها الخارجية[19]، حيث ارتفعت أسعار الفائدة لأعلى مستوى لها في 20 عاماً في عام 2023. وكشف التقرير أن مدفوعات الفائدة شهدت ارتفاعاً بنحو الثلث لتصل إلى 406 مليارات دولار، مما أدى إلى الضغط على موازنات العديد من البلدان في بعض المجالات الحيوية مثل الصحة والتعليم والبيئة.

أضاف التقرير أن البيانات تُظهر أن الضغوط المالية كانت أشد قسوة بالنسبة للبلدان الأشد فقراً والقابلة للتأثر بالمخاطر - وهي البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة لمجموعة البنك الدولي. فقد دفعت هذه البلدان في عام 2023 مبلغاً قياسياً قدره 96.2 مليار دولار لخدمة ديونها الخارجية. وعلى الرغم من انخفاض مدفوعات سداد أصل الدين بنسبة 8٪ تقريباً تصل إلى 61.6 مليار دولار، ارتفعت مدفوعات الفائدة لأعلى مستوى لها على الإطلاق لتصل إلى 34.6 مليار دولار في عام 2023، أي أربعة أضعاف قيمتها قبل عشر سنوات. وفي المتوسط، تبلغ مدفوعات الفائدة للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية الآن ما يقرب من 6٪ من عائدات التصدير لتلك البلدان، وهو مستوى لم يسبق له مثيل منذ عام 1999. وبالنسبة لبعض البلدان، تصل النسب المئوية إلى 38٪ من عائدات التصدير.

ومع تشديد شروط الائتمان، أصبح البنك الدولي وغيره من المؤسسات متعددة الأطراف شريان الحياة الرئيسي للاقتصاديات الأشد فقراً. ومنذ عام

2022، تلقى الدائنون الأجانب من القطاع الخاص نحو 13 مليار دولار من مدفوعات خدمة الدين من الجهات الحكومية المقترضة في الاقتصاديات المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وهو ما يفوق ما أنفقوه في عمليات التمويل الجديدة. وخلال الفترة نفسها، ضخ البنك وغيره من المؤسسات متعددة الأطراف نحو 51 مليار دولار في عامي 2022 و2023 أكثر مما قامت بتحصيله من مدفوعات خدمة الدين. وقدم البنك الدولي بمفرده ثلث هذا المبلغ بقيمة 28.1 مليار دولار.

وتعليقاً على ذلك، قال إندرميت غيل، رئيس الخبراء الاقتصاديين والنائب الأول لرئيس مجموعة البنك الدولي: "أصبحت المؤسسات متعددة الأطراف شريان الحياة الأخير للاقتصاديات الفقيرة التي تكافح من أجل تحقيق التوازن بين مدفوعات الديون والإنفاق على الصحة والتعليم والأولويات الإنمائية الرئيسية الأخرى... وفي البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، تعمل بنوك التنمية متعددة الأطراف الآن كمقرض الملاذ الأخير، وهو دور لم يتم إنشاؤها من أجله. وهذا يعكس الوضع المعكوس لمنظومة التمويل، حيث تتدفق الأموال خارج الاقتصاديات الفقيرة في الوقت الذي يجب أن تتدفق فيه هذه الأموال داخلها، باستثناء التمويل المُقدم من البنك الدولي وغيره من المؤسسات متعددة الأطراف".

وأكد التقرير أن جائحة كورونا تسببت في زيادة حادة في أعباء الديون على جميع البلدان النامية – وجعل الارتفاع اللاحق في أسعار الفائدة العالمية من الصعب على الكثير منها استعادة أوضاعها السابقة. وفي نهاية عام 2023، وصل إجمالي الدين الخارجي المستحق على جميع البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل إلى مستوى قياسي بلغ 8.8 تريليونات دولار، بزيادة قدرها 8٪ عن عام 2020. وكانت

النسبة المئوية للزيادة أكبر بأكثر من الضعف بالنسبة للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، التي شهدت ارتفاعاً في إجمالي ديونها الخارجية إلى 1.1 تريليون دولار، بزيادة تُقدر بنحو 18٪.

وفي عام 2023، أصبح الاقتراض من الخارج أكثر تكلفة بالنسبة لجميع البلدان النامية، حيث تضاعفت أسعار الفائدة على القروض من الدائنين من القطاع الرسمي إلى أكثر من 4٪. وارتفعت أسعار الفائدة التي يتقاضاها الدائنون من القطاع الخاص بأكثر من نقطة لتصل إلى 6٪ – وهو أعلى مستوى لها في 15 عاماً. وبدأت أسعار الفائدة العالمية في التراجع منذ ذلك الحين، على الرغم من أنه من المتوقع أن تظل أعلى من المتوسط الذي كان سائداً في العقد السابق على تفشي الجائحة.

ويسلط أحدث إصدار من "تقرير الديون الدولية" الضوءَ على الأفكار الرئيسية المستمدة من قاعدة بيانات البنك الدولي لإحصاءات الديون الدولية – وهي المصدر الأكثر شمولاً وشفافية لبيانات الديون الخارجية للبلدان النامية. كما يعكس جهداً متطوراً لضمان الدقة في بيانات ديون الاقتصاديات المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، من خلال مطابقة البيانات التي تقدمها هذه الاقتصاديات إلى نظام إبلاغ البلدان المدينة عن ديونها التابع للبنك الدولي مع البيانات التي تحتفظ بها البلدان الدائنة من أعضاء مجموعة السبع ونادي باريس. وقد أسفرت عملية تسوية كل قرض على حدة عن معدل تطابق بنسبة 98٪ في البيانات، مما أدى إلى النزول بهامش الخطأ من 10 نقاط إلى نقطتين فقط.

من جانبها قالت هايشان فو، رئيس الخبراء الإحصائيين ومدير مجموعة بيانات التنمية بالبنك الدولي: "يمكن للبيانات الشاملة عن التزامات الحكومات أن تسهل

الاستثمارات الجديدة، وتحد من الفساد، وتمنع أزمات الديون المكلفة... ومن ناحيته، قام البنك الدولي بدور رائد في الارتقاء بمستوى شفافية الديون في جميع أنحاء العالم، لا سيما في الاقتصاديات المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. وفي عام 2023، نشر ما يقرب من 70٪ من هذه الاقتصاديات بيانات الدين العام التي يمكن الوصول إليها بالكامل على المواقع الإلكترونية الحكومية – بزيادة قدرها 20 نقطة منذ عام 2020. وهذه علامة تبعث على الأمل في المستقبل."

4 – تقرير ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business Report:

بدأ البنك الدولي في إصدار تقرير ممارسة أنشطة الأعمال عام2003، وقد صدر التقرير الأخير لعام 2020 وهو السادس عشر في سلسلة التقارير السنوية المعنية بتقصي أنظمة أنشطة الأعمال وتعزيز النشاط التجاري وتلك التي تعوقها، ويعرض هذا التقرير مؤشرات كمية لأنظمة أنشطة الأعمال وحماية حقوق الملكية والتي يمكن مقارنتها عبر 190 اقتصادا من أفغانستان إلى زمبابوي، وشعاره هذه السنة التدريب للإصلاح، وإحصائيات تقرير هذه السنة خاصة بالفترة (من 2 جوان 2018 إلى 1 جوان 2019)، ويعتمد على معايير خاصة في تصنيف الدول، هي[20]:

1.4 – مؤشر بدء المشروع: يتكون من عدة مؤشرات فرعية هي:

- عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركات.
- الفترة اللازمة لإنجاز هذه الإجراءات
- تكلفة إنجاز هذه الإجراءات كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني

- الحد الأدنى لرأس المال اللازم لتأسيس شركة جديدة كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني.

2.4 – مؤشر استخراج تراخيص البناء: يضم المؤشرات الجزئية الآتية:

- عدد الإجراءات اللازمة لإصدار تراخيص البناء.
- الفترة اللازمة لإصدار التراخيص.
- التكلفة الرسمية لإنجازها .

3.4 – مؤشر توصيل الكهرباء: يشتمل على المؤشرات التالية:

- عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنظيم عمليات التوصيل.
- الوقت المستغرق لتوصيل الكهرباء.
- تكلفة توصيل التيار الكهربائي.

4.4 – مؤشر تسجيل الممتلكات: يضم المؤشرات التالية:

- عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري.
- الفترة الزمنية لإنجاز إجراءات التسجيل.
- التكلفة الرسمية لإنجاز تلك الإجراءات.

5.4 – مؤشر الحصول على الائتمان: يتكون من الجوانب الآتية:

- قوة الحقوق القانونية.
- مدى عمق المعلومات الائتمانية .
- تغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية.

6.4 – مؤشر حماية أقلية المستثمرين: يتألف من المؤشرات الفرعية:

- نطاق الإفصاح.
- نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة.
- سهولة لجوء المساهمين إلى القضاء.
- قوة حماية المستثمرين.

7.4 – مؤشر دفع الضرائب: يتكون من المؤشرات الجزئية:

- عدد مدفوعات الضرائب سنويا.
- الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية.
- نسبة الضرائب والاشتراكات من إجمالي الأرباح التجارية.

8.4 – مؤشر التجارة عبر الحدود: يضم المؤشرات:

- عدد الإجراءات اللازمة لعملية التصدير أو الاستيراد.
- الفترة الزمنية التي تستغرقها كافة الإجراءات الرسمية.
- تكلفة التصدير أو الاستيراد.

9.4 – مؤشر إنفاذ العقود: يقيس الجوانب التالية:

- عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود التجارية.
- الفترة الزمنية للفصل في القضية.
- تكلفة حل النزاعات التجارية.

10.4 – مؤشر تسوية حالات الإعسار: يضم المؤشرات الجزئية الآتية:

- معدل استرداد الدائنين.
- الفترة الزمنية لإعلان الإفلاس .
- تكلفة إعلان الإفلاس من جهة الشركة المتعثرة.

والشكل التالي يبين هذه المعايير السالفة الذكر:

الشكل رقم (5): معايير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

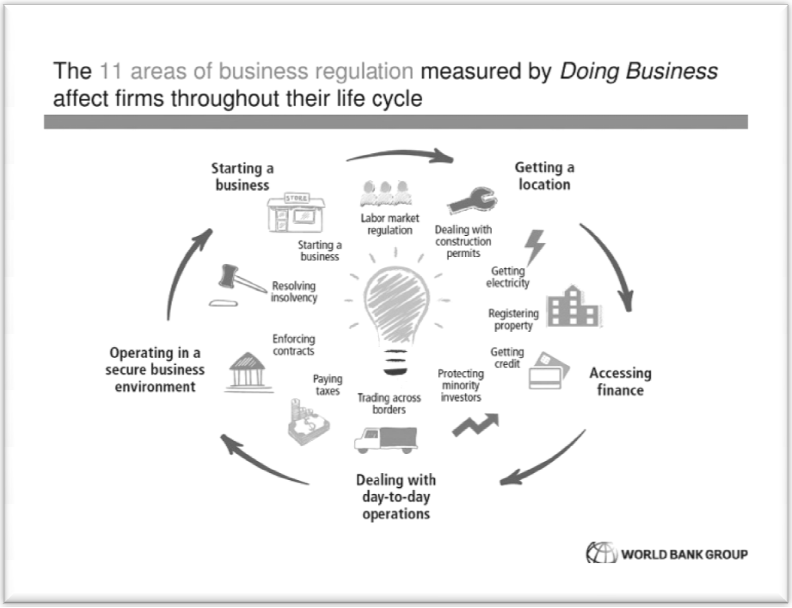

Source :World bank group, Doing business 2019, Washington, USA,2018, P2.

وقد تربعت على قائمة الدول العشرة الأولى في تصنيف هذا العام البلدان التالية:

الشكل رقم (6): الاقتصاديات العشرة الأولى في الترتيب العالمي عام 2020

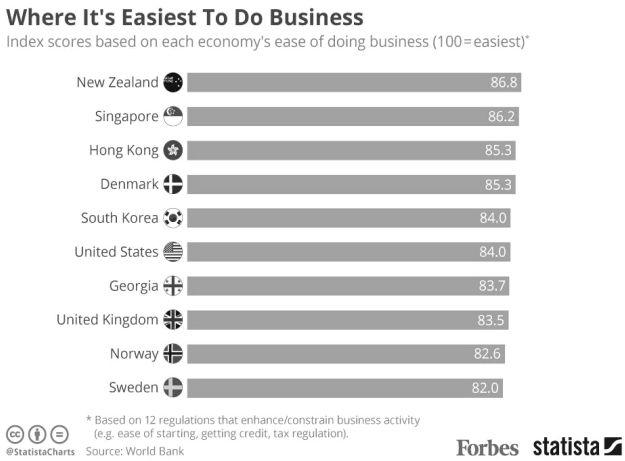

Source: World Bank group, Doing business 2020, Washington, USA, P4.

وأهم الاقتصاديات العالمية التي عرفت تحسنا ملحوظا يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم (7): الاقتصاديات الأكثر قياما بالإصلاحات عام 2018

Source: World Bank group, Doing business 2019, Washington, USA, P11

والجدول التالي يبين ترتيب دول العالم في تقرير سهولة ممارسة الأعمال لعام 2020:

الجدول رقم6: تصنيف اقتصاديات العالم في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020

nk	Economy	EODB score	EODB score change	Rank	Economy	EODB score	EODB score change	Rank	Economy	EODB score	EODI score chang
1	New Zealand	86.59	0.00	65	Colombia	69.24	+0.20	129	Barbados	56.78	0.(
2	Singapore	85.24	+0.27	66	Luxembourg	69.01	0.00	130	St. Vincent and the Grenadines	56.35	+0.(
3	Denmark	84.64	+0.59	67	Costa Rica	68.89	-0.47	131	Cabo Verde	55.95	+0.(
4	Hong Kong SAR, China	84.22	+0.04	68	Peru	68.83	+0.56	132	Nicaragua	55.64	+0.3
5	Korea, Rep.	84.14	-0.01	69	Vietnam	68.36	+1.59	133	Palau	55.59	+0.(
6	Georgia	83.28	+0.48	70	Kyrgyz Republic	68.33	+2.57	134	Guyana	55.57	-1.2
7	Norway	82.95	+0.25	71	Ukraine	68.25	+0.94	135	Mozambique	55.53	+1.7
8	United States	82.75	-0.01	72	Greece	68.08	-0.12	136	Pakistan	55.31	+2.5
9	United Kingdom	82.65	+0.33	73	Indonesia	67.96	+1.42	137	Togo	55.20	+6.3
0	Macedonia, FYR	81.55	+0.32	74	Mongolia	67.74	+0.27	138	Cambodia	54.80	+0.4
1	United Arab Emirates	81.28	+2.37	75	Jamaica	67.47	+0.55	139	Maldives	54.43	+0.1
2	Sweden	81.27	0.00	76	Uzbekistan	67.40	+1.08	140	St. Kitts and Nevis	54.36	+0.(
3	Taiwan, China	80.90	+0.24	77	India	67.23	+6.63	141	Senegal	54.15	+0.3
4	Lithuania	80.83	+0.29	78	Oman	67.19	-0.02	142	Lebanon	54.04	+0.(
5	Malaysia	80.60	+2.57	79	Panama	66.12	+0.41	143	Niger	53.72	+1.2
6	Estonia	80.50	+0.01	80	Tunisia	66.11	+1.51	144	Tanzania	53.63	+0.3
7	Finland	80.35	+0.05	81	Bhutan	66.08	+0.20	145	Mali	53.50	+0.2
8	Australia	80.13	-0.01	82	South Africa	66.03	+1.37	146	Nigeria	52.89	+1.3
9	Latvia	79.59	+0.33	83	Qatar	65.89	+0.64	147	Grenada	52.71	+0.(
0	Mauritius	79.58	+1.29	84	Malta	65.43	+0.28	148	Mauritania	51.99	+0.5
1	Iceland	79.35	+0.05	85	El Salvador	65.41	+0.21	149	Gambia, The	51.72	+0.2
2	Canada	79.26	+0.38	86	Botswana	65.40	+0.46	150	Marshall Islands	51.62	+0.(
3	Ireland	78.91	-0.51	87	Zambia	65.08	+1.48	151	Burkina Faso	51.57	+0.1
4	Germany	78.90	0.00	88	San Marino	64.74	+2.27	152	Guinea	51.51	+2.(
5	Azerbaijan	78.64	+7.10	89	Bosnia and Herzegovina	63.82	+0.27	153	Benin	51.42	+0.1
6	Austria	78.57	+0.03	90	Samoa	63.77	+0.01	154	Lao PDR	51.26	+0.1
7	Thailand	78.45	+1.06	91	Tonga	63.59	+0.03	155	Zimbabwe	50.44	+1.5
8	Kazakhstan	77.89	+0.73	92	Saudi Arabia	63.50	+1.62	156	Bolivia	50.32	+0.1
9	Rwanda	77.88	+4.15	93	St. Lucia	63.02	+0.06	157	Algeria	49.65	+2.(
0	Spain	77.68	+0.07	94	Vanuatu	62.87	-0.21	158	Kiribati	49.07	+0.3
1	Russian Federation	77.37	+0.61	95	Uruguay	62.60	+0.34	159	Ethiopia	49.06	+0.5
2	France	77.29	+0.99	96	Seychelles	62.41	-0.01	160	Micronesia, Fed. Sts.	48.99	0.(
3	Poland	76.95	-0.36	97	Kuwait	62.20	+0.75	161	Madagascar	48.89	+0.7
4	Portugal	76.55	-0.07	98	Guatemala	62.17	+1.01	162	Sudan	48.84	+3.7
5	Czech Republic	76.10	+0.05	99	Djibouti	62.02	+8.87	163	Sierra Leone	48.74	+0.1
6	Netherlands	76.04	+0.01	100	Sri Lanka	61.22	+1.80	164	Comoros	48.66	+0.1
7	Belarus	75.77	+0.72	101	Fiji	61.15	+0.04	165	Suriname	48.05	-0.(
8	Switzerland	75.69	+0.01	102	Dominican Republic	61.12	+0.55	166	Cameroon	47.78	+0.8
9	Japan	75.65	+0.05	103	Dominica	61.07	+0.04	167	Afghanistan	47.77	+10.6
0	Slovenia	75.61	+0.02	104	Jordan	60.98	+1.42	168	Burundi	47.41	+0.7
1	Armenia	75.37	+2.06	105	Trinidad and Tobago	60.81	-0.12	169	Gabon	45.58	-0.2
2	Slovak Republic	75.17	+0.29	106	Lesotho	60.60	+0.19	170	São Tomé and Príncipe	45.14	+0.3
3	Turkey	74.33	+4.34	107	Namibia	60.53	+0.24	171	Iraq	44.72	+0.(
4	Kosovo	74.15	+0.44	108	Papua New Guinea	60.12	+1.19	171	Myanmar	44.72	+0.5
5	Belgium	73.95	+2.24	109	Brazil	60.01	+2.96	173	Angola	43.86	+2.1
6	China	73.64	+8.64	110	Nepal	59.63	-0.32	174	Liberia	43.51	-0.(
7	Moldova	73.54	+0.38	111	Malawi	59.59	+0.84	175	Guinea-Bissau	42.85	+0.2
8	Serbia	73.49	+0.17	112	Antigua and Barbuda	59.48	+0.06	176	Bangladesh	41.97	+0.5
9	Israel	73.23	+0.64	113	Paraguay	59.40	+0.41	177	Equatorial Guinea	41.94	+0.2
0	Montenegro	72.73	+0.20	114	Ghana	59.22	+2.06	178	Timor-Leste	41.60	+1.7
1	Italy	72.56	-0.15	115	Solomon Islands	59.17	+0.33	179	Syrian Arab Republic	41.57	+0.(
2	Romania	72.30	-0.53	116	West Bank and Gaza	59.11	+0.39	180	Congo, Rep.	39.83	+0.3
3	Hungary	72.28	+0.34	117	Eswatini	58.95	+0.13	181	Chad	39.36	+1.1
4	Mexico	72.09	-0.18	118	Bahamas, The	58.90	+0.77	182	Haiti	38.52	+0.1
5	Brunei Darussalam	72.03	+1.85	119	Argentina	58.80	+0.87	183	Central African Republic	36.90	+2.6
6	Chile	71.81	+0.37	120	Egypt, Arab Rep.	58.56	+2.74	184	Congo, Dem. Rep.	36.85	+0.6
7	Cyprus	71.71	+0.44	121	Honduras	58.22	+0.09	185	South Sudan	35.34	+2.(
8	Croatia	71.40	+0.34	122	Côte d'Ivoire	58.00	+4.94	186	Libya	33.44	+0.2
9	Bulgaria	71.24	+0.11	123	Ecuador	57.94	+0.12	187	Yemen, Rep.	32.41	-0.5
0	Morocco	71.02	+2.46	124	Philippines	57.68	+1.36	188	Venezuela, RB	30.61	-0.2
1	Kenya	70.31	+5.25	125	Belize	57.13	+0.02	189	Eritrea	23.07	+0.1
2	Bahrain	69.85	+1.82	126	Tajikistan	57.11	+0.08	190	Somalia	20.04	+0.(
3	Albania	69.51	+0.50	127	Uganda	57.06	+0.65				

Source: World Bank group, (2020),''Doing business 2020'', Washington, USA, 2020, P4.

وهذا ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية كما يبرزه الشكل التالي:

الشكل رقم (8): ترتيب الجزائر في مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال 2020

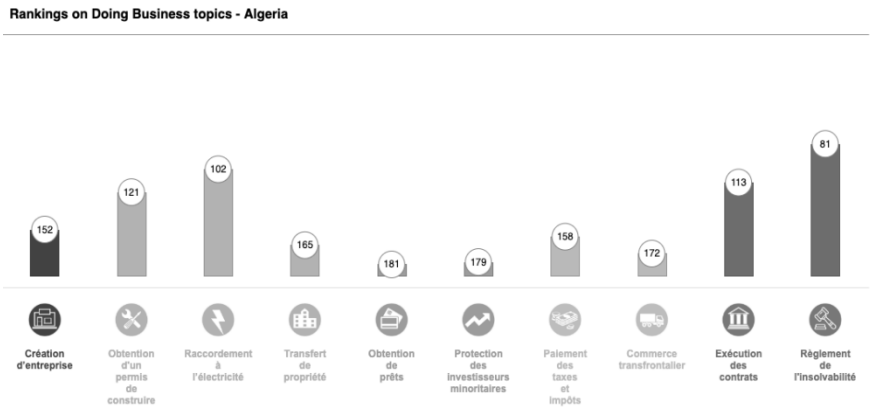

Source:
https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf, P4.

وقد عرف الاقتصاد الجزائري تذبذبا في التصنيف العالمي لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال منذ بدء إعداد التقرير الخاص بتقييم بيئة الأعمال في بلدان العالم، وهذا ما يبرزه الشكل التالي:

الشكل رقم (9): ترتيب الجزائر في تقارير ممارسة الأعمال بين عامي 2008 و2018

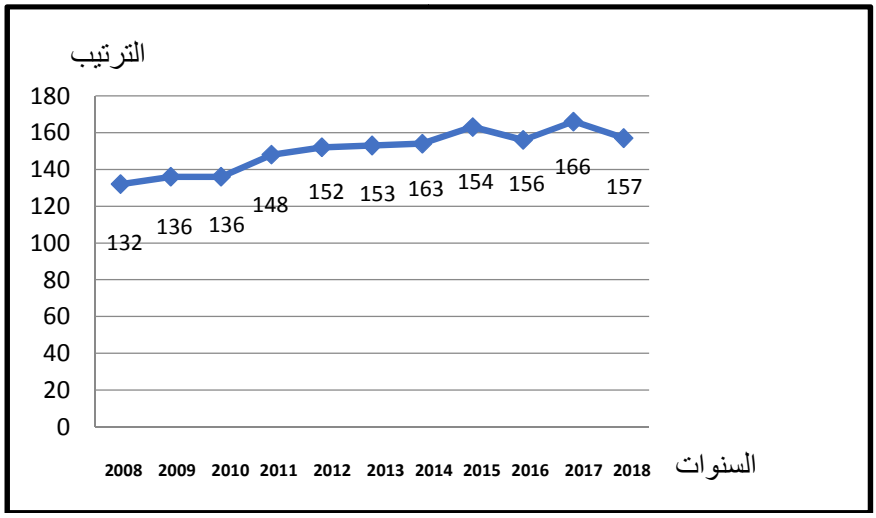

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على عدة تقارير للبنك الدولي الخاصة بسهولة ممارسة أنشطة الأعمالين ستي 2008 و2018.

في التقرير السنوي ممارسة أنشطة الأعمال 2020 صنفت مجموعة البنك الدولي الجزائر في المركز 157 بنتيجة 48.6 نقطة من أصل 190 دولة، لا تزال في نفس المكان مقارنة بعام 2019 حيث احتلت المرتبة 157، وفي منطقة المغرب العربي نجد أن أداء أنشطة الأعمال للبلدين المجاورين للجزائر أفضل، حيث احتلت تونس المرتبة 78 (المرتبة 80 في 2019) والمغرب في المرتبة 53.

يعد تحسين مناخ الأعمال هدفا أساسيا تسعى كل الدول لتحقيقه، لذلك قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية، من خلال توفير المزيد من الحوافز لإصلاح بيئة الأعمال، ورغم تنوع الإصلاحات التي قامت بها، إلا أنها تسير بوتيرة بطيئة مقارنة بمناطق أخرى في العالم، والجدول الموالي يبرز مكانة الجزائر في بيئة الأعمال:

الجدول رقم (7): مركز الجزائر في بيئة أداء الأعمال لعامي 2018 و2019

المؤشـــرات	2018		2019		التغيـر في الترتيب
	عدد النقاط	الترتيب	عدد النقاط	الترتيب	
المؤشر العام لبيئة الأعمال	46,71	166	49,65	157	9+
بدء المشروع	77,54	145	78,07	150	5-
استخراج تراخيص البناء	58,89	146	63,28	129	17+
توصيل الكهرباء	60,56	120	69,58	106	14+
تسجيل الممتلكات	43,83	163	44,26	165	2-

2. قراءة تحليلية لأداء بيئة الأعمال في الجزائر :

يمكن تحليل أداء بيئة الأعمال في الجزائر في التصنيف الأخير للبنك العالمي من خلال المؤشرات الفرعية التالية:

- **مؤشر بدء المشروع:** يحتاج المستثمر لبدء مشروعه في الجزائر إلى 12 إجراء وفي مدة 17.5 يوما، وبتكلفة 11.8 ٪ من متوسط الدخل الفردي.

- **مؤشر استخراج تراخيص البناء:** يحتاج إلى 19 إجراء وفي مدة 13.6 يوما، وبتكلفة 7.8 ٪ من متوسط الدخل الفردي.

- **مؤشر الحصول على الكهرباء:** يحتاج إلى 5 إجراءات وفي فترة زمنية قدرها 9.3 يوما، وبتكلفة 1.5 ٪ من متوسط الدخل الفردي.

- **مؤشر تسجيل الممتلكات:** يتطلب 10 إجراءات في مدة 5.5 يوما، وبتكلفة 11.8 تقدر ب 7.1 ٪ من قيمة العقار.

- **مؤشر الحصول على الائتمان:** ثمة ضعف في المؤشرات الجزئية المكونة لهذا المؤشر، مثل مؤشر قوة الحقوق القانونية (2/ 12)، ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0/ 8)، مما يؤكد صعوبة الحصول على الائتمان ومحدودية صيغ التمويل المتاحة للمتعاملين الاقتصاديين في الجزائر.

- **مؤشر حماية أقلية المستثمرين:** ومن مؤشراته، مؤشر نطاق الإفصاح (4/ 10)، ومؤشر مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (1/ 10)، ومؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (5/ 10)، ومؤشر قوة حماية المستثمرين (3/ 10).

- **مؤشر دفع الضرائب:** يبلغ عدد الضرائب المدفوعة في السنة 27 ضريبة وفي مدة 265 ساعة في السنة، كما يبلغ إجمالي الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية 66٪.

– **مؤشر التجارة عبر الحدود:** يقدر عدد الساعات اللازمة للوثائق في عملية التصدير 149 ساعة، وبتكلفة تقدر بـ374 دولار أمريكي، أما عدد الساعات اللازمة للوثائق في عملية الاستيراد 96 ساعة، وبتكلفة تقدر بـ400 دولار أمريكي.

– **مؤشر إنفاذ العقود:** تتطلب عملية إنفاذ العقود مدة زمنية قدرها 630 يوما، وبتكلفة تقدر بـــ21.8 ٪ من قيمة المطالبة.

– **مؤشر تسوية حالات الإعسار:** يتطلب إغلاق المشروع مدة قدرها 1.3 سنة، وبتكلفة تقدر بـ7 ٪ من قيمة أصول الشركة المتعثرة، مع إمكانية استرداد الدّين بمعدل 50.8 سنت لكل دولار.

إن قراءة متفحصة لحصيلة الجزائر في هذه المؤشرات الفرعية مقارنة مع الدول الناشئة الأخرى، يجعلنا نقرر أنها مازالت بعيدة جدا عن المناخ الطبيعي للاستثمار وأن بيئة الأعمال عندنا غير مساعدة على الإطلاق لإقامة المشاريع الاستثمارية، نتيجة كثرة الإجراءات الإدارية وتعقيدها وارتفاع تكلفتها سواء عند تأسيس المشروع (بدء المشروع، استخراج تراخيص البناء وتسجيل الملكية)، أو عند دخوله حيز الاستغلال والتنفيذ (الحصول على الائتمان، دفع الضرائب وعمليات التجارة الخارجية)،إذ ساهمت هذه العراقيل في تدني أحجام الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات، وأما الدول التي جاءت بعد الجزائر في التصنيف الأخير للبنك الدولي فأغلبها إما تعيش حروبا أو أزمات سياسية واقتصادية أو مجاعات.

يعتمد البنك الدولي في إعداده لتقارير سهولة ممارس أنشطة الأعمال على منهجية معينة، وقد تعرض لكثير من انتقادات خبراء وعلماء الاقتصاد ومسؤولي

حكومات البلدان، بسبب التغيرات المتكررة التي تطرأ على منهجية الترتيب، مما ينقص من قيمة هذه المؤشرات، إضافة إلى أن هذه المعايير ليست مثالية ولا كاملة، لأنها لا تغطي كل جوانب الاستثمار، مثل الموارد البشرية أو رأس المال البشري الذي لا يُؤخذ بعين الاعتبار في تغير مناخ الأعمال.

ويمكن استخلاص النتائج التالية:

- عرف تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لهذه السنة تغيرا ملحوظا في تصنيف الدول، إذ صعدت بعض الدول لقيامها بإصلاحات معتبرة، وتراجعت أخرى لتخلفها في الإصلاحات.

- سجل تقرير هذا العام رقما قياسيا في عدد الإصلاحات لإزالة العقبات البيروقراطية أمام القطاع الخاص، وأغلب هذه الإصلاحات نفذتها الاقتصاديات المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من الاقتصاديات المتوسطة الدخل بمعدل 173 إصلاحا، وخاصة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، حيث سجلت 40 دولة 107 إصلاحا، وحققت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مستوى مرتفعا جديدا من خلال 43 إصلاحا.

- حقق مؤشر بدء النشاط التجاري أكبر قدر من التحسينات مع تنفيذ 50 إصلاحا هذا العام، كما شهد إنفاذ العقود والحصول على الكهرباء إصلاحات رئيسية مع إنجاز 49 و26 إصلاحا على التوالي.

- نجحت الجزائر في تحقيق مرتبة أفضل مقارنة بالعام الماضي، إذ قفزت بـ9 مراكز بتواجدها في المرتبة 157 بعد أن كانت في المركز 166 عام 2017، مع إنجازها لبعض الإصلاحات في بعض المؤشرات الفرعية، لكن هذه المرتبة لا

تعكس إمكانيات الجزائر وقدراتها الاقتصادية التي تؤهلها لتبوأ مكانة تنافسية أفضل مقارنة مع باقي الدول النامية والناشئة ناهيك عن دول العالم المتقدمة.

وبناء عليه يقترح مايلي:

- تفعيل دور اللجنة المكلفة بتحسين بيئة الأعمال وترتيب الجزائر في التصنيف العالمي.

- تحقيق تواصل أفضل مع المؤسسات الدولية، لاسيما البنك الدولي للاستفادة من خبرته ومنشوراته ومنهجيته في إعداد التقارير.

- الاستفادة من تجارب الدول التي حسنت تصنيفها، مثل جيبوتي التي قفزت بـ50 مركزا في الترتيب العالمي.

- إزالة العوائق البيروقراطية وكل الحواجز من خلال وضع إجراءات ملموسة وتخفيف الأعباء عن رجال الأعمال سواء المحليين أو الأجانب، مع اعتماد الثقة لإنجاح هذا المسار سواء ثقة الجزائر في نفسها أو الثقة المتبادلة بينها وبين شركائها.

- تسريع وتيرة الإصلاحات وتنفيذ أكبر عدد منها، مع تعجيل وتيرة الجهود الرامية إلى خلق الأوضاع الملائمة لازدهار القطاع الخاص، والاعتماد على قواعد فعالة وشفافة لاقتصاد نشيط وبيئة قوية لريادة الأعمال.

- تمكين الشباب من الاستثمار ليصبحوا أدوات محركة للتغيير الاقتصادي وتكوين الثروة، وتغيير العقليات من الرغبة في العمل في القطاع العام إلى إنشاء مشروعات القطاع الخاص وخلق فرص العمل بدلا من البحث عن الوظائف.

- توفير الدعم الفني والإداري والتمويل والتدريب والرعاية والإشراف والتوجيه وتسريع إنجاز الخدمات لدعم الجدد من رواد الأعمال.

- تسهيل إجراءات إنشاء المشاريع، باستحداث نظام الشباك الواحد وإضفاء المزيد من الشفافية في تسجيل الملكية بخفض رسوم التسجيل، وتسهيل إجراءات الحصول على الائتمان بتوسيع نطاق الأصول التي يمكن استخدامها كضمان، وإعطاء ضمانات أكبر للدائنين، وتعزيز سبل حماية أقلية المستثمرين، باشتراط زيادة الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف المعنية، وزيادة حقوق المساهمين ودورهم في اتخاذ القرارات الرئيسية للشركات وزيادة شفافيتها.

5- مؤشر الأداء اللوجيستي Logistics Performance Index LPI:

جرت العادة أن يقوم البنك الدولي مرة كل عامين بإصدار مؤشر الأداء اللوجستي لدول العالم، وقد صدر التقرير الأول منه في العام 2007 وضم حينها 153 بلدا حول العالم، ثم صدر التقرير الثاني في العام 2010 وضم 158 بلدا. انتظم صدور التقرير بعد ذلك مرة كل عامين، حيث صدرت النسخة الثالثة منه في العام 2012 لتضم 158 بلدا، تلا ذلك تقريرا العامين 2014 و 2016 يتضمنان 163 بلدا في كل تقرير، فيما صدرت النسخة السادسة من التقرير في العام 2018 واقتصرت على 160 دولة.

توقف التقرير عن الصدور في العامين 2020 و 2022 وذلك بسبب انتشار جائحة فيروس كورونا، التي صاحبها توقف شبه كامل لحركة الطيران العالمية والتي تُعد من أهم شرايين الخدمات اللوجستية العالمية، ثم صدر التقرير الأخير في سنة 2023. ويستند على مسح عالمي يشمل الشركات العاملة في مجال الخدمات

اللوجستية، وكلاء الشحن العالميين وشركات النقل السريعة، بحيث يتم تقييم الأداء اللوجستي للبلدان التي يعملون فيها وتلك التي يتاجرون فيها، فالتقرير يجمع بين المعرفة بالبلدان التي يتم العمل فيها وتقييمات نوعية للبلدان الأخرى التي يتم التجارة معها وتجربتها في بيئة اللوجستيات العالمية، فيشمل التقرير كل من آراء العاملين في المجال اللوجستي والبيانات الإحصائية الخاصة بسلسلة اللوجستيات في كل بلد، وبذلك يقيس الأداء على طول سلسلة التوريد اللوجستي داخل البلد ويقدم منظورين مختلفين: منظور دولي ومنظور محلي.

فهو مؤشر مركب يقيس مرتبة الدولة في جودة البنية التحتية المساندة للأنشطة اللوجستية بناءً على استطلاع رأي حول أداء الخدمات اللوجستية من خمس درجات (من صفر إلى خمسة) وهو في الأساس متوسط حسابي لعدد 6 مؤشرات فرعية من خلال المحاور التالية:

1 – كفاءة التخليص الجمركي وإدارة الحدود.

2 – جودة البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل.

3 – سهولة ترتيب الشحنات الدولية بأسعار تنافسية.

4 – كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية.

5 – القدرة على تتبع وتعقب الشحنات والبضائع.

6 – سرعة وصول الشحنات إلى المستلمين في الوقت المقرر أو المتوقع.

وقد أصدر البنك الدولي في شهر أفريل 2023 تقريره عن مؤشر أداء الخدمات اللوجستية لعام 2023، وهو مقياس لقدرة البلدان على نقل السلع عبر الحدود بسرعة وعلى نحو منتظم.

يأتي الإصدار السابع[21] من التقرير المعنون إقامة روابط من أجل المنافسة، الذي يعرض بيانات مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، بعد مضي ثلاث سنوات من اضطرابات سلاسل الإمداد على نحو غير مسبوق في أثناء تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) حينما زادت المدد الزمنية لتسليم الشحنات زيادةً كبيرة. ويقيس مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الذي يُغطِّي 139 بلداً مدى سهولة إقامة روابط منتظمة عبر سلاسل الإمداد، والعوامل الهيكلية التي تجعل ذلك ممكناً مثل جودة الخدمات اللوجستية، والبنية التحتية المتصلة بمجالي التجارة والنقل، وعمليات مراقبة الحدود.

وتعليقاً على ذلك، قالت منى حدَّاد المديرة العالمية لقطاع التجارة والاستثمار والتنافسية بالبنك الدولي: "الخدمات اللوجستية هي شريان الحياة للتجارة الدولية، والتجارة بدورها قوة جبارة لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر. ويساعد مؤشر أداء الخدمات اللوجستية البلدان النامية على تحديد المواضع التي تحتاج إلى تحسين من أجل تعزيز التنافسية".

في طرق التجارة المحتملة، ينقضي في المتوسط 44 يوماً من وقت دخول الحاوية ميناء البلد المُصدِّر حتى تغادر ميناء المقصد (جهة الوصول)، بانحراف معياري قدره 10.5 أيام. وتُمثِّل تلك الفترة 60٪ من الوقت الذي يستغرقه تداول السلع دولياً.

ووفقاً لمؤشر أداء الخدمات اللوجستية لعام 2023، فإن رقمنة سلاسل الإمداد بالكامل، لا سيما في الاقتصاديات الصاعدة، تتيح للبلدان إمكانية اختصار فترات التأخير في الموانئ بنسبة تصل إلى 70٪ مقارنة بالبلدان المتقدمة. علاوة على

ذلك، يتزايد الطلب على الخدمات اللوجستية الخضراء، حيث يبحث 75٪ من شركات الشحن عن خيارات صديقة للبيئة عند التصدير إلى البلدان مرتفعة الدخل.

من جانبها، قالت كريستينا فايدرر، وهي خبيرة اقتصادية أولى في قطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار بمجموعة البنك الدولي وأحد مؤلفي التقرير: "في حين تستغرق عملية الشحن معظم الوقت، فإن أكبر تأخير يحدث في الموانئ، والمطارات، والمرافق متعددة الوسائط. ومن شأن وضع سياسات تستهدف هذه المرافق أن يساعد على تحسين انتظام الخدمات وموثوقيتها".

وتشمل هذه السياسات تحسين إجراءات التخليص الجمركي والاستثمار في البنية التحتية، واعتماد التقنيات الرقمية، وتحفيز الخدمات اللوجستية المستدامة بيئياً من خلال التحوُّل إلى وسائط الشحن الأقل كثافة في إطلاق انبعاثات الكربون، والتخزين الأكثر كفاءة في استخدام الطاقة.

وقد تضمنت النسخة السابعة من مؤشر الأداء اللوجيستي العالمي استطلاع 4090 خبيرا عالميا من الدول الساحلية والمغلقة وذلك في الفترة الممتدة بين 6 سبتمبر و5 نوفمبر 2022 أي في الفترة التي شهدت تعافيا من تبعات الجائحة، وقد تمت عنونة التقرير Connecting to Compete. ومن الملاحظ أن تقرير العام 2023 قد انحصر في 139 دولة نزولا من 160 دولة والتي شملها تقرير العام 2018، وصنّفت هذه النسخة من التقرير بعض الدول في ترتيبات متكررة والتي تعدّ سابقة في حد ذاتها. ومن الملاحظ أيضا أن التقرير نفسه قد صنف الدول في 5 مجموعات بحسب الدخل Income.

يحتوي تقرير العام 2023 على ترتيب الدول بناء على استطلاع آراء المختصين عن طريق استبيان، وقياس العوامل المركبة والمتداخلة للأداء اللوجستي، من دون قياس الاضطراب أو الانحراف في سلاسل الإمداد والتوريد. وعلى الرغم من عدم ضمان حيادية من تم استطلاع آرائهم، إلا أن القائمين على إعداد التقرير يرون أن الاستبيان هو أنجع الطرق لقياس الأداء في القطاعات المركبة أو المعقدة.

بشكل عام، يهدف المؤشر إلى مساعدة الحكومات في قياس مدى تقدمها في لوجستيات التجارة وكيفية تطوير الكفاءة والمهارات اللوجستية لها، وهذا ما يُفسر أن دولا تملك أراضي صغيرة وتقنيات عالية ولكنها لا تحتل الصدارة في هذا التقرير.

إن ما حدث من اضطرابات في سلاسل التوريد والإمداد العالمية خلال العامين 2020 و2021 بسبب الجائحة قد أظهر مدى هشاشتها، وبالتالي بات من الأهمية وجود خدمات لوجستية موثوقة، وصار قياس أدائها أكثر أهمية من أي وقت مضى، لأن كفاءة الخدمات اللوجستية ستُمكن من تكامل سلاسل القيمة العالمية.

تأتي أهمية تقرير مؤشر أداء الخدمات اللوجستية العالمية كونه يمثل ميزان قياس قدرات الدول التنافسية داخل وخارج حدودها، وبالتالي فإن عدم كفاءة الخدمات اللوجستية سيؤدي إلى زيادة كلفة ممارسة أنشطة الأعمال وتقلص إمكانية التكامل مع سلاسل القيمة العالمية.

وهذا ما يفسر تكبد أغلب البلدان النامية خسائر كبيرة أثناء محاولاتها التنافس في السوق العالمية، وبالتالي فإن الحكومات ستتمكن من خلال استخدام هذا المؤشر

من فهم الصلة بين الخدمات اللوجستية والتجارة من جهة، والسعي لتحقيق نسب نمو أفضل من جهة أخرى. ومن الملاحظ أن مؤشر العام 2023 قد قاس سرعة التجارة في الدول لأول مرة، وبالتالي فإن دول العالم أصبحت معنية برسم سياسات أكثر ملائمة كي تُمكنها من المنافسة وذلك بالاعتماد على هذا المؤشر.

على الرغم من تحسن الأداء اللوجستي لدول العالم إلا أن تقرير العام 2023 قد نوه إلى اتساع الهوة بين الدول الأعلى دخلا وهي المتصدرة للمؤشر والدول الأقل دخلا وهي القابعة في ذيله، وأوضح أنها تزداد بمرور الوقت.

في المجمل يُمكن القول بأن أي دولة شملها مؤشر الأداء اللوجستي لها منظور محلي وآخر عالمي، عن طريق استخدام استبانات المتخصصين في الخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد لكل بلـد على حدة.

وقد جرت العادة أن يُقـدم التقرير مؤشرا محليا لأداء الخدمات اللوجستية ويتضمن تقييمات كمية ونوعية لخدمات البلد من طرف المتخصصين في مجال اللوجستيات والعاملين من داخل البلـد، تشمل معلومات مفصلة بشأن البنية التحتية، وجودة مقدمي الخدمات، والإجراءات الحدودية والجمركية، وموثوقية سلسلة التوريد داخل سلسلة التجارة الخارجية أو الداخلية على حد سواء، إلا أن تقرير العام 2023 قد اكتفى بالمنظور العالمي فقط.

1 – واقع دول العالم حسب تقرير 2023:

تواصل البلدان مرتفعة الدخل وبشكل دائم ظهورها كدول رائدة في مجال الخدمات اللوجستية، وقد تصدرت سنغافورة وهي دولة صغيرة تصنيف العام 2023 بمعدل 4.3 من 5 مع العلم أنها كانت في المرتبة السابعة في مؤشر العام

2018، تلتها في المركز الثاني فنلندا بمعدل 4.2 صعودا من المركز العاشر الذي احتلته في العام 2018.

أما الدانمرك فقد صعدت إلى المركز الثالث بمعدل 4.1، بعد أن كانت في المركز الثامن في تقرير 2018، فيما هبطت إلى المركز الثالث كل من ألمانيا وهي التي كانت تتربع على قمة هرم تصنيف العام 2018، وهولندا وسويسرا بعد أن كانتا في المركزين السادس عشر والثالث عشر على التوالي في مؤشر 2018.

بمعدل 4.0 من 5.0 تراجعت النمسا إلى المركز السابع بعد أن كانت رابعة في تصنيف العام 2018، وكذلك بلجيـكا بعد أن كانت ثالثة في تصنيف العام 2018. وتقدمت كندا بعد أن كانت في المركز العشرين في تصنيف العام 2018، وبالمثل تقدمت هونغ كونغ والتي كانت المركز الثاني عشر في تصنيف العام 2018، في حين هبطت السويد بعد أن كانت في المركز الثاني في تصنيف العام 2018، وتقدمت الإمارات بعد أن كانت في المركز الحادي عشر عالميا في تصنيف العام 2018.

من بين البلدان ذات الدخل المنخفض و/أو المتوسط، تميزت البحرين وجيبوتي واستونيا ولاتفيا وبولندا والبرتغال، بالإضافة إلى بلدان الأسواق الناشئة والكبيرة مثل الهند وروسيا وتركيا والبرازيل التي تميزت بأعلى أداء ضمن فئتها، حيث تحظى البلدان سالفة الذكر بفرص وصولها إلى البحر مباشرة، كما أنها تقع بالقرب من مراكز محورية Ports Hub.

وقد تربعت على المراكز العشرة الأولى في تقرير الأداء اللوجستي لعام 2023 الدول ذات الدخل المرتفع ومعظمها من أوروبا، وهذا ليس غريبا لأن هذه البلدان

كانت تقليديا مهيمنة على صناعة سلسلة التوريد في العالم وأما البلدان العشرة الأدنى في الترتيب، فهي في الغالب بلدان منخفضة الدخل وذات الدخل الأقل من المتوسط في أفريقيا أو في مناطق معزولة، وهي إما اقتصاديات هشة تأثرت بالنزاع المسلح والكوارث الطبيعية والاضطرابات السياسية أو البلدان غير الساحلية التي تواجه تحديا طبيعيا بسبب الجغرافيا ووفورات الحجم في الاتصال بسلاسل التوريد العالمية.

2- واقع الدول العربية في تقرير الأداء اللوجستي 2023:

فيما يخص الدول العربية، وبحسب تقرير العام 2023 فقد أتت النتائج متباينة جراء خلل وتذبذب مؤشرات التنمية في هذه البلدان، وبعد إجراء مقارنة لترتيب الدول العربية بين تقريري العامين 2018 و 2023 فإننا نخلص إلى الآتي: حافظت دولة الإمارات العربية المتحدة على صدارتها على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحلت في المركز السابع مكرر عالميا في تصنيف 2023 وبمعدل 4.0 من 5.0 بعد أن كانت في المركز 11 عالميا في تقرير العام 2018، أما البحرين فقد حققت قفزة في سلم الترتيب وحلت في المركز الثاني عربيا و34 عالميا وبمعدل 3.5 صعودا من المركز الخامس عربيا و 59 عالميا في تقرير 2018.

تراجعت قطر إلى المركز الثالث عربيا والمركز 34 مكرر في تصنيف 2023 وبمعدل 3.5، بعد أن كانت في المركز الثاني عربيا والـ 30 عالميا في تقرير 2018، وتقدمت المملكة العربية السعودية إلى المركز 38 مكرر في تصنيف 2023 والرابع عربيا وبمعدل 3.4 بعد أن كانت في المركز الرابع عربيا والمركز 55 عالميا في تقرير العام 2018، أما سلطنة عُمان فقد تراجعت من المركز الثالث عربيا و 43 عالميا في

تقرير 2018 إلى المركز الخامس عربيا و 43 مكرر وبمعدل 3.3 في تصنيف 2023، فيما جاءت كل من الكويت ومصر وجيبوتي والجزائر والعراق والسودان وموريتانيا وسوريا واليمن والصومال وليبيا في المراكز من السادس الى السادس عشر عربيا، والمراكز 55، 58، 129،122،119،98،79، 130، 133، 137، 139 عالميا على التوالي، في حين أن 4 دول عربية لم يشملها تصنيف العام 2023.

الشكل رقم (10): أهم 8 دول عربية في مؤشر الأداء اللوجيستي 2023

حافظت دولة الإمارات على ريادتها الإقليمية والعالمية ضمن مؤشرات الأداء اللوجستي (LPI)، والذي يقيس أداء 139 دولة حول العالم ضمن 6 مؤشرات فرعية مرتبطة بالخدمات اللوجستية والتخليص الجمركي وتسليم الشحنات. وجاءت الإمارات في المركز الأول، عربياً وإقليمياً، والثانية عشرة عالمياً على مؤشر الأداء اللوجستي 2023، والذي أصدره «البنك الدولي» بالتعاون مع «الاتحاد

الدولي لمزودي خدمات الشحن»، و«جامعة توركو الفنلندية»؛ تحت اسم «الترابط من أجل المنافسة»، متقدمة على دول كبرى مثل: فرنسا واليابان، إسبانيا، تايوان، الصين، اليونان، الولايات المتحدة الأمريكية، أستراليا، إيطاليا، النرويج، إيرلندا، ماليزيا.

في حين جاءت سنغافورة أولاً، ثم فنلندا ثانياً، الدنمارك ثالثاً، ألمانيا، هولندا، سويسرا، النمسا، بلجيكا، كندا، هونغ كونغ، السويد في المراكز من 4 ولغاية 11 عالمياً.

وحصلت الإمارات على مجموع 4 نقاط، في حين أن صاحب المركز الأول حصد 4.3 نقطة، والمركز الثاني 4.2 نقطة، والمراكز من ال 3 لغاية ال6 حصلت على مجموع نقاط 4.1 درجة، وتساوت المراكز من 7 ولغاية 12 في الدرجات نفسها بمجموع 4 نقاط لكل منها.

وتقدمت دولة الإمارات على باقي الدول، العربية والإقليمية، التي صنفت ضمن التقييم العام للمؤشر (13 دولة عربية من بينها الإمارات)، وهي مملكة البحرين التي جاءت في المركز 34 عالمياً، قطر 36 عالمياً، السعودية 41 عالمياً، سلطنة عُمان 46 عالمياً، الكويت 55 عالمياً، مصر 58 عالمياً، جيبوتي 81 عالمياً، العراق 119 عالمياً، السودان 122 عالمياً، سوريا 130 عالمياً، واليمن (133)، الصومال (137)، وفي المركز الأخير ليبيا (139).

وحصلت الإمارات على مجموع نقاط 3.7 نقطة على مؤشر الأداء الجمركي (4.2 نقطة لصاحب المركز الأول – سنغافورة)، و4.1 نقطة على مؤشر جودة البنية التحتية (4.6 نقطة لصاحب المركز الأول)، و3.8 نقطة على مؤشر الشحنات

الدولية (4 نقاط لصاحب المركز الأول) و4 نقاط على مؤشر جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية (4.4 نقطة لصاحب المركز الأول)، و4.2 نقطة في مؤشر وقت وعدد أيام التسليم (4.3 نقطة لصاحب المركز الأول)، و4.1 نقطة على مؤشر تتبع واقتفاء أثر الشحنات (4.4 نقطة لصاحب المركز الأول).

المحور الرابع:

صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من منظومة بريتونوودز تابعة للأمم المتحدة، أُنشئ بموجب معاهدة دولية عام 1944 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي ووضع إطار للتعاون الاقتصادي لتجنب تكرار التخفيضات التنافسية لأسعار العُملات التي ساهمت في حدوث الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، ويقع مقره في واشنطن، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا بعددهم البالغ 189 بلدا، كما يعمل صندوق النقد الدولي على تعزيز الاستقرار المالي والتعاون في المجال النقدي عل مستوى العالم، ويسعى لتسيير التجارة الدولية، وزيادة معدلات توظيف العمالة والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والحد من الفقر في مختلف بلدان العالم، والصندوق مسؤول أمام بلدانه الأعضاء.

1 – مسؤوليات صندوق النقد الدولي :

يهدف الصندوق في الأساس إلى ضمان استقرار النظام النقدي الدولي، أي نظام سعر الصرف والمدفوعات الدولية الذي يُمكّن البلدان ومواطنيها من إجراء المعاملات فيما بينها، وقد تم تحديث صلاحيات الصندوق عام 2012 ليشمل كل سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي المؤثرة على الاستقرار العالمي[22].

- **الرقابة:**

حفاظا على الاستقرار ومنعا لوقوع أزمات في النظام النقدي الدولي يستعرض الصندوق سياسات البلدان الأعضاء والتطورات الاقتصادية والمالية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية من خلال نظام رسمي يُعرف باسم الرقابة، ويقدم الصندوق المشورة لأعضائه، مشجعا إياهم على اعتماد سياسات تعزز الاستقرار الاقتصادي وتحد من التعرض للأزمات الاقتصادية والمالية وترفع من مستويات المعيشة.

- **المساعدة المالية:**

يقدم الصندوق مساعدات مالية لبلدانه الأعضاء، بما يتيح لها الفرصة لتصحيح مشكلاتها المتعلقة بميزان المدفوعات، حيث تصمم السلطات الوطنية برامج التصحيح الاقتصادي بالتعاون الوثيق مع الصندوق وبدعم تمويلي منه، ويرتهن استمرار هذا الدعم بمدى فاعلية تنفيذ هذه البرامج، وفي تحرك لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، بادر الصندوق بتعزيز طاقة الإقراض المتوفرة له، ووافق في أفريل 2009 على عملية إصلاح شاملة كبرى لآليات الدعم المالي، ثم اعتمد المزيد من الإصلاحات عامي 2010 و2011، وقد تم إدخال تحسينات على الأدوات التي يستخدمها الصندوق في فتح الفرص لإتاحة أدوات مرنة لمنع الأزمات في البلدان التي تتميز بقوة أساسياتها الاقتصادية وسياساتها المؤسسية، وفي هذا السياق ضاعف الصندوق الحدود القصوى للقروض وزاد من الإقراض المقدم لبلدان العالم الأفقر، بدعم من الأرباح الاستثنائية التي تحققت من مبيعات الذهب، وتقديم هذه القروض دون فوائد حتى نهاية عام 2016.

- **المساعدة الفنية:**

يقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب للبلدان الأعضاء، بما يساعد في دعم قدرتها على رسم وتنفيذ السياسات الفعالة في عدة مجالات منها: سياسة الضرائب، الإدارة الضريبية، إدارة الإنفاق، السياسة النقدية، سياسة سعر الصرف، الرقابة والتنظيم في النظامين المصرفي والمالي، الأطر التشريعية والإحصاءات.

2- تقارير صندوق النقد الدولي:

يصدر الصندوق العديد من التقارير المهمة الخاصة بالوضع الاقتصادي والمالي العالمي، وهي متوفرة للتنزيل في الموقع الرسمي للصندوق، في إطار سياسة الصندوق الانفتاحية على المتتبعين للشأن الاقتصادي العالمي، وفي هذه السنة المالية نشر الصندوق مايلي:

- التقرير السنوي.
- تقرير الاستقرار المالي العالمي.
- تقرير الراصد المالي.
- تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.
- تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي.

تشير تنبؤات السيناريو الأساسي إلى استمرار نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.2 ٪خلال عامي 2024 و2025، أي بنفس وتيرة عام 2023. فسوف تشهد الاقتصاديات المتقدمة تسارعا طفيفا – حيث يُتوقع ارتفاع النمو من 1.6٪ في 2023 إلى 1.7 ٪في عام 2024 و1.8٪ في عام 2025 – سيوازيه تباطؤ محدود في

اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية من 4.3٪ في 2023 إلى 4.2٪ في عامي 2024 و2025. ويبلغ التنبؤ للنمو العالمي بعد خمس سنوات من الآن – وهو 3.1٪ – أدنى مستوياته منذ عقود. وتشير التنبؤات إلى تراجع التضخم العالمي باطراد، من 6.8٪ في 2023 إلى 5.9٪ في 2024 و4.5٪ في 2025، مع عودة الاقتصاديات المتقدمة إلى مستويات التضخم المستهدفة في وقت أقرب من اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية. ومن المتوقع بوجه عام أن يشهد التضخم الأساسي تراجعا بشكل أكثر تدرجا .

وقد أبدى الاقتصاد العالمي صلابة مدهشة، برغم الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة للبنوك المركزية بهدف استعادة استقرار الأسعار. ويوضح الفصل 2 أن التغيرات التي شهدتها أسواق القروض العقارية والإسكان على مدار العقد السابق على الجائحة والذي اتسم بانخفاض أسعار الفائدة خففت وطأة تأثير ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية في الأجل القصير. ويركز الفصل الثالث على الآفاق متوسطة المدى ويبين أن الانخفاض المتوقع في نمو نصيب الفرد من الناتج ينشأ بصفة خاصة من استمرار الاحتكاكات الهيكلية التي تحول دون انتقال رؤوس الأموال والعاملين إلى شركات منتجة. ويشير الفصل الرابع كذلك إلى كيفية تأثير آفاق النمو الأشد قتامة في الصين واقتصاديات الأسواق الصاعدة الكبرى الأخرى على الشركاء التجاريين.

والجدول التالي يظهر لنا توقعات النمو في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

الجدول رقم (8): توقعات النمو في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2025

توقعات النمو في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

(إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التغير السنوي ٪)	٢٠٢٣	توقعات ٢٠٢٤	٢٠٢٥
الناتج العالمي	٣,٢	٣,٢	٣,٢
الاقتصادات المتقدمة	١,٦	١,٧	١,٨
الولايات المتحدة	٢,٥	٢,٧	١,٩
منطقة اليورو	٠,٤	٠,٨	١,٥
ألمانيا	-٠,٣	٠,٢	١,٣
فرنسا	٠,٩	٠,٧	١,٤
إيطاليا	٠,٩	٠,٧	٠,٧
إسبانيا	٢,٥	١,٩	٢,١
اليابان	١,٩	٠,٩	١,٠
المملكة المتحدة	٠,١	٠,٥	١,٥
كندا	١,١	١,٢	٢,٣
اقتصادات متقدمة أخرى	١,٨	٢,٠	٢,٤
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٤,٣	٤,٢	٤,٢
آسيا الصاعدة والنامية	٥,٦	٥,٢	٤,٩
الصين	٥,٢	٤,٦	٤,١
الهند	٧,٨	٦,٨	٦,٥
أوروبا الصاعدة والنامية	٣,٢	٣,١	٢,٨
روسيا	٣,٦	٣,٢	١,٨
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢,٣	٢,٠	٢,٥
البرازيل	٢,٩	٢,٢	٢,١
المكسيك	٣,٢	٢,٤	١,٤
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٢,٠	٢,٨	٤,٢
المملكة العربية السعودية	-٠,٨	٢,٦	٦,٠
إفريقيا جنوب الصحراء	٣,٤	٣,٨	٤,٠
نيجيريا	٢,٩	٣,٣	٣,٠
جنوب إفريقيا	٠,٦	٠,٩	١,٢
للتذكرة			
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٤,٤	٤,١	٤,١
البلدان النامية منخفضة الدخل	٤,٠	٤,٧	٥,٢

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل ٢٠٢٤.

ملحوظة: بالنسبة للهند، تُعرض البيانات والتنبؤات على أساس السنة المالية، علما بأن السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ (تبدأ في إبريل ٢٠٢٣) مبينة في عمود ٢٠٢٣. وتبلغ توقعات النمو في الهند ٦,٩٪ في عام ٢٠٢٤ و ٦,٥٪ في عام ٢٠٢٥ على أساس السنة التقويمية.

IMF.org صندوق النقد الدولي

3 – الجزائر في تقارير صندوق النقد الدولي:

عاشت الجزائر تحديات كبيرة فرضها هبوط أسعار النفط منذ عام 2014، ورغم ما حققته من ضبط مالي عام 2017، إلا أن العجز كان كبيرا في المالية العامة والحساب الجاري، وتباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بدرجة حادة، مدفوعا أساسا بانكماش الإنتاج الهيدروكربوني، رغم أن النمو في القطاع غير الهيدروكربوني كان مستقرا. وارتفع معدل البطالة إلى 11.7٪ في سبتمبر 2017 مقارنة بنسبة بلغت 10.5٪ في سبتمبر 2016 وظل مرتفعا بصفة خاصة بين الشباب 28.3٪ والنساء 20.7٪، وتراجع متوسط التضخم من 6.4٪ في 2016 إلى 5.6٪ عام 2017 بسبب تباطؤ التضخم في السلع المصنعة والخدمات، ثم بلغ 3.4٪ في أبريل 2018، على أساس سنوي مقارن[23]، وقد انخفضت الاحتياطيات النقدية لتبلغ 97مليار دولار أمريكي نهاية ديسمبر 2017 و نزلت إلى 82 مليار دولار في نوفمبر 2018.

وقد بدأت احتياطات الجزائر بالتراجع منذ النصف الثاني 2014، متأثرة بانخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، لتنهي بذلك 8 سنوات متتالية من الارتفاع على التوالي اعتبارا من 2006، وبلغت احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي ذروتها في 2014، حين تخطت 194 مليار دولار.

ويرجع خبراء جزائريون تهاوي مدخرات البلاد من النقد الأجنبي بهذه السرعة، إلى مستوى الواردات المرتفع الذي يتجاوز 40 مليار دولار سنويا على الأقل.

وخاضت الجزائر منذ سنوات، معركة لكبح فاتورة الواردات وتقليص نزيف النقد الأجنبي، من خلال فرض قيود على السلع المستوردة، وتضمنت إجراءات

الحكومة الجزائرية، إخضاع الواردات للتراخيص المسبقة من السلطات، أعقبتها قائمة بـ877 منتجا ممنوعا من دخول البلاد، لكن هذه القائمة في تغير مستمر، ولا يزال الدين الخارجي ضئيلا، بينما سجل الدين العام المحلي ارتفاعا منذ عام 2016 وإن ظل محدودا.

واجهت الجزائر تحديات جسيمة مرتبطة بانخفاض أسعار النفط منذ عام 2014 وتباطؤ النشاط الاقتصادي، رغم الجهود المبذولة في عملية التصحيح، فقد حثوا على مواصلة الضبط المالي والإصلاحات الهيكلية واسعة النطاق لتيسير الانتقال إلى نموذج نمو أكثر تنوعا ودعم تنمية القطاع الخاص،ومن السياسات المعتمدة من طرف السلطات زيادة الإنفاق من المالية العامة في 2018 يتبعها استئناف الضبط المالي على المدى المتوسط، والتمويل النقدي لعجز المالية العامة، وقيود مؤقتة على الواردات بالإضافة إلى إصلاحات هيكلية تهدف إلى تنويع الاقتصاد، لكن تلك الإجراءات ربما تتيح للاقتصاد التقاط الأنفاس على المدى القصير، ولكن قد يترتب عليه مخاطر كبيرة على المدى البعيد،لأن هذا المنهج سيؤدي على الأرجح إلى تفاقم اختلالات المالية العامة والحساب الخارجي، وارتفاع التضخم، والتعجيل بفقدان الاحتياطيات الدولية، وزيادة المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي، وفي نهاية المطاف تخفيض النمو.

وبدأ ضبط أوضاع المالية العامة بالتدريج اعتبارا من عام 2018 دون اللجوء إلى التمويل من البنك المركزي، وذلك بالاعتماد على مجموعة متنوعة من خيارات التمويل، بما فيها الحصول على قروض خارجية لتمويل مشروعات استثمارية يتم اختيارها بدقة، ومما يمكن أن يدعم جهود التصحيح إجراء خفض تدريجي في سعر الصرف مع بذل جهود للقضاء على سوق الصرف الموازية، وتعبئة مزيد من

الإيرادات غير الهيدروكربونية، ورفع كفاءة الإنفاق العام وتحسين إدارته، وتوسيع نطاق إصلاح الدعم مع حماية ذوي الدخل المحدود،المضي قدما في الإصلاحات لدعم تنمية القطاع الخاص عن طريق تحسين بيئة الأعمال، تحسين فرص الحصول على التمويل، وتعزيز الحوكمة والشفافية والتنافس، وتحسين أداء أسواق العمل، وفتح الاقتصاد بدرجة أكبر أمام التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، ومراجعة العديد من الاتفاقيات الثنائية مع الأطراف الدولية، منها الاتحاد الأوروبي.

وقد أشاد صندوق النقد الدولي، في بيان له، بالتزام الجزائر بالإصلاحات الاقتصادية والاستدامة المالية مؤكدا على "متانة" الأداءات الاقتصادية المحققة في سنة 2023.

وفي بيانه حول النتائج النهائية للمشاورات التي أجراها مع الجزائر سنة 2023 بموجب المادة الرابعة المتعلقة بالقوانين الأساسية للصندوق تم نشره على موقعه الإلكتروني، وصادق مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على تقييم الوفد الذي نفذ مهمته في ديسمبر الماضي والذي نوه فيه مسؤولو هذه المؤسسة الدولية "بالتزام السلطات الجزائرية بإجراء اصلاحات سيما الجهود الرامية لتشجيع الاستثمار وتحسين شفافية الميزانية ومواجهة المخاطر المرتبطة بالفساد".

وفي هذا السياق، أكد صندوق النقد الدولي على أهمية "مواصلة الإصلاحات الهيكلية من أجل تحسين مناخ الأعمال، ودعم مشاركة الشباب والنساء في سوق العمل وتعزيز النمو المتنوع والأخضر للقطاع الخاص".

كما رحبت مؤسسة بريتونوودز بالتزام سلطات البلاد بالاستدامة المالية على المدى المتوسط مع التأكيد على أهمية الحفاظ على العدالة الاجتماعية. كما أبرز

الصندوق أيضا الدعم الديناميكي للسياسة النقدية حيث أشاد باعتماد القانون النقدي والمصرفي الذي يهدف إلى عصرنة الأسواق المالية وتحسين تسيير البنوك.

كما رحب ب "مرونة" النظام البنكي مشجعا السلطات على تعزيز الرقابة المصرفية ومراقبة القروض غير المنتجة وتعزيز حوكمة البنوك والشركات العمومية.

من جهة أخرى، اعتبر صندوق النقد الدولي أن نمو الاقتصاد الجزائري بنسبة 4٫2 ٪ في 2023 يمثل "أداء قويا" نتيجة انتعاش إنتاج المحروقات والأداء المتين في قطاعات الصناعة والبناء والخدمات. ويتوقع صندوق النقد الدولي تسجيل نمو في الناتج الداخلي الخام بنسبة 3.8 ٪ في سنة 2024 و 3.1 ٪ في سنة 2025.

ولإعطاء تفاصيل أكثر، سجل قطاع المحروقات نموا بنسبة 4.5 ٪ في سنة 2023 ومن المتوقع أن يحافظ على هذا الاتجاه بزيادة قدرها 2.7 ٪ في سنة 2024، حسب توقعات صندوق النقد الدولي.

وفيما يتعلق بالقطاع خارج المحروقات، فقد سجل نموا بنسبة 4٫1٪ سنة 2023 ومن المتوقع أن يصل إلى 4. ٪ سنة 2024. إضافة إلى ذلك، أكد الصندوق على صلابة التجارة الخارجية الجزائرية، مع تسجيل فائض في الميزان التجاري "للسنة الثانية على التوالي". ويرى صندوق النقد الدولي، أن "التوقعات على المدى القصير إيجابية عموما بالنسبة للاقتصاد الجزائري" معتبرا أن "النمو الحقيقي سيبقى قويا سنة 2024 مدعما بنفقات مالية هامة بشكل جزئي.

وبخصوص التضخم، فمن المتوقع أن يتباطأ بفضل انخفاض أسعار المنتجات الغذائية الطازجة حيث يرى صندوق النقد الدولي أن التضخم يجب أن يبدأ في منحناه التنازلي بداية من سنة 2024، لينخفض إلى 7.6 ٪ قبل أن ينخفض تدريجيا إلى 5.5 ٪ في عام 2027.

وبالنسبة للتوقعات الاقتصادية على المدى المتوسط، أشار صندوق النقد الدولي إلى أنها مرتبطة بالجهود المبذولة من أجل تنويع الاقتصاد والقدرة على جلب الاستثمارات الخاصة مضيفا أن "الإصلاحات الهيكلية المدعمة والجريئة والعميقة والجهود الكبيرة لتنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمار واستغلال أسواق جديدة للتصدير من شأنها تشجيع النمو و استحداث مناصب شغل".

المحور الخامس:

المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO

1 – التعريف بـ WIPO:

هي المنتدى العالمي للخدمات والسياسة العامة والتعاون والمعلومات في مجال الملكية الفكرية، والويبو وكالة من وكالات الأمم المتحدة التي تمول نفسها بنفسها، و يبلغ عدد أعضائها 193 دولة عضوا، كما يتمتع ما يناهز 250 منظمة غير حكومية ومنظمة حكومية دولية بصفة مراقب رسمي في اجتماعات الويبو. ومهمتها الاضطلاع بدور ريادي في إرساء نظام دولي متوازن وفعال للملكية الفكرية، يشجع الابتكار والإبداع لفائدة الجميع، وقد تأسست عام 1967 ومديرها العام السيد دارين تانغ، ومقرها جنيف (سويسرا) وهي وكالة أممية متخصصة ودخلت حيز التنفيذ عام 1970 وعدلت عام[24] 1979.

2 – هيئات WIPO:

أنشئت هذه الهيئات الرئاسية بموجب اتفاقية[25] WIPO، وهي أعلى هيئات صنع القرار في الويبو، وتجتمع عادة في سبتمبر/ أكتوبر من كل عام في دورة عادية أو استثنائية.

الجمعية العامة للويبو وجمعيات الدول الأعضاء في كل اتحاد (مثل جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات). ولجنة الويبو للتنسيق، ومؤتمر الويبو.

اللجان الدائمـــة: يمكن لأي هيئة رئاسية أن تنشىء لجانا حسب الاقتصاد، مثل:

- لجنة البرنامج والميزانية.
- اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (لجنة التنمية).
- اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور (اللجنة الحكومية الدولية).
- اللجنة الاستشارية المعنية بالإنقاذ (لجنة الانقاذ).
- هيئات التصنيفات الدولية.

اللجان الدائمة الأخرى: هي لجان خبراء مخصصة منشأة بموجب قرار للجمعية العامة لغرض معين، مثل تحديد الحاجة إلى أحكام معاهدة جديدة.

- اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (لجنة البراءات).
- اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية و المؤشرات الجغرافية (لجنة العلامات).
- اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة (لجنة حق المؤلف).
- اللجنة المعنية بمعايير الويبو (لجنة المعايير).

الفرق العامـــة : يمكن لأي لجنة من لجان الويبو الدائمة أو أي هيئة أخرى أن تقرر إنشاء فرق عامل لدراسة مسألة معينة بمزيد من التفصيل، وقد حلت المنظمة مكان المكاتب الدولية المتحدة لحماية الملكية الفكرية التي تأسست عام 1893، واختارت المنظمة تاريخ 26 أفريل من كل سنة يوما عالميا للملكية الفكرية وهو اليوم الذي دخلت فيه الاتفاقية الدولية التي وقعت في استكهولم حيز التنفيذ عام 1970 وتشير الملكية الفكرية إلى إبداعات العقل من اختراعات و مصنفات أدبية و فنية وتصاميم وشعارات وأسماء وصور مستخدمة في التجارة، كما أن الملكية الفكرية محمية قانونا بحقوق منها مثلا براءات الاختراع، حقوق المؤلف والعلامات التجارية التي تمكن الأشخاص من كسب الاعتراف أو فائدة مالية من ابتكارهم واختراعهم.

ويرمي نظام الملكية الفكرية من خلال إرساء توازن سليم بين مصالح المبتكرين ومصالح الجمهور العام وإلى إتاحة بيئة تساعد على تطور الإبداع والابتكار.

مجال الاهتمام : تؤكد المنظمة العالمية للملكية الفكرية أن حماية الملكية الفكرية والابتكار هما أمران متلازمان، حيث لا سبيل إلى تحفيز الناس على الإبداع والابتكار دون حماية حقوقهم الفكرية، ولا يمكن الدفع بالشركات إلى الاستثمار في البحث والتطوير دون حماية ابتكاراتها أن تنتهك من الآخرين.

وترى المنظمة أن الطريق نحو الإبداع والابتكار وتطوير الحلول الجديدة يمر حتما عبر إرساء منظومة قانونية عالمية تضمن حماية حقوق الملكية الفكرية من أي انتهاك بما يعود بالمنفعة على الجميع، فمن جهة ينتفع ذوو الحقوق بثمار منجزاتهم، ومن جهة أخرى تنتفع المجتمعات من إبداعاتهم وابتكاراتهم .

وتعمل المنظمة على توحيد القوانين الوطنية في مجال حماية الملكية الفكرية والتنسيق بين البلدان الأعضاء في هذا المجال كما تتوفر المنظمة على مركز للتحكيم والوساطة يعهد إلى بمهمة تسوية المنازعات الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية بالرجوع إلى هيئة محايدة من خبراء قانونيين دوليين متخصصين في هذا المجال وبالتالي تمكين المتنازعين من تجنب اللجوء إلى المحاكم و تعقيدات التقاضي أمامها.

الأهداف الاستراتيجيــة :

تسعى المنظمة إلى تحقيق 09 أهداف استراتيجية اعتمدتها الدول الأعضاء في ديسمبر 2008 وهي:

- ضمان تطور متوازن للإطار التشريعي والمعايير الدولية بشأن الملكية الفكرية.
- تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية في سبيل التنمية .
- تقديم خدمات عالية وبجودة عالية في مجال الملكية الفكرية.
- تنسيق البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية وتطويرها.
- جعل المنظمة مرجعا عالميا ومصدرا للمعلومات والدراسات في ما يخص الملكية الفكرية.
- التعاون الدولي في إذكاء الاحترام للملكية الفكرية.
- تناول مسائل الملكية الفكرية في علاقتها بقضايا السياسات العامة العالمية .

- وضع آلية تواصل متجاوب بين المنظمة والدول الأعضاء وجميع أصحاب المصالح.
- إرساء بنية دعم إداري ومالي فعالة لتمكين المنظمة من تنفيذ برامجها.

الهيكلة الإدارية للويبـــو (WIPO):

تتألف **(WIPO)** من 07 قطاعات[26]، يرأس كل منها مسؤول برتبة نائب مدير عام أو مساعد مدير عام تحت القيادة العامة للمدير العام ، وتتألف القطاعات من أقسام ويرأسها مديرون، والقطاعات 07 هي:

- قطاع البراءات والتكنولوجيا .
- قطاع العلامات والتصاميم.
- قطاع الثقافة والصناعات الإبداعية.
- قطاع التنمية .
- قطاع البنية التحتية العالمية.
- قطاع القضايا العالمية .
- قطاع الإدارة والتسيير.

كما تتوفر المنظمة على أقسام أخرى تتبع مباشرة المدير العام وهي:

- قسم الموارد البشرية.
- قسم الاستشارات القانونية.
- قسم البلدان المتقدمة والبلدان في طور الانتقال.

- قسم الرقابة الداخلية.
- قسم الدراسات الاقتصادية والإحصائيات .
- مكتب الأخلاقيات.

وتتوفر المنظمة على 05 مكاتب خارجية توجد في المدن التالية: طوكيو، بكين، ريوديجانيرو، سنغافورة وموسكو.

3 – محطات مهمة في تاريخ wipo:

ـ 1883 اتفاقية باريس بشأن حماية الملكية الصناعية: وهذا الاتفاق هو الخطوة الرئيسية الأولى نحو مساعدة المبدعين على ضمان الحماية لأعمالهم الفكرية في بلدان أجنبية، وقد ظهرت الحاجة إلى حماية الملكية الفكرية على الصعيد الدولي عندما رفض مخترعون إلى جانب المشاركة في معرض الاختراعات الدولي المقام في فيينا (النمسا)، عام 1873، خشية سرقت أفكارهم أو الاستغلال التجاري في بلدان أجنبية.

و تشمل اتفاقية باريس :

ـ الاختراعات (البراءات) ـ العلامات التجارية ـ التصاميم الصناعية

ـ 1886 اتفاقية برن بشأن حماية المصنفات الأدبية و الفنية: عقب حملة شنها الكاتب الفرنسي فيكتور هوغو و الجمعية الدولية الأدبية و الفنية، تعتمد اتفاقية برن بشأن حماية المصنفات الأدبية والفنية، والغاية من الاتفاقية تخويل المبدعين حق الرقابة على أعمالهم الإبداعية وتحصيل الإتاوات منها على الصعيد الدولي، وتشمل المصنفات التالية:

- الروايات والقصص القصيرة والقصائد والمسرحيات.
- الأغاني والعروض الموسيقية والمسرحيات الغنائية.
- الرسوم واللوحات الزيتية والمنقوشات والأعمال المعمارية .

ـ 1891 **اتفاق مدريـــد:** مع اعتماد اتفاق مدريد يبدأ العمل لأول مرة بخدمات التسجيل الدولي لسندات الملكية الفكرية : نظام مدريد للتسجيل الدولي للعلامات .

ـ 1893 **إنشـــاء البربي:** تتحد الأمانتان المشرفتان على الاتفاقيتين باريس وبرن لتكونا معا سلف الويبو المباشر، المكاتب الدولية المتحدة لحماية الملكية الفكريةـ لمشهور بالمختصر (البربي)، مؤلفة من سبعة موظفين ومقرها بجنيف سويسرا.

ـ 1970 **البربي تصبح الويبـو:** تدخل اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) حيز النفاذ فتتحول البربي لتصحيح الويبو، وهذه المنظمة حديثة الإنشاء تعمل بقيادة الدول الأعضاء لذا تصنف ضمن المنظمات الحكومية الدولية و مقرها بجنيف بسويسرا.

ـ 1974 **انضمام الويبو إلى الأمم المتحدة**: الويبو تنظم إلى أسرة منظمات الأمم المتحدة، وتصبح وكالة متخصصة فيها، ومن حق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لأن من واجبها أن تصبح أعضاء في الوكالات المتخصصة .

ـ 1978 **انطلاقة نظام البراءات الدولي (PCT):** ينمو هذا النظام بسرعة ليصبح اليوم أكبر نظم الويبو الدولية لإيداع سندات الملكية الفكري.

ـ 1994 إنشاء مركز التحكيم والوساطـة: يقدم المركز خدمات لتسوية المنازعات خارج القضاء ، ويساعد على حل المنازعات التجارية الدولية.

ـ 1998 أكاديمية الويبو تفتح أبوابها: وذلك لتقديم دورات تعليمية عامة ومتخصصة عن الملكية الفكرية وهي متعددة الاختصاصات وتستهدف جمهورا واسعا من مدير في الملكية الفكرية.

ـ 2007 اعتماد جدول أعمال الويبو بشأن التنمية: تعتمد الويبو رسميا جدول أعمال التنمية بهدف مراعاة قضايا التنمية في أعمالها كلها.

4- خدمات الملكية الفكرية:

تقدم الويبو العديد من الخدمات، أهمها[27]:

1ـ نظام البراءات الدولي: PCT

the InternationalPateint system

2ـ النظام الدولي للعلامات التجارية ـ مدريد MADRID

The international trade mark system

3ـ نظام التصاميم الدولي ـ لاهاي -HAGUE

The international design system

4ـ نظام لشبونة لتسميات المنشأ

The Lisbon system for appellation of origin

5ـ حماية شعارات الدول stateemblem protection (المادة 6ـثالثاـ من اتفاقية باريس ـ الحكومات من حماية أعلامها والشعارات الأمر من للدول، وتمكن المنظمات الحكومية الدولية من حماية أسمائها و مختصراتها و شعاراتها.

تسوية المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية Resoliray IPdisputes:

- التحكيم و الوساطة Arbitration and mediation
- قرار الخبراء Expert determination
- المنازعات المتعلقة بأسماء حقول الأنترنت أو السطو الإلكتروني: Domain name disputes

يتم تسوية المنازعات بنسق إلكتروني ـ في غضون شهرين فقط و يقضي إلى إصدار قرارات قابلة للتنفيذ .

الخدمات الموجهة لمكاتب البراءات services for potent offices:

- خدمات DAS ونظام CASE لتبادل الوثائق بطريقة آمنــة.

Digital Access services (DAS)
Centralized Access to search and examination (CASE)

- خدمة الويبو للنفاذ الرقمي.
- نظام الويبو للنفاذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص.

أساليب تسديد خدمات الويبــو Paying of IP services:

- حساب الويبو الجاري.
- التحويل المصرفي.
- بطاقة الائتمان.
- التحويل البريدي.

5 – مؤشرات الملكية الفكرية:

تشمل الأنواع التالية:

أ- براءات الاختراع:

لا تشمل أغلب القوانين التي تتناول الاختراعات تعريفا محددا للاختراع، بيد أن عددا من البلدان تعرفه بأنه : حل جديد يعالج مشكلة تقنية، و قد تكون المشكلة قديمة أو جديدة، و لكن الحل يجب أن يكون جديدا ليسمى اختراعا، وإنّ مجرد اكتشاف شيء موجود من قبل في الطبيعة لن يرتقي في الغالب إلى منزلة اختراع، إذ يجب أن يتضمن قدرا وافيا من المهارة البشرية والإبداع و القدرة على الابتكار، وليس من الضروري أن يكون الاختراع معقدا من الجانب التقني، والبراءة[28] هي الحق الذي تمنحه الدولة للمخترع أو يمنحه مكتب إقليمي يمثل عدة دول، مما يسمح للمخترع بمنع أي شخص آخر من استغلال اختراعه في التجارة لمدة زمنية محدودة تصل عادة إلى 20 عاما، ويجب على مودع طلب البراءة أن يكشف عن اختراعه بهدف الحصول على الحماية، و تكون حقوقه نافذة فقط في الحيز الإقليمي الذي منحت فيه البراءة.

فالبراءات هي الوسيلة الأكثر انتشارا لحماية الاختراعات التقنية، و يراد من نظام البراءات أن يساهم في تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا ونشرها لمصلحة المخترعين ومستخدمي الاختراعات والجمهور العام، وتمنح البراءة الحق الاستئثاري للمخترعين اعترافا لهم بقدراتهم الإبداعية ومنحهم مكافأة مادية على اختراعاتهم التي تدخل الأسواق، ويجب على المخترع أن يكشف للجمهور عن اختراعه المحمي بالبراءة، وذلك حتى يتسنى للغير الانتفاع من المعارف الجديدة فيساهم ذلك في رفد المزيد من الابتكارات.

إن الاختراعات لا تستحق كلها البراءة، إذ تشترط قوانين البراءات عامة أن يفي الاختراع بمجموعة من الشروط أو المقتضيات.

- **شروط البراءة :**

يشترط في البراءة مجموعة من الشروط هي:

- **موضوع يستحق البراءة :**

يجب أن يكون الاختراع ضمن نطاق الموضوعات التي تفي بشروط البراءة وفقا للقانون الوطني، ويختلف ذلك من بلد إلى آخر، ومن المواضيع المقصودة بالبراءة: النظريات العلمية ومناهج العلوم الرياضية والأصناف النباتية والحيوانية واكتشاف مواد الطبيعية وأساليب العلاج الطبي، وأي اختراع يجب منع استغلاله في التجارة لحماية النظام العام أو الأخلاق والصحة العامة.

- **التطبيق الصناعي (الفائدة):**

أي أن يكون للاختراع فائدة عملية، وأن يكون قابلا للتطبيق الصناعي بشكل أو بآخر.

- **الجـدة:**

أن تكون له بعض الخصائص الجديدة غير المعروفة ضمن مجموعة المعارف المتوافرة في المجال التقني (والتي يطلق عليها اسم حالة التقنية الصناعية السابقة).

- **النشاط الابتكاري (عدم البداهة):**

يجب أن يبين الاختراع نشاطا ابتكاريا لا يمكن لأي شخص له معرفة متوسطة في المجال التقني استنتاجه.

- **الكشف عن الاختراع:**

يجب الكشف عنه على نحو تام وواضح في طلب البراءة الذي يقدمه الشخص من أهل المهنة (و هو شخص ملم بالمجال التكنولوجي المعين)، ويجب

التميز بين براءة المنتج (مثل استحداث خليط جديد من المعادن لاختراع منتج)، وبراءة طريقة الصنع (مثل اختراع طريقة أو عملية جديدة لصنع خليط معروف أو جديد)، و عادة ما تمنح الحماية لمدة محدودة تصل عادة إلى 20 عاما، فأي شخص يرغب في استغلال الاختراع تجاريا عليه أن يحصل على تصريح من صاحب البراءة، و إلا فإنه مرتكب لفعل غير قانوني.

و متى انقضت صلاحية البراءة، انتهت الحماية وآل الاختراع إلى الملك العام (ويقال أنه أصبح غير مشمول بالبراءة)، و يفقد صاحب البراءة بعد ذلك الحقوق الاستئثارية تجاريا.

ملاحظـــة: لا يمنح القانون صاحبه البراءة حقا قانونيا في استغلال الاختراع وإنما يمنحه حقا قانونيا في منع الغير من استغلاله في التجارة، وبإمكانه أن يعطي الغير إذنا أو ترخيصا من أجل استخدام الاختراع بشروط يتفق عليها الطرفان، وبإمكانه أيضا أن يبيع حقه في الاختراع لشخص آخر يصبح حينئذ مالك البراءة الجديد وهناك استثناءات لمبدأ حق استغلال الاختراع المحمي بالبراءة (مثل المصلحة العامة).

ب- نماذج المنفعـــة :

تستخدم نماذج المنفعة أيضا لحماية الاختراعات، وإن كانت غير منتشرة مثل البراءات، والحقوق التي تمنحها نماذج المنفعة مماثلة لحقوق البراءات، ويرد ذكر نماذج المنفعة في قوانين 50 بلدا أو أكثر وفي الاتفاقيتين الإقليميتين للمنظمة الإقليمية الإفريقية للملكية الفكرية (الأريبو) والمنظمة الإفريقية للملكية الفكرية، كما أن بعض البلدان مثل استراليا وماليزيا تمنح سندات الحماية التي تسمى براءة

الابتكار أو ابتكارات المنفعة، وهي أشبه بنماذج المنفعة وفي بلدان أخرى مثل إيرلندا وسلوفينيا البراءات قصيرة الأجل هي نماذج المنفعة.

ونموذج المنفعة هو سند لحماية بعض أنواع الاختراعات، كتلك التي تنجز في مجال الميكانيك ومن المعتاد منح الحماية عن طريق نماذج المنفعة للاختراعات الأقل تعقيدا من الناحية التقنية أو الاختراعات التي تتميز بحياة تجارية قصيرة، كما أن الإجراء المتبع للحصول على حماية نموذج المنفعة أقل تعقيدا من إجراء الحصول على البراءة .

و تختلف المتطلبات الجوهرية والإجرائية باختلاف القوانين المطبقة في البلدان والأقاليم التي تعتمد نظام نماذج المنفعة، غير أنه توجد **اختلافات بين نماذج المنفعة وبراءات الاختراع في الجوانب الأساسية التالية:**

– **شروط الحصول على نموذج المنفعة** أقل صرامة من شروط الحصول على البراءة ،و لئن وجب دائما استيفاء شرط الجدة، فقد يقل اشتراط النشاط الابتكاري أو ينعدم وفي إطار الممارسة يحصل على الحماية بموجب نماذج المنفعة في الغالب للابتكارات ذات الطابع الخلاق التي قد لا تفي بشروط البراءة.

– **مدة الحماية القصوى** التي ينص عليها القانون لفائدة نماذج المنفعة هي عامة أقصر من مدة الحماية القصوى التي تكفلها براءة للاختراع، وتتراوح هذه المدة عادة بين 7 و 10 أعوام .

– **الرسوم المطلوبة** للحصول على الحق والمحافظة عليه أقل عادة من الرسوم التي تطلب بالنسبة للبراءات .

ج- التصاميـــم الصناعيـــة :

يطبق التصميم على طائفة واسعة من المنتجات الصناعية والحرفية و يشير إلى الجوانب الزخرفية أو الجمالية في سلعة ما، بما في ذلك تشكيلة الخطوط أو الألوان أو الأشكال المجسمة التي تعطي المنتج الصناعي أو الحرفي مظهرا محددا، ويجب أن يستلفت التصميم الناظر، ويجب أن يكون قابلا للنسخ بالوسائل الصناعية، فهذا هو الغرض الأساسي من التصميم، ولذا ينعت باصطلاح "الصناعي" .

ومن الناحية القانونية، يشير التصميم الصناعي إلى الحق الممنوح في عدة بلدان في ظل نظام تسجيل لحماية الصفات الأصلية والزخرفية وغير الوظيفية للمنتج الذي يكون حصيلة نشاط التصميم .

فالمصنعون عندما يسجلون تصاميمهم الصناعية إنما يحمون أحد العناصر المميزة التي تحدد النجاح في السوق.

ويُعدّ شرط الإنتاج الصناعي بمثابة اختلاف بارز بين حماية التصميم الصناعي وبين حق المؤلف، لأن هذا الأخير يقتصر على الإبداعات الجمالية، على أنه من الممكن أن تحظى التصاميم الصناعية بحماية حق المؤلف في بعض الحالات متى كان التصميم مثلا في باب مصنفات الفن التشكيلي.

وتحظى التصاميم الصناعية بالحماية إذا كانت جديدة أو أصلية.

ويحمى تسجيل التصميم الصناعي من استغلال التصميم دون تصريح في مجال الأدوات الصناعية، ويمنح مالك التصميم الحق الاستئثاري في صنع أدوات مصممة بهذا التصميم أو تجسده أو توريدها أو بيعها أو تأجيرها أو عرضها للبيع.

وتختلف مدة صلاحية الحق في التصميم الصناعي من بلد إلى آخر، وتتراوح المدة القصوى بين 10 و25 عاما، وتقسم في الغالب إلى مهل تقتضي من المالك

تجديد التسجيل لتمديد الحماية، و لعل قصر مدة الحماية نسبيا يعزى لاقتران التصاميم بالمزيد من أنماط الموضة العامة التي تتمتع بقبول أو نجاح زائل ولا سيما في المجالات التي تولي اهتماما كبيرا للموضة مثل صناعة الأزياء والأحذية.

د- الدوائــر المتكاملـــة:

إن العناصر الجاهزة في الدوائر الكهربائية مستخدمة منذ أمد طويل في صنع المعدات الكهربائية (مثل المذياع)، ولقد أدمجت عدة وظائف كهربائية في عنصر صغير جدا على نطاق واسع نتيجة للتقدم المحرز في مجال تكنولوجيات الموصلات، وتصنع الدوائر المتكاملة وفقا لمخططات أو تصاميم مفصلة للغاية.

إن هذه الدوائر المتكاملة قُلّصت أحجامها وزيدت وظائفها، وكلما كانت أصغر، قلت المواد الضرورية لصنعها ونقصت المساحة المطلوبة لاحتوائها، وتستخدم في عدد كبير من المنتجات ومنها الأدوات المستعملة يوميا مثل الساعات و أجهزة التلفزيون وآلات الغسيل والسيارات فضلا عن الهواتف والحواسيب، ومع أن استحداث تصميم جديد لدائرة متكاملة يتطلب استثمارا كبيرا، فمن الممكن نسخ التصميم بتكلفة أقل بكثير، لكن التكلفة الباهظة لاستحداث التصاميم وسهولة نسخها نسبيا هما السببان الرئيسيان اللذان يفسران ضرورة حماية التصميم، إن تصاميم الدوائر المتكاملة ليست اختراعات تفي عادة بشروط البراءة لأن صنعها لا ينطوي على نشاط ابتكاري، وإن كان يتطلب جهدا شاقا يبذله الخبراء، أما معاهدة الملكية الفكرية للويبو الخاصة بالدوائر المتكاملة، فقد أُعتمدت في 26 ماي 1989 و لم تدخل حيز النفاذ، و إنما أدرجت أحكامها الجوهرية بالإحالة إلى الكثير منها في اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) الذي أُبرم عام 1994م .

ه- العلامات التجاريــة :

هي إشارة أو تشكيلة من الإشارات التي تميز سلع وخدمات شركة ما عن سلع وخدمات شركات أخرى، وقد تستخدم في هذه الإشارات، الكلمات، الحروف، الأرقام، الصور، الأشكال والألوان فضلا عن أي تشكيلة من هذه العناصر، مثل الإشارات المجسدة (كقارورة كوكا كولا) والإشارات السمعية (الأصوات زئير الأسد الذي يسبق الأفلام التي تنتجها شركة MGH) أو الإشارات الخاصة بحاسة الشم (مثل الرائحة المميزة لصنف محدد من زيوت المحركات) والعلامة التجارية هي إشارة توضع على السلع أو تستخدم مقترنة بتسويق السلع والخدمات، وتظهر أيضا في التغليف أو التعليب الذي تسوق به السلع، وفي الإعلانات الدعائية في الصحف أو التلفزيون أو على واجهة المحلات، و إلى جانب العلامات التجارية التي تكشف مصدر السلع والخدمات التجاري، توجد فئات أخرى من العلامات مثل:

العلامات الجماعيــة: مثل علامة جمعية المحاسبين أو المهندسين ...الخ، لتمييز أنفسهم بمستوى معين من الجودة وغير ذلك من الاشتراطات التي تحددها الجمعية.

وعلامات التصديق: فتمنح مقابل الامتثال لمعايير محددة، ولكنها ليست مقيدة بأية عضوية.

وعلامة الخدمة: تستخدم لأغراض الخدمات مثلا في الفنادق والمطاعم والخطوط الجوية ووكالات السياحية ووكالات تأجير السيارات والمصابغ وشركات التنظيف، وكل ما قيل عن العلامات التجارية ينطبق على علامات الخدمة أيضا، وبصفة عامة تؤدي العلامات التجارية الوظائف الأربعة التالية:

- تمييز سلع وخدمات شركة عن سلع وخدمات شركة أخرى.
- تمييز سلع أو خدمات من مصدر بعينه عن السلع أو الخدمات المشابهة أو المماثلة من مصادر أخرى .
- الإشارة إلى جودة معينة تميز بها السلع أو الخدمات التي تحملها، ويصطلح على هذه الميزة (وظيفة الضمان)، ولها معايير جودة (حتى و لو منحت شركة أخرى ترخيصا لاستخدامها).
- النهوض بتسويق المنتجات و بيعها وتسويق الخدمات وتقديمها، وذلك لتحفيز المبيعات لذا تسمى هذه الوظيفة أحيانا بوظيفة الاتصال، ونجد أن صاحب العلامة التجارية له حق استئثاري في العلامة، إذ يمنح حق استخدامها ومنع الغير من استخدامها أو استخدام علامة مشابهة لها إلى حد اللبس من دون تصريح، بحيث يتجنب تضليل المستهلكين والجمهور عامة، وتختلف مدة الحماية على أنه من الممكن تجديدها إلى ما لا نهاية مقابل دفع الرسوم المستوجبة، بشريطة أن تكون العلامة مستعملة، وتتولى المحاكم إنفاذ الحماية على العلامات التجارية وتتمتع في معظم الأنظمة سلطة مكافحة التعدي على الحقوق في العلامات التجارية.

و- الأسمـــاء التجاريـــة:

الاسم التجاري هو الاسم أو التسمية مما يعتمد لتعريف شركة ما، و يمكن تسجيل الاسم التجاري في أغلب البلدان لدى إدارة حكومية، على أن المادة 8 من اتفاقية باريس تحمي الاسم التجاري دون الالتزام بإيداعه أو تسجيله سواء كان جزءا من علامة تجارية أم لم تكن.

وتكفل حماية الاسم التجاري لشركة ما عامة، ألا تستخدمه شركة أخرى اسما تجاريا أو علامة تجارية أو علامة خدمة، وألا تستخدم اسما أو تسمية أشبه بالاسم التجاري إذا ما احتمل تضليل الجمهور.

ز- البيـــانـات الجغرافيـــة :

البيان الجغرافي إشارة توضع على السلع التي لها منشأ جغرافي محدد أو صفات أو سمعة تعزى إلى ذلك المكان.

وعادة ما تستمد المنتجات الزراعية صفاتها من مكان إنتاجها، وتتأثر بعوامل محلية محددة كالمناخ والتربة، وتكتسب الإشارة صفة البيان الجغرافي وفقا لشروط القانون الوطني وإدراك المستهلك، مثل اسم مقاطعة "توسكانا" بالنسبة لزيت الزيتون المنتج في تلك المقاطعة الإيطالية أو اسم " روكفور" بالنسبة للجبنة المنتجة في منطقة فرنسية محددة.

ولا يقتصر استخدام البيانات الجغرافية على المنتجات الزراعية، إذ يمكن الاستعانة بها لإبراز صفات محددة في المنتج تعزى إلى عوامل بشرية يختص بها منشأ تلك المنتجات مثل المهارات الصناعية والتقاليد، وقد يكون المنشأ قرية أو مدينة أو منطقة أو بلد مثل " سويسرا" إشارة إلى المنتجات الصناعية السويسرية كالساعات.

و أما **تسمية المنشـــأ**:

فهي نوع خاص من البيانات الجغرافية، وتوضع على سلعة لها صفات أو خصائص معينة تشير حصريا إلى البيئة الجغرافية التي أُنتجت فيها، ويشمل مصطلح البيان الجغرافي تسميات المنشأ.

و من أمثلة تسميات المنشأ التي تحظى بالحماية في الدول الأعضاء في اتفاق لشبونة بشأن حماية تسميات المنشأ وتسجيلها على الصعيد الدولي، اسم "هابانا" بالنسبة للتبغ الذي يزرع في منطقة هافانا بكوبـــا.

و تحمي القوانين الوطنية البيانات الجغرافية بطرق شتى، مثل قوانين مكافحة المنافسة غير المشروعة أو قوانين حماية المستهلكين أو قوانين حماية علامات التصديق أو القوانين الخاصة بحماية البيانات الجغرافية أو تسميات المنشـــأ.

ح- الأصناف النباتية:

ويلاحظ في تقارير الملكية الفكرية استحواذ بعض الدول – خاصة الصين – على أغلب طلبات براءات الاختراع، نماذج المنفعة، العلامات التجارية، الرسوم الصناعية والأنواع النباتية في العالم حسب تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO لعام 2024.

المحور السادس:

المنتدى الاقتصادي العالمي

إن المنتدى الاقتصادي العالمي The world economic forum منظمة دولية غير ربحية مستقلة تهدف إلى تشجيع الأعمال والسياسات والنواحي العلمية، تأسس على يد أستاذ الأعمال كلاوس شواب عام 1971في جنيف بسويسرا، وفي عام 2006 تم فتح مكاتب إقليمية في بكين ونيويورك، ويقوم بإصدار عدة تقارير أهمها:

تقرير التنافسية العالمي، تقرير التنمية الشاملة، مؤشر الأداء البيئي ومؤشر تمكين التجارة العالمي.

1 – تقرير التنافسية العالمي:

هو تقرير سنوي شامل يُعدّه المنتدى الاقتصادي العالمي، وقد استند على تصور مايكل بورتر في تقييم تنافسية الدول بناء على 12 معيارا رئيسيا، وهذه هي معايير مؤشر التنافسية العالمي الجديدة[29] he global competitiveness index.

أ– البيئة التمكينية:

- المؤسساتية.

- البنية التحتية.
- الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات.
- استقرار الاقتصاد الكلي.

ب- رأس المال البشري:

- الصحة.
- المهارات.

ج- الأسواق:

- سوق المنتجات.
- سوق العمل.
- النظام المالي.
- حجم السوق.

د- النظام الإيكولوجي للابتكار:

- ديناميكية الأعمال.
- القدرة على الابتكار.

وقد حلّت الجزائر في مراكز متأخرة ضمن تقرير «التنافسية العالمية 2019»، الذي كشف عنه منتدى الاقتصادي العالمي « دافوس»، حيث كانت في المركز الـ 89 عالميا من أصل 141 دولة بمجموع نقاط 56.3/ 100 لتتقدم بثلاث مراتب عن تصنيف السنة الفارطة.

وبحسب تقرير 2018، فإنه تم إدخال تعديلات جوهرية في المنهجية المستخدمة لقياس القدرة التنافسية، حيث أن حوالي 66٪ من المؤشرات التي تم قياسها هذا العام جديدة، وحدد التقرير القدرة التنافسية للاقتصاديات العالمية عبر استخدام 98 مؤشراً بما في ذلك تنوع القوى العاملة وحرية الصحافة وحقوق العمال والأعمال التجارية السيئة. ويعتقد القائمين على التقرير أن هذه العوامل التي تغييرها ستعكس بشكل متزايد أساس القوة التنافسية للدول في المستقبل إلى جانب المؤشرات الأكثر تقليدية مثل البنية التحتية والأسواق التي تعمل بشكل جيد، وتوصلت نتائج التقرير السنوي إلى أن الاقتصاد الأوروبي بات حالياً أقل تنافسية مقارنة مع هؤلاء في شرق آسيا والمحيط الهادي.

وكشف التقرير الذي هو عبارة عن تقييم سنوي للعوامل المساعدة على الإنتاجية والرخاء والنمو الاقتصادي في 141 بلدا، مدى بطء الجزائر في الثورة الصناعية والابتكار ومفاهيم الاقتصاد المعرفي الجديد، وأبان التقرير أيضا عن عدم نجاعة التحسينات الاقتصادية التي أطلقتها الحكومة، وهو ما يفسر الرتبة المتأخرة التي منحت للجزائر، حيث أشار إلى أن الجزائر تحتل الرتبة 89 بعد تونس التي تحتل المركز 87 ، الأردن المركز الـ70 عالميا، والمغرب المركز الـ 75، ولبنان المركز الـ 88، ومصر في المركز الـ 93.

وشهدت الصورة العامة لقائمة العشرة الأوائل في تصنيف الدول من حيث القدرة التنافسية تغييرات جذرية مع تعديل المنهجية التي يستخدمها المؤشر، وتصدرت سنغافورة قائمة التنافسية العالمية هذا العام، بعد أن حافظت سويسرا على صدارة المؤشر 9 أعوام متتالية في المنهجية القديمة، في حين جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في الترتيب الثاني، أما المركز الثالث فكان من نصيب هونغ كونغ والمركز

الرابع احتلته هولندا، كما تراجعت سويسرا إلى الترتيب الخامس في تصنيف هذا العام الذي يستخدم منهجية جديدة مقابل تصدر القائمة منذ 2009 وحتى العام الماضي على أساس المنهجية القديمة.

وبخصوص الدول العربية، احتلت الإمارات المركز الأول على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المركز الـ 25عالميا ، ثم قطر في المركز الـ 29، ثم السعودية في المركز الـ 36، ثم البحرين في المركز الـ 45، ثم الكويت في المركز الـ 46، وعُمان في المركز الـ 53، وجاءت تركيا في المركز الـ 61.

وأظهر التقرير ترتيب الجزائر في عدد من المؤشرات الفرعية، حيث احتلت المركز الـ 38 في مؤشر حجم السوق، والمركز الـ 56 في مؤشر الصحة، والمركز الـ 131 في مؤشر سوق العمل، والمركز111 في مؤشر الأنظمة المالية، و102 في استقرار الاقتصاد الكلي، و86 في مؤشر الابتكار و93 في مؤشر ديناميكية الأعمال، و111 في مؤشر المؤسساتية.

أما تقرير التنافسية العالمي لعام 2020 فقد اكتسى طبيعة خاصة، حيث تم تعليق ترتيب الدول في مؤشر التنافسية لعام 2020، لعدم اكتمال استبيانات الدول بسبب تداعيات جائحة كورونا، على أن يتم استئنافه في 2021، مع تقديم إطار عمل جديد لتوجيه النمو الاقتصادي في المستقبل، وكبديل للتقرير التقليدي، يقدم هذا الإصدار الخاص الأسس لاتجاه جديد لتحقيق تقييم شامل للأداء الاقتصادي والاجتماعي للدول ومدى تحقيقها التوازن بين الازدهار الاقتصادي والإنسان وكوكب الأرض والنتائج المؤسسية، حيث يتناول التحليل 4 مجالات لتحسين الأداء الاقتصادي، عبر 3 فترات زمنية، أولها فترة الـ12 عاما السابقة التي شملت

تقييم التقرير لتطور المحركات الرئيسية لنمو الاقتصاد، وثانيها فترة العامين المقبلين اللذان يشكلان فترة التعافيالاقتصادى، وثالثا فترة الـ4 – 5 سنوات القادمة التي تشكل فترة التحول.

أما **مجالات التحليل الأربعة** فتتضمن:

- **مناخ تمكين الأعمال،**
- **رأس المال البشرى،**
- **الأسواق،**
- **منظومة الابتكار.**

وأكد التقرير، أنه بعد مرور عام تقريبا على بدء أزمة كوفيد 19، لا تزال العواقب الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الركود الاقتصادي العميق الذي أحدثته الأزمة هائلة، ورغم أن الأزمة طالت كافة الدول، إلا أن تقرير هذا العام يشير إلى أن الدول التي تتمتع باقتصاديات ومهارات رقمية متقدمة وشبكات أمان اجتماعي قوية ولديها خبرة سابقة في التعامل مع الأوبئة هي التي استطاعت مواجهة تأثير الجائحة على اقتصادياتها ومواطنيها بشكل أفضل من غيرها، مؤكدا أنه مع تعافي الاقتصاد العالمي، هناك فرصة سانحة للدول للتركيز على أبعد من مجرد تحقيق نطاق ضئيل من النمو، حيث يوضح هذا الإصدار تصورا حول مسارات التعافي والتحول في المستقبل.

وأشار التقرير إلى أهم العوامل التنافسية التي تجعل اقتصادا ما يتسم بالمرونة النسبية خلال الجائحة، حيث وجد أن الدول التي تتمتع باقتصاديات ومهارات رقمية متقدمة كانت أكثر نجاحا في الحفاظ على استمرارية اقتصادياتها بينما يعمل

مواطنوها من المنزل، ومن الدول التي جاء أداؤها جيدا في ذلك: هولندا ونيوزيلندا وسويسرا وإستونيا والولايات المتحدة.

وقال التقرير إن الدول التي لديها شبكات أمان اقتصادي قوية، مثل الدنمارك وفنلندا والنرويج والنمسا ولوكسمبورغ وسويسرا، استطاعت دعم الأشخاص الذين لا يستطيعون العمل، وأيضا الدول التي لديها أنظمة مالية قوية مثل فنلندا والولايات المتحدة والإمارات وسنغافورة استطاعت أن تتيح بسهولة أكبر من غيرها الائتمان للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتجنب تعثر هذه المنشآت.

وأكد التقرير أن الدول التي تمكنت من التخطيط بنجاح وإدماج السياسات الصحية والمالية والاجتماعية، كانت أكثر نجاحا نسبيا في التخفيف من آثار الأزمة، ومنها سنغافورة وسويسرا ولوكسمبورغ والنمسا، لافتا إلى أن الدول التي لديها خبرة سابقة في مواجهة أوبئة فيروس كورونا (مثل السارس) كان لديها بروتوكولات وأنظمة تكنولوجية أفضل مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة، واستطاعت احتواء الجائحة بشكل أفضل نسبيا من غيرها .

وخلا التقرير من وجود الجزائر، من بين 37 دولة تعد أكثر جاهزية للتعافي والتحول الاقتصادي وفق 64 مقياسا حددها المنتدى لتقييم مدى جاهزية الدول للتعافي تم تحديدها في 11 أولوية لتحقيق هذا التحول،وتتمثل هذه الأولويات الإحدى عشر لتقييم مدى جاهزية الدول للتحول الرقمي كل من:

- الاستثمار في البحوث والتطوير لأسواق المستقبل "المسماة في التقرير بأسواق الغد"،
- التنوع والإنصاف والشمول،

- قوانين العمل والحماية الاجتماعية،
- رعاية المسنين والأطفال والرعاية الصحية،
- المنافسة ومكافحة الاحتكار،
- التعاون بين القطاعين العام والخاص من أجل أسواق المستقبل،
- الاستثمار طويل الأجل،
- المؤسسات الجديرة بالثقة،
- بنية تحتية خضراء ويمكن النفاذ إليها،
- المعاملة الضريبية،
- المهارات والتعليم لوظائف المستقبل.

وحدد التقرير مجموعة من التوصيات لمسارات التعافي والتحول في مجالات التحليل الأربعة المذكورة سابقا، حيث يوصى لتحقيق التعافي والتحول في مناخ تمكين الأعمال بأن تعطي الحكومات الأولوية لتحسين تقديم الخدمات العامة، والتخطيط السليم لإدارة الدين العام وتوسيع نطاق الرقمنة، وفي الأجل الطويل يوصى باتجاه الضرائب للتصاعدية، وتحسين المرافق وبناء بنية تحتية أكثر مراعاة للبيئة.

وفى مجال التعافي والتحول في رأس المال البشري، يدعو التقرير إلى الاستثمارات الاستباقية في توفير فرص عمل جديدة، وتوسيع نطاق برامج إعادة تشكيل وتنمية المهارات، وشبكات الأمان، للمساعدة في دفع عجلة التعافي، وفي الأجل الطويل دعا للعمل على تحديث مناهج التعليم وصلاح قوانين العمل وتبنى تقنيات جديدة لإدارة المواهب.

وفيما يتعلق بالتعافي والتحول في مجال الأسواق، أكد التقرير أنه رغم استقرار الأنظمة المالية بشكل ملحوظ منذ الأزمة المالية الأخيرة، إلا أنها بحاجة لأن تكون أكثر شمولا، كما أن تزايد تركز الأسواق وزيادة الحواجز أمام حركة السلع والأشخاص من شأنه أن يعيق تحول الأسواق إلى مزيد من التنافسية، ويوصي التقرير بتقديم حوافز مالية للشركات للدخول في استثمارات مستدامة وشاملة، مع تحديث أطر المنافسة ومكافحة الاحتكار .

وعلى جانب التعافي والتحول لمنظومة الابتكار، أشار التقرير إلى أنه رغم ازدهار ثقافة ريادة الأعمال خلال العقد الماضي، إلا أن إنشاء شركات جديدة وتقنيات متطورة ومنتجات وخدمات تستخدم هذه التقنيات لم يحقق نتيجة ملموسة في خلق شركات جديدة ذات تقنيات متطورة، ويوصي التقرير الدول بزيادة الاستثمار العام في البحوث والتطوير مع تشجيعها في القطاع الخاص، وفي الأجل الطويل يجب على الدول دعم إنشاء أسواق المستقبل وتحفيز الشركات على تعزيز الإبداع من خلال الوصول لكل من لديه موهبة.

2 – تقرير التنمية الشاملة:

مؤشر التنمية الشاملة هو تقييم سنوي للأداء الاقتصادي لـ103 دولة، يقيس أداء هذه البلدان على مستوى 12 بُعدًا من أبعاد التقدم الاقتصادي، وهي الناتج الداخلي الإجمالي وإنتاجية العمل والبطالة ومتوسط الحياة الصحية المتوقعة ومتوسط دخل الأسرة ومعدل الفقر ومقياس تشتت الثروة بين أفراد المجتمع، ومقياس توزيع الخدمات الصحية بين أفراد المجتمع والمدخرات الصافية المعدلة ونسبة الديون العامة ونسبة الإعالة ونسبة الكاربون من الناتج الداخلي الخام.

ومن خلال هذه المؤشرات يتم التوصل إلى حجم التنمية والنمو الاقتصادي ومدى الشمولية والمساواة بين أفراد المجتمع، بالإضافة إلى مدى ديمومة الموارد.

وقد عمد التقرير إلى تقسيم بلدان العالم إلى فئتين في لائحتين، لائحة أولى ضمت الدول المتقدمة، وبلغ عددها 29 بلدًا، احتلت فيها كل من النرويج وأيسلاندا ولوكسمبورغ وسويسرا والدنمارك مقدمة الترتيب، بينما ضمت اللائحة الثانية 77 بلدًا من البلدان الناشئة، تصدرتها ليتوانيا وهنغاريا وأذربيجان، فيما تذيلتها كل من كينيا وكمبوديا ثم المغرب ومصر وهذا ترتيب الدول 10 الأوائل في هذا التقرير:

الشكل رقم (11): ترتيب الدول 10 الأكثر تقدما في تقرير التنمية الشاملة لعام 2018

وعلى مستوى الدول العربية[30]، حلت الجزائر في الرتبة 18، تلتها تونس في المرتبة 39 والأردن في المرتبة 50 فموريتانيا في 66، ثم مصر في المرتبة 70، بينما تذيل المغرب التصنيف بحصوله على الرتبة 75 من أصل 77 دولة ناشئة، وقد يتساءل البعض عن سبب تأخر مصر والمغرب عن بلدان فقيرة مثل موريتانيا وسيراليون وأوغندا، إلا أن السر يعود إلى أن البلدين حققا مستويات جد متدنية في مقياس مدى توزع الثروة وفي مقياس مدى شمولية الخدمات الصحية، وهو ما يشير إلى الفوارق الطبقية الصارخة وانعدام المساواة المستفحل بين أفراد المجتمع بالمغرب ومصر.

وهذا تصنيف الدول الإسلامية والعربية في هذا التقرير:

الشكل رقم (12): تصنيف الدول الإسلامية والعربية
في تقرير التنمية الشاملة لعام 2018

ويعد تقرير التنمية الدولية مشروعًا لمبادرة المنتدى الاقتصادي العالمي، بشأن مستقبل التقدم الاقتصادي، يهدف إلى اطلاع الحكومات والمنظمات والأفراد بالمعلومات اللازمة، من أجل تمكين التقدم الاقتصادي المستدام والشامل من خلال تعميق التعاون بين القطاعين العام والخاص عبر التفكير والتحليل والحوار الاستراتيجي والتعاون الملموس.

3 – مؤشر الأداء البيئي:

يصدر هذا المؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي، وقد أصدر تقرير 2020 لتقييم الأداء البيئي لبلدان العالم، وكان التقرير التجريبي الأول عام 2006، ويُعدّه المنتدى بالتعاون مع مراكز أكاديمية في جامعتي يال وكولومبيا الأمريكيتين.

أما المعايير التي يعتمدها المؤشر فهي[31]:

- **الصحة البيئية**: وتركز على الآثار على صحة الإنسان، نوعية الهواء، مياه الشرب والصرف الصحي.
- **-النظم البيئية**: وتركز على الموارد المائية، الزراعة، الغابات، الثروة السمكية، التنوع الحيوي والموائل، المناخ والطاقة.

وقد حلّت الجزائر في تقرير 2020 في المرتبة 84 عالميا (44.8 / 100) من مجموع 180 دولة، أما أفضل النتائج التي حققتها ففي عنصر الهواء جاءت في الرتبة 25، وفي الجانب الصحي بوجودها في المركز35 وتوفر مصادر المياه في الرتبة 42 عالميا.

وتستند النتائج إلى مجموعة كبيرة من المصادر، مثل بيانات الاستشعار عن بعد، والملاحظات الواردة من محطّات الرصد، وتقارير الصناعة، وغيرها من التقارير.

والجدير بالملاحظة أنّ أوّل 11 بلدًا في القائمة لأفضل البلدان على هذا المؤشّر هي بلدان أوربيّة.

وتأتي الإمارات المتحدة في المرتبة الأولى عربيًّا بالمركز 42 عالميًا وبـ 55.6 نقطة، الكويت في المركز الثاني عربياو47 عالميا والأردن الثالثة عربيا و48 عالميا.

وتحتل الدانمارك صدارة هذا التصنيف بمعدل 5،82 تلتها لكسمبورغ وسويسرا فبريطانيا، فرنسا، النمسا، فنلندا، السويد، النرويج وألمانيا، وجاءت ليبيريا في أفريقيا في المرتبة الأخيرة ضمن هذا التصنيف بمجموع نقاط ناهز 22.6 من 100، وحسب التقرير فإنّ التصنيف يكشف عن العلاقة بين بعدين أساسيين للتنمية المستديمة يتعلّقان بالصحّة البيئيّة، التّي تتطور وفق التطوّر الاقتصادي وازدهار وحيويّة النظم الإيكولوجية، التّي تعيش ضغطا بسبب توسّع المناطق العمرانيّة والتصنيع.

ويوصي التقرير في هذا الشأن بإتباع الحوكمة الرشيدة باعتبارها عاملا أساسيا لتحقيق التوازن بين البعدين ولضمان استدامة النظم الإيكولوجية، ويشير التقرير أيضا إلى التطوّر الحاصل في مجال حماية المناطق البحريّة والأراضي والانبعاثات من الغازات الدفيئة خلال السنوات العشر الأخيرة، وهذه قائمة بترتيب الدول التي شملتها الدراسة وضمّت 180 بلدًا.

الشكل رقم (13): مؤشرات الأداء البيئي

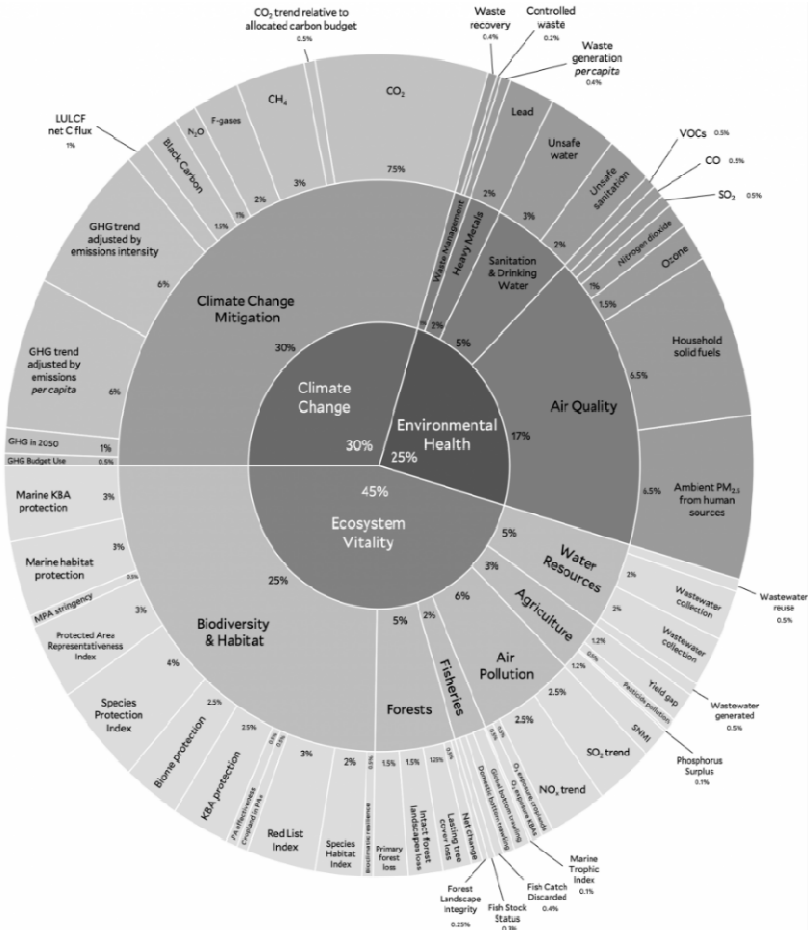

Source:https://epi.yale.edu/

ينظم الإطار 58 مؤشرًا في 11 فئة قضايا وثلاثة أهداف للسياسة، مع إظهار الأوزان على كل مستوى كنسبة مئوية من مجموع الدرجات.

الجدول رقم (9): تصنيف دول العالم في مؤشر الأداء البيئي 2020

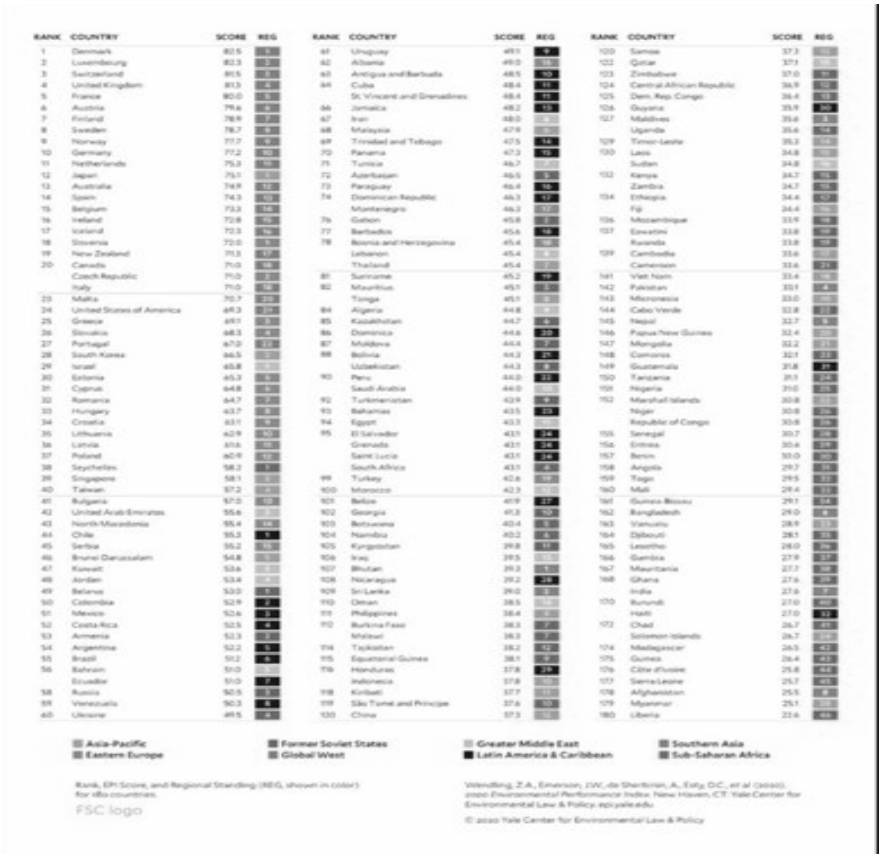

Source: Yale university – Columbia university, Environmental performance index 2020, USA, 2020, P XII.

4 – مؤشر تمكين التجارة العالمي :

يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشر تمكين التجارة العالمية كل سنتين، ويشمل التقرير الذي يقيّم أداء 136 دولة حول العالم في معايير عدّة منها النفاذ للأسواق المحلية والأجنبية، كفاءة إدارة الحدود، توافر البنية التحتية والرقمية، خدمات النقل والبيئة التنظيمية، ويعتبر معياراً مهما للدول التي تأمل في تعزيز النمو والتنمية من خلال التجارة .

وقد تصدرت سنغافورة مؤشر تمكين التجارة العالمي لعام 2016، تلتها الدول التالية في المراكز العشر الأولى[32]: هولندا، هونغ كونغ، لكسمبورغ، السويد، فنلندا، النمسا، بريطانيا، ألمانيا وبلجيكا.

وأما الدول العربية، فقد حلّت الإمارات في المركز الأول عربيا في تقرير تمكين التجارة العالمية لعام 2016، بينما استقر ترتيبها عالمياً في المركز الـ23 دون تغيير عن العام الماضي، وتبعتها البحرين التي حلّت في المركز الـ 42 عالميا، ثم قطر التي جاءت في المركز43 عالميا، والجزائر في المركز 12 عربيا و121 عالميا من مجموع 136 دولة – متقدمة بـ 6 مراكز مقارنة بعام 2014 – وهي مرتبة متأخرة لا تعكس مكانة الجزائر ولا إمكاناتها الحقيقية.

والإنفوجراف التالي يوضح ترتيب الدول العربية وفقا لمؤشر تمكين التجارة العالمية:

الشكل رقم (14): ترتيب الدول العربية في مؤشر تمكين التجارة العربية لعامي 2014 و2016

Source: https://al-ain.com/article/emirates-first-world-trade-empowerment-index

المحور السابع:

مؤشرات الاقتصاد المعرفي

شهدت نهايات القرن الماضي وبداية هذا القرن صعودا متناميا في مضامين اقتصاد المعرفة وتقنياته المتقدمة وركائزه الكثيرة، فالاقتصاد العالمي اجتاز مرحلة سيادة المنظومة الاقتصادية التقليدية التي تعتمد على الموارد إلى مرحلة أخرى السيادة فيها للمعرفة ومخرجاتها، واتجه برنامج الأمم المتحدة الخاص بتقييم مستويات إدارة المعرفة في مجتمعات العالم المختلفة إلى اعتبار أربعة عوامل رئيسية بوصفها الركائز الرئيسية التي تعد معايير أساسية في تحديد مستوى سعي الاقتصاديات الوطنية باتجاه بلوغ المجتمع المرتكز في جل أنشطته إلى المعرفة، وشملت أربع ركائز جوهريـة هي[33]:

- **منظومة الاقتصاد الوطني:**

تضم عناصر هذا المحور جملة من المتغيرات التي تنضوي تحت ثلاثة عناصر رئيسية هي:

- **العوائق ذات الصلة بوجود التعريفة الجمركية أو عدمها:** والتي تعد مقياسا لدرجة التنافس القائمة في السوق؛
- **مستوى التنظيم:** الذي يعد مقياسا لسياسات السوق التي تحاول التحكم بالأسعار أو غياب المراقبة المناسبة للمصارف والمحددات

الصارمـة التي تُعتمد في مجالات ذات صلة بالتجارة الخارجية وآليات التطوير في التجارة والأعمال؛

- **دور القانون:** الذي يعد مقياسا لتخوم الثقة التي يعدّها العميل مؤشرا على قدرته على العمل والاستثمار ضمن قوانين المجتمع، و مدى فاعلية السلطة القضائية وإمكانية تنفيذ العقود والالتزام بمضامينها.

o **التعليم والموارد البشرية:**

يتم تقييم مستوى هذا العامل في ضوء متغيرات تعنى بمستوى التحاق المواطن بمراحل التعليم المختلفة، ومستوى الثقافة السائدة في المجتمع.

- من جهـة أخرى، يؤخذ بعين الاعتبار مستوى الإنفاق على التعليم بمراحله المختلفة.

- وحجم الموارد البشرية الماهرة في المجتمع ومستوى التدريس الذي قد نالته هذه الموارد البشرية.

- ومعاناة العقول مع مسألة الهجرة نتيجة عدم توفر الظروف المناسبة في المجتمع لاحتضانها.

لأن التعليم والتدريس المستمر المعتمد على التكنولوجيا هما من أكثر الخصائص الرئيسية لبيئة اقتصاد المعرفة لكي تصبح هناك عمالة معرفية منافسة ومطلوبـة[34].

وتبرز أهمية التعليم فيما يلي:

- توفير القدرات الإدارية والتنظيمية لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد المتاحة، وبالشكل الذي يحقق من استخدامها أقصى نفع اقتصادي

ممكن، حيث يتم توجيه الموارد نحو المجالات التي تحقق أكبر عائد أو مردود، وهذا ما أكده شومبيتر بتركيزه على الدور المحوري والريادي لعنصر التنظيم في قيادة النشاطات الاقتصادية.

– تطوير قدرات العاملين من خلال تزويدهم بالمعلومات والمعارف والمهارات، خاصة إذا ارتبطت بأدائهم وقيامهم بأعمالهم.

– إحداث التطور العلمي والتكنولوجي الذي يمثل الأداة الهامة في تنمية الاقتصاد وتطويره، لاسيما وأن العالم اليوم يعيش هذه الثورة العلمية الكبيرة في كافة المجالات خاصة في قطاع الاتصالات.

– إيجاد الكفاءات البشرية التي تستدعيها الوظائف والمهن والنشاطات في ظل استخدام الفن الإنتاجي كثيف الاستعمال لرأس المال (الآلات والمعدات) في العمليات الإنتاجية.

إن التعليم هو بوابة مجتمع المعلومات والمعرفة وهو أحد ركائزه الأساسية، حيث يوفر أفضل الوسائل لكسر القيود التي تعيق الاطلاع على المنجزات العلمية والمعلومات التقنية الحديثة.

- **الابتكار:**

قد أصبح ابتكار السلع والخدمات الحلقة الأهم من النشاط الذي يضيف القيمة في عدد متزايد من المنشآت التي تقوم على مشروعات المعرفة كخدمات التصميم والهندسة والإلكترونيات المتقدمة والتقنية الحيوية وتصميم برامج الحاسوب وغيرها، لذا سمي هذا القرن الحادي والعشرون بعصر الابتكار.

o البنية الأساسية للمعلومات والاتصالات:

تُعدّ البنية التحتية للمعلومات والاتصالات الأرضية الصلبة التي تنمو عليها أنشطة الاقتصاد المرتكزة على المعرفة، وتتألف عناصر هذا المحور من أدوات المعلومات والاتصالات حيث الهواتف التقليدية والمحمولة وعدد الحواسيب الشخصية المتوفرة في البيئة الوطنية، والتي تعد معيارا على مقدار توظيف تقنية المعلومات في الدخول إلى الانترنت وأنواع تقنيات المعلومات التي تسهم في الاستثمار الأمثل لتدفق المعلومات ومستوى سيادة خدمات الحكومة الإلكترونية، وحجـم الإنفاق على البنية التحتية للمعلومات.

وسنركز على المؤشرات التالية: مؤشر الابتكار، مؤشر الاتصالات، مؤشر الريادة في إدارة الأعمال وتصنيف الجامعات.

1 – مؤشر الابتكار العالمي:

يعتبر مؤشر الابتكار العالمي – الذي تُصدره المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومعهد INSEAD الأوروبي بجنيف السويسرية ومعهد Cornell SC Johnson college of business الأمريكي – من أهم المؤشرات التي تقيم أوضاع الدول والاقتصاديات المختلفة حول العالم من حيث الابتكار، ويبين هذا المؤشر أثر السياسات الموجهة نحو الابتكار على النمو الاقتصادي والتنمية، فجميع الدول –سواء كانت دولا متقدمة أو نامية– تبحث عن النمو القائم على الابتكار من خلال الاستراتيجيات المختلفة، فهناك دول نجحت في خططها الرامية إلى الانتقال من اقتصاد معتمد على الموارد الأولية إلى اقتصاد قائم على الكفاءة التشغيلية ثم إلى اقتصاد قائم على الابتكار ودول أخرى لا زالت تراوح مكانها خاصة وأن هذا المؤشر قد تجاوز المعايير التقليدية واعتمد معايير حديثة مثل مستوى البحث

والتطوير، وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر 2024 شمل 130 دولة تمثل أكثر من 92.8% من سكان العالم و98% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) العالمي.

يركز مؤشر الابتكار العالمي على سياسات الابتكار الفعالة من أجل التنمية، ويبين السبل الجديدة التي تمكن من تعزيز الابتكار وتحفيز النمو من خلال الاعتماد على القوى المحلية وضمان تطوير بيئة ابتكار وطنية متينة.

وقد شكَّل مؤشر الابتكار العالمي، منذ إنشائه في 2007، أجندة لقياس الابتكار وأصبح إحدى الركائز التي يستند عليها وضع السياسات الاقتصادية، فتقوم الحكومات المتزايدة عدداً بتحليل نتائجها السنوية في مؤشر الابتكار العالمي بصورة منهجية وتصميم استجابات سياساتية لتحسين أدائها. وتقدم اللجنة الاستشارية لمؤشر الابتكار العالمي وشبكة رابطة صناعة مؤشر الابتكار العالمي(GIIIAN) والشبكة الأكاديمية لمؤشر الابتكار العالمي إرشادات مهمة في هذا الصدد.

ويستند المؤشر إلى مجموعة بيانات غنية تتكون من 78 مؤشرًا من مصادر دولية عامة وخاصة، ويتجاوز المقاييس التقليدية للابتكار منذ أن جرى توسيع تعريف الابتكار.

ويُحسب مؤشر الابتكار العالمي 2024 كمتوسط لمؤشرين فرعيين. إذ يقيس المؤشر الفرعي لمدخلات الابتكار عناصر الاقتصاد التي تمكِّن وتسهِّل الأنشطة الابتكارية، وهي ما يمكن جمعه في الركائز الخمس التالية: (1) المؤسسات، (2) ورأس المال البشري والبحوث، (3) والبنية التحتية، (4) وتطور السوق، (5) وتطور الأعمال. أما المؤشر الفرعي لمخرجات الابتكار، فيرصد النتائج الفعلية للأنشطة الابتكارية في الاقتصاد، وينقسم إلى ركيزتين، هما: (6) مخرجات المعرفة والتكنولوجيا (7) والمخرجات الإبداعية.

ويتاح ملف تعريفي لكل اقتصاد، يُسجَّل فيه أداء هذا الاقتصاد في كل المؤشرات. وتلقي الملفات التعريفية – التي باتت أيضاً متاحة في نسق تفاعلي على الإنترنت، من خلال أحدث النظم الإيكولوجية للابتكار في مؤشر الابتكار العالمي ومستكشف البيانات 2024 – الضوء على مواطن القوة والضعف النسبية للاقتصاد في مجال الابتكار.

ويخضع مؤشر الابتكار العالمي لتدقيق إحصائي مستقل يجريه مركز الاختصاص المعني بالمؤشرات المركبة ولوحات النتائج التابع للمركز المشترك للبحوث في المفوضية الأوروبية.

والشكل التالي يوضح مدخلات ومخرجات الابتكار.

الشكل رقم (15): مؤشرات الابتكار العالمي

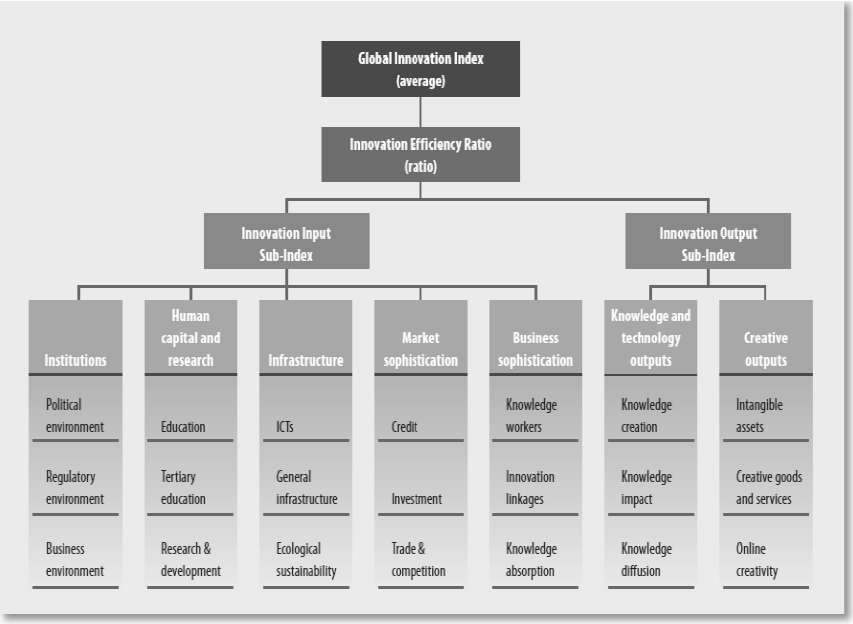

Source: Cornell University, Insead and The World Property Organization (WIPO), The Global Innovation Index 2018 Geneva, Switzerland, 2018,P 16.

وهذه أهم نتائج مؤشر الابتكار العالمي لعام 2024[35]:

تعد سويسرا والسويد والولايات المتحدة وسنغافورة والمملكة المتحدة أكثر الاقتصاديات ابتكارا في العالم، في حين أن الصين وتركيا والهند وفيتنام والفلبين هي أسرع الاقتصاديات صعودا لمدة 10 سنوات، وفقا لمؤشر الويبو العالمي للابتكار لعام 2024(GII)، الذي يظهر تراجعا في نشاط رأس المال الاستثماري وتمويل البحث والتطوير ومؤشرات الاستثمار الأخرى.

ويعد مؤشر الابتكار العالمي، في نسخته الـ17، المورد المرجعي العالمي الذي يرسم اتجاهات الابتكار العالمية لتوجيه واضعي السياسات وقادة الأعمال وغيرهم في إطلاق العنان للإبداع البشري لتحسين الحياة والتصدي للتحديات المشتركة، مثل تغير المناخ. وفي هذا العام، ينظر مؤشر الابتكار العالمي أيضا في "ريادة الأعمال الاجتماعية"، التي تستخدم ممارسات القطاع الخاص من أجل التغيير الاجتماعي الإيجابي.

وتحدد نسخة 2024 تراجعا كبيرا في المؤشرات الرائدة للنشاط الابتكاري المستقبلي ، بما في ذلك انعكاس طفرة 2020–2022 في استثمارات الابتكار. ووسط ارتفاع أسعار الفائدة، انخفض تمويل رأس المال الاستثماري بنحو 40 في المائة في عام 2023 وتراجع النمو في نفقات البحث والتطوير، في حين انخفضت إيداعات البراءات الدولية والنشر العلمي.

شهدنا في عام 2023 انخفاضا في نفقات البحث والتطوير، وانخفاضا في المنشورات العلمية، وتقليصا في استثمارات رأس المال الاستثماري إلى مستويات ما قبل الجائحة". "ومع ذلك ، ظل التقدم التكنولوجي قويا في عام 2023 ، لا سيما

في المجالات المتعلقة بالصحة مثل تسلسل الجينوم ، وكذلك في طاقة الحوسبة والبطاريات الكهربائية. كما تعمق اعتماد التكنولوجيا، خاصة في G5 والروبوتات والسيارات الكهربائية. ويكشف مؤشر الابتكار العالمي لهذا العام أيضا عن اتجاهات إيجابية في المؤشرات الرئيسية، بما في ذلك انخفاض الفقر العالمي وارتفاع إنتاجية العمل ومتوسط العمر المتوقع.

وفي ترتيب مؤشر الابتكار العالمي الذي يضم أكثر من 130 اقتصادا، وصلت الصين إلى المركز 11 ولا تزال الاقتصاد المتوسط الدخل الوحيد في قائمة أفضل 30 اقتصادا في مؤشر الابتكار العالمي.

وتفوّق ما مجموعه 19 اقتصادا في مجال الابتكار مقارنة بمستوى تنميتها. وشهدت الهند وجمهورية مولدوفا وفيتنام أداء متفوقا في مجال الابتكار لمدة 14 عاما على التوالي.

وفي السنوات الأخيرة، صعدت المملكة العربية السعودية وقطر والبرازيل وإندونيسيا وموريشيوس وباكستان أكثر من غيرها في مؤشر الابتكار العالمي (حسب ترتيبها). وحافظت إندونيسيا وباكستان وأوزبكستان على أدائها المتفوق للسنة الثالثة والبرازيل للسنة الرابعة على التوالي.

في الويبو، نرى اهتماما متزايدا بالابتكار من جميع أنحاء العالم. ويدرك عدد متزايد من البلدان أن إطلاق العنان لإمكانات الابتكار لدى شعوبها أمر بالغ الأهمية للنمو والتنمية، فضلا عن التصدي للتحديات المحلية والعالمية. والتحدي الذي يواجه صانعو السياسات يمكن في كيفية بناء نظام إيكولوجي حيوي للابتكار يساعد على الفكرة الرائعة على إحداث الأثر الفعلي بالترتيب العام لمؤشر الابتكار العالمي.

يطرح التركيز المواضيعي لمؤشر الابتكار العالمي 2024 السؤال التالي: هل ريادة الأعمال الاجتماعية آخذة في الارتفاع؟ ما الذي يتطلبه الأمر لريادة الأعمال الاجتماعية لتحفيز الابتكار التحويلي والتأثير المجتمعي؟

يسلط مؤشر الابتكار العالمي لهذا العام الضوء على الأهمية المتزايدة ل "ريادة الأعمال الاجتماعية"، وهي مصدر حاسم للابتكار غالبا ما يتجاهله صانعو السياسات، وخبراء الاقتصاد في مجال الابتكار، ووكالات التنمية، ومؤسسات التمويل.

تجمع ريادة الأعمال الاجتماعية بين ممارسات الأعمال والأهداف الاجتماعية لمعالجة بعض التحديات الاجتماعية والبيئية الأكثر إلحاحا في العالم – مثل خلق فرص العمل وتوفير التعليم وتحسين البنية التحتية وتطوير حلول مستدامة مصممة خصيصا للاحتياجات المحلية.

ومع ذلك، فإن تحقيق الإمكانات الكاملة لريادة الأعمال الاجتماعية يتطلب نظاما بيئيا داعما، بما في ذلك الأطر التنظيمية والقانونية، وآليات التمويل، وبرامج التدريب للتعرف على رواد الأعمال الاجتماعيين ودعمهم.

وقد جمع مؤشر الابتكار العالمي 2024 بين التحليلات وتوجيه السياسات من الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال ريادة الأعمال الاجتماعية، مثل مركز سكول لريادة الأعمال الاجتماعية في جامعة أكسفورد، ومؤسسة شواب لريادة الأعمال الاجتماعية، وكاتاليست 2030، إلى جانب كبار رواد الأعمال الاجتماعيين وخبراء الابتكار.

وسلطوا الضوء على الروابط غير المستكشفة بين الابتكار وريادة الأعمال الاجتماعية، مما يجعل ريادة الأعمال الاجتماعية جزءا بارزا من الحوار الدولي بشأن التنمية وسياسات الابتكار، ومجال متزايد من الاهتمام بالتعاون العابر للحدود.

ومن بين النتائج الرئيسية التي توصل إليها مؤشر الابتكار العالمي:

بعد طفرة بين عامي 2020 و2022، شهدت المنشورات العلمية ورأس المال الاستثماري وإيداعات البراءات الدولية تراجعا في عام 2023، وتباطأت نفقات البحث والتطوير.

انخفض رأس المال المخاطر والمنشورات العلمية بشكل حاد إلى مستويات ما قبل الجائحة، مع تأثير واضح على المناطق الناشئة مثل أمريكا اللاتينية وأفريقيا.

وفي انعكاس لتدهور أجواء تمويل المخاطر، انخفضت قيمة استثمارات رأس المال المخاطر بشكل حاد من المستويات المرتفعة بشكل استثنائي لعام 2021، مع انخفاض بنسبة 36 في المائة في عام 2022 تلاه انخفاض إضافي بنسبة 39 في المائة في عام 2023.

انخفض عدد صفقات رأس المال المغامر، حيث شهد تراجعا بنسبة 9.5 في المائة في عام 2023.

شهدت إيداعات البراءات الدولية انخفاضا بنسبة 1.8 في المائة في عام 2023، مسجلا أول انخفاض من نوعه منذ عام 2009.

شهد البحث والتطوير العالمي نموا بمعدل 5٪ في عام 2022 – بانخفاض طفيف عن عام 2021 – ولكن من المتوقع أن يتباطأ إلى 3٪ في عام 2023 بالقيمة الحقيقية.

في عام 2023 ، ارتفع إنفاق الشركات التي تمثل أكبر المستثمرين في البحث والتطوير بنحو 6 في المائة بالقيمة الحقيقية. ويتأخر هذا عن معدل النمو طويل الأجل على مدى السنوات العشر الماضية (حوالي 8 في المائة) وينخفض من ذروته بين 10–15 في المائة بين 2019–2021، وعن معدلات النمو قبل الجائحة.

تستمر التكنولوجيا في التقدم بسرعة ، لا سيما في المجالات المتعلقة بالصحة وقوة الحوسبة. يتزايد اعتماد التكنولوجيا أيضا ، لا سيما في G-5 مع زيادة تقارب 25 في المائة في التغطية في عام 2022 ، والروبوتات، والمركبات الكهربائية (EVs) –حيث زاد المخزون العالمي من المركبات الكهربائية بنسبة 54 في المائة في عام 2022.

ومع ذلك، كان التقدم في التقنيات الخضراء في العام الماضي أبطأ من المتوسط خلال العقد ، مما يسلط الضوء على صعوبة تقليل استهلاك الطاقة لأجهزة الكمبيوتر العملاقة والحفاظ على انخفاض أسعار البطاريات الكهربائية.

– التوزيع الإقليمي للقادة العالميين في مجال الابتكار في عام2024:

- **أمريكا الشمالية:**

الولايات المتحدة مستقرة في المرتبة 3. وهي تسجل أفضل النتائج في العالم في تسعة من أصل 78 مؤشرا للابتكار في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2024، بما في ذلك مؤشرات المستثمرين العالميين في مجال البحث والتطوير من الشركات، وتقييم وحيد القرن، وكثافة الأصول غير الملموسة، وجودة جامعاتها، وتأثير منشوراتها العلمية(H-index) ، والإنفاق على البرمجيات، وإيرادات الملكية الفكرية.

تقدمت كندا إلى المرتبة 14، وهو أفضل ترتيب لها منذ عام 2014. وهي رائدة في رأس المال الاستثماري المتلقي والتحالفات الاستراتيجية، بينما تحتل أيضا المرتبة الأولى في أفضل 10 لتعاونها في مجال البحث والتطوير بين الجامعة والصناعة، والباحثين العاملين في القطاع الخاص ومدفوعات الملكية الفكرية.

- **أوروبا:**

لا تزال أوروبا تستضيف أكبر عدد من قادة الابتكار بين أفضل 25 – 15 في المجموع، مع سبعة من بين أفضل 10. ومن بين 39 اقتصادا أوروبيا تمت تغطيتها، تقدمت تسعة اقتصاديات فقط في الترتيب هذا العام (أقل ب 10 اقتصاديات من العام الماضي): وهي النمسا (المرتبة 17) وأيرلندا (المرتبة 19) ولوكسمبورغ (المرتبة 20) وإسبانيا (المرتبة 28) والجمهورية التشيكية (المرتبة 30) وبولندا (المرتبة 40) وكرواتيا (المرتبة 43) وصربيا (المرتبة 52) والجبل الأسود (المرتبة 65).

من بين الاقتصاديات التي تتحسن، تتفوق النمسا في تنويع الصناعة المحلية ، وتعقيد الإنتاج والتصدير ، ونفقات البحث والتطوير ، والمنشورات المشتركة بين البحوث العامة والصناعة. تتأثر أيرلندا جزئيا بالوجود القوي للشركات الأجنبية متعددة الجنسيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحتل المرتبة الأولى عالميا في صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومدفوعات IP وتحتل المرتبة الأولى في المراكز الثلاثة الأولى لكثافة أصولها غير الملموسة. وتحقق إسبانيا أداء طيبا في الإنفاق على البرمجيات، والتصاميم الصناعية، والمستثمرين العالميين في مجال البحث والتطوير من الشركات.

تقترب صربيا من أفضل 50 دولة بأداء قوي في تنويع الصناعة المحلية ، وصادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والمقالات العلمية والتقنية ، وصادرات الخدمات الثقافية والإبداعية.

- **جنوب شرق آسيا وشرق آسيا وأوقيانوسيا:**

سبعة اقتصادات في جنوب شرق آسيا وشرق آسيا وأوقيانوسيا (SEAO) هي الرائدة عالميا في مجال الابتكار – بزيادة واحدة عن عام 2023 – وهي سنغافورة

(المرتبة 4) وجمهورية كوريا (المرتبة 6) والصين (المرتبة 11) واليابان (المرتبة 13) وهونغ كونغ والصين (المرتبة 18) وأستراليا (المرتبة 23) ونيوزيلندا (المرتبة 25)، والتي تقدمت مرتبتين.

شهد أحد عشر اقتصادا في منطقة جنوب شرق آسيا (من أصل 17 اقتصادا مغطاة) تحسنا في الترتيب هذا العام ،حيث حققت إندونيسيا (المرتبة 54) أكبر تقدم ودخلت قائمة أفضل 60 اقتصادا. تتفوق إندونيسيا في التعاون بين الجامعات والصناعة في مجال البحث والتطوير ، واستقرار السياسات لممارسة الأعمال التجارية وكثافة الأصول غير الملموسة.

تصعد الفلبين ثلاث مراتب لتصل إلى المركز 53. هذا العام حققت أيضا rd3 موقف في مجموعة الدخل المتوسط الأدنى. ومن المجالات البارزة التي تتفوق فيها المؤشرات المتصلة بالتجارة، بما في ذلك صادرات التكنولوجيا الفائقة (1st) عالميا، وواردات التكنولوجيا العالية، وصادرات السلع الإبداعية، وصادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما حققت تقدما، وإن كان بمستويات أقل، في الأصول غير الملموسة، وذلك بفضل قيمة علامتها التجارية العالمية القوية – وكثافة الأصول غير الملموسة لشركاتها.

وتواصل تايلاند (المرتبة 41) وفييتنام (المرتبة 44) إحراز تقدم نحو المراكز الـ 40 الأولى. كما تقدمت ماليزيا (المرتبة 33) ومنغوليا (المرتبة 67) في الترتيب.

- **وسط وجنوب آسيا:**

في وسط وجنوب آسيا، تواصل الهند (المرتبة 39) الصدارة، متقدمة مركزا واحدا. وتأتي جمهورية إيران الإسلامية (المرتبة 64، بانخفاض مرتبتين) في المرتبة الثانية، تليها كازاخستان (المرتبة 78). أوزبكستان (83) تحتفظ بموقعها 4 داخل المنطقة.

وتتصدر الهند مجموعة الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل. وهي تحمل الرقم القياسي للأداء المتفوق في مجال الابتكار للعام ال 14 على التوالي. تكمن نقاط قوة الهند في المؤشرات الرئيسية مثل صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) في st1، على مستوى العالم (، ورأس المال الاستثماري المتلقي وكثافة الأصول غير الملموسة. كما تؤمن شركات يونيكورن الهندية البلاد المرتبة 8 عالميا.

تتفوق كازاخستان في الخدمات الحكومية عبر الإنترنت ونماذج المنفعة والمشاركة الإلكترونية وسياسات وثقافة ريادة الأعمال.

وبالإضافة إلى الهند وكازاخستان، تقدمت ثلاثة اقتصاديات أخرى في المنطقة في الترتيب: سريلانكا (المرتبة 89) وقيرغيزستان (المرتبة 99) وطاجيكستان (المرتبة 107). وحافظت باكستان (المرتبة 91) وأوزبكستان على مكانتهما كأداء متفوق للعام الثالث على التوالي. كما تضع باكستان نفسها بين الاقتصاديات التي أظهرت أكبر صعود في مؤشر الابتكار العالمي على مدى السنوات الخمس الماضية.

ومن منظور طويل الأجل، حققت جميع اقتصاديات المنطقة تقدما مستداما في ترتيبها على مدى العقد الماضي. وقد حققت أوزبكستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان والهند أكبر قدر من التقدم بهذا الترتيب.

- **شمال أفريقيا وغرب آسيا:**

جاءت قبرص في (المرتبة 27) والإمارات العربية المتحدة (المرتبة 32) وتركيا (المرتبة 37) تصنيفات الابتكار لهذه المنطقة، حيث أنها تواصل المضي قدما، وتكتسب رتبتين. كما أنه يأخذ المركز 3بين مجموعة الدخل المتوسط الأعلى. تبرز تركيا في مجالات مختلفة: فهي تحتل المرتبة 1 عالميا في العلامات التجارية والتصاميم الصناعية، والمرتبة 9 في كثافة الأصول غير الملموسة – وكلها تظهر تحسنا هذا العام.

تتقدم المملكة العربية السعودية (المرتبة 47) وقطر (المرتبة 49) مركزا واحدا لكل منهما، مما يعزز مراكزهما في قائمة أفضل 50 دولة. وانتقلت جورجيا إلى المرتبة 57، تليها أرمينيا (المرتبة 63) والمغرب (المرتبة 66).

يحتل المغرب المرتبة 1 عالميا في التصاميم الصناعية وهو ضمن الـ30 الأولى في الإنفاق على التعليم وكثافة الأصول غير الملموسة وتكوين رأس المال الإجمالي والتصنيع عالي التقنية والعلامات التجارية.

- **أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:**

في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ظلت أعلى 3 دول إقليمية دون تغيير: البرازيل (50) تحتفظ بالمركز الأول، تليها تشيلي (51) والمكسيك (56). وتحسن شيلي والمكسيك مراكزهما برتبة واحدة ومرتبتين على التوالي.

وتحتل شيلي المراكز العليا في الالتحاق بالتعليم العالي، والقيمة السوقية، وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. تأتي المكسيك في المرتبة الأولى في التجارة ومؤشرات التكنولوجيا الفائقة ، بما في ذلك صادرات السلع الإبداعية وصادرات التكنولوجيا الفائقة وواردات التكنولوجيا الفائقة وتصنيع التكنولوجيا الفائقة.

كما حسنت سبعة اقتصادات إضافية في المنطقة ترتيبها: كولومبيا (المرتبة 61) وباراغواي (المرتبة 93) وأوروغواي (المرتبة 62) وكوستاريكا (المرتبة 70) وبيرو (المرتبة 75) وبنما (المرتبة 82) وهندوراس (المرتبة 114).

تحتل كولومبيا المرتبة 18 عالميا في تقييم شركات يونيكورن كما أنها رائدة في مدفوعات IP وواردات التكنولوجيا الفائقة.

وتنضم بربادوس من جديد إلى مؤشر الابتكار العالمي في عام 2024 في المركز 77، وتتصدر عالميا (المرتبة الأولى) في أسر البراءات وبراءات معاهدة الويبو بشأن البراءات ومعاهدة التعاون بشأن البراءات، وتحتل المرتبة 20 الأولى في البراءات حسب المنشأ ومتلقي رأس المال المغامر. وفي هذا العام، تواصل البرازيل وجامايكا (المرتبة 79) أداءهما فوق التوقعات بالنسبة لمستوى تنميتهما.

- **أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى:**

في أفريقيا جنوب الصحراء، تتصدر موريشيوس (المرتبة 55) المنطقة، تليها جنوب أفريقيا (المرتبة 69) وبوتسوانا (المرتبة 87) وكابو فيردي (المرتبة 90) والسنغال (المرتبة 92). وتقدمت ثمانية من اقتصاديات المنطقة في ترتيب مؤشر الابتكار العالمي، بما في ذلك موريشيوس وكابو فيردي والسنغال وكينيا (المرتبة 96) وزامبيا (المرتبة 116) وبنن (المرتبة 119) وموريتانيا (المرتبة 126) وبوروندي (المرتبة 127).

موريشيوس الرائدة في جميع أنحاء العالم في VC تلقى (1) وتحتل المرتبة 2 في مستثمري .VC تحتل كابو فيردي المرتبة 1 في إجمالي تكوين رأس المال، بينما تؤدي جنوب إفريقيا أداء جيدا في واردات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقيمة العلامة التجارية العالمية. وتتفوق السنغال في إجمالي تكوين رأس المال، وتقييم يونيكورن، والقروض المقدمة من مؤسسات التمويل الصغير، وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ورأس المال المغامر الذي تم تلقيه.

كينيا تكسب 4 مراتب وتحقّق أداء جيدا في متلقي رأس المال الاستثماري ونماذج المرافق وصادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونمو

إنتاجية العمل. وحققت مدغشقر (المرتبة 110) أداء جيدا في مجال التصاميم الصناعية والعلامات التجارية، وكلاهما شهد تحسنا هذا العام.

كما شهدت بوروندي ومدغشقر ورواندا (المرتبة 104) والسنغال وجنوب أفريقيا أداء متفوقا في الابتكار هذا العام، حيث استمرت فترة الأداء المفرط في رواندا لأطول فترة بواقع 12 عاما. وتتصدر رواندا مجموعة البلدان المنخفضة الدخل، تليها مدغشقر وتوغو (المرتبة 117).

وتظهر نتائج أكبر 100 تجمع عالمي للعلوم والتكنولوجيا أن أكبر خمس تجمعات في العالم تقع جميعها في شرق آسيا. طوكيو-يوكوهاما (اليابان) هي أكبر مجموعة للعلوم والتكنولوجيا على مستوى العالم. كامبريدج (المملكة المتحدة) هي المجموعة الأكثر كثافة في العلوم والتكنولوجيا بالنسبة للكثافة السكانية.

2- مؤشرات الاتحاد الدولي للاتصالات:

يعتبر الاتحاد الدولي للاتصالات[36] أحد المنظمات المتخصصة في الأمم المتحدة، وقد أظهرت الإحصائيات استمرار النمو في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إن حوالي ثلث سكان العالم "حوالى 2.6 مليار شخص" ير متصلين بالأنترنت بينما هناك حوالى 5.5 مليار شخص متصلون بالأنترنت في عام 2024 بزيادة قدرها 227 مليون فرد مقارنة بعام 2023.

وأضاف في تقرير أصدره اليوم في جنيف أنه رغم استمرار ارتفاع استخدام الانترنت على مستوى العالم لكن الفجوات لا تزال قائمة نتيجة تعقيدات في الوصول إلى المجتمعات في البلدان ذات الدخل المنخفض.

وقالت دورين بوجدان مارتن الأمينة العامة للاتحاد الدولي للاتصالات إن تقرير الحقائق والأرقام 2024 هو قصة عن واقعين رقميين بين البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المنخفض وأن الفجوات الصارخة في مؤشرات الاتصال الحرجة تقطع الطريق على الأشخاص الأكثر ضعفا عن الوصول الى المعلومات والتعليم وفرص العمل عبر الأنترنت.

وكشف التقرير عن أن استخدام الانترنت يظل مرتبطا بمستوى التنمية وتوقع أن يستخدم 93 ٪ من السكان فى البلدان ذات الدخل المرتفع الانترنت في عام 2024 في حين يقدر أن 27 ٪ فقط من السكان في البلدان ذات الدخل المنخفض متصلون بالأنترنت.

ولفت التقرير إلى أن تحديات الاتصال بالشبكة الالكترونية تظل قائمة أيضا في البلدان الأقل نموا حيث يقدر أن 35 ٪ فقط من السكان متصلون بالأنترنت وفي البلدان النامية غير الساحلية حيث لا يتجاوز عدد المتصلين بالأنترنت 39 ٪ فقط.

و في المجمل فإن عدد الأشخاص الذين لن يكونوا متصلين بالأنترنت في عام 2024 يقدر بحوالي 2.6 مليار شخص ما يمثل 32 ٪ من سكان العالم. وأكد كوزماسلاكيسونزافازافا مدير مكتب تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي أن العالم يتجه ببطء نحو الوصول الشامل في وقت ينبغي له أن يتسارع.

وأشار إلى أن العالم يتحرك ببطء نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في استخدام الانترنت حيث تشير التقديرات إلى أن 70 ٪ من الرجال يستخدمون الانترنت في جميع أنحاء العالم في عام 2024.

أفاد التقرير بأن الوصول إلى الانترنت لا يزال أرخص ولكن القدرة على تحمل التكاليف لا تزال تشكل تحديا

وتوقع التقرير أن تصل تغطية الجيل الخامس إلى 51 ٪ من سكان العالم في عام 2024 مع وجود تفاوتات كبيرة بين البلدان ذات الدخل المرتفع والمنخفض[37].

سجلت بلدان مجلس التعاون الخليجي مفاجأة على صعيد مؤشر تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات لعامي 2023 و2024، بتفوقها على معظم البلدان المتقدمة.[38]

ففي عام 2024، جاءت الكويت في المرتبة الأولى عالمياً وعربياً، تلتها قطر الثانية عربياً والرابعة عالمياً، ثم البحرين الثالثة عربياً والسادسة عالمياً، ثم الإمارات الرابعة عربياً والسابعة عالمياً. أما السعودية فجاءت خامسة عربياً والمرتبة 14 عالمياً، بينما احتلت عُمان المرتبة السادسة عربياً والمرتبة 36 عالمياً.

ويرصد الاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة مستوى تطور توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان العالم، ويقارنها سنوياً عبر مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT Development Index) المُرَكّب. وقد نشر الاتحاد هذا المؤشر بين عامي 2009 و2017، ثم أوقفه عام 2018 بسبب مشكلات تتعلق بالجودة وتوافر البيانات. وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2022، قرر إعادة استخدام هذا المؤشر بعد اعتماد منهجية جديدة. وتم نشر إصدارة جديدة منه في الشهر الأخير من 2023.

وفي يونيو/ حزيران الماضي، نشر الاتحاد الدولي للاتصالات إصدارة عام 2024 التي بينت إحراز تقدم في قدرات معظم البلدان على الاتصال بالإنترنت في

ظل ظروف مثالية، وبتكلفة معقولة. وقرر وبموجب القرار 131، ألا يتم ذكر ترتيب بلدان العالم بهذا المؤشر، وهو سلوك غريب نظراً لأن الاتحاد يوفر ملف إكسل يتضمن جميع النتائج بما فيها قيمة المؤشر الإجمالي، مما يسمح لكل من ينزل هذا الملف بتصنيف البلدان وبيان ترتيبها عالمياً بسهولة.

وربما يعود ذلك إلى أن التعريفات التي تستخدمها بلدان العالم ليست موحدة بالقدر الكافي لتوفير مقارنات عادلة من جهة، أو لأن معظم البيانات يتم الحصول عليها من جهات رسمية، ولا تتم مراجعتها من قبل جهات مستقلة، من جهة أخرى. لكن هذا ينطبق على معظم المؤشرات الأخرى التي تصدرها جهات عالمية، بما فيها الأمم المتحدة. وربما لعب عامل احتلال بلدان مجلس التعاون الخليجي مراكز متقدمة على معظم البلدان المتطورة، وخاصة احتلال الكويت المرتبة الأولى عالمياً، دوراً في ذلك.

مؤشرات الاتصال الهادف أو ذات المغزى تحسب قيمة مؤشر الاتصال الشامل بإيجاد متوسط مؤشرات الاتصال الشامل. (بيكسلز)

قيمة مؤشر الاتصال الشامل تحسب بإيجاد متوسط مؤشرات الاتصال الشامل (بيكسلز)

مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعام 2024:

يغطي مؤشر تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات لعام 2024 نحو 170 دولة، ويتكون من 9 مؤشرات فرعية تستخدم أداة للقياس المرجعي على المستوى العالمي والإقليمي وعلى مستوى الدولة. وقد تم توزيع هذه المؤشرات تحت ركيزتين هما: 1- مؤشرات الاتصال الشامل وعددها ثلاثة. 2- مؤشرات

الاتصال الهادف أو ذات المغزى وعددها ستة. وتحسب قيمة مؤشر الاتصال الشامل بإيجاد متوسط مؤشرات الاتصال الشامل، وكذلك قيمة مؤشر الاتصال الهادف بإيجاد متوسط قيمة مؤشرات الاتصال الهادف. أما قيمة المؤشر العام النهائي، فتحسب بإيجاد متوسط قيمتي مؤشر الاتصال الشامل والاتصال الهادف.

وتتألف مؤشرات الاتصال الشامل مما يلي:

1 – نسبة الأفراد الذين استخدموا الإنترنت خلال الأشهر الثلاثة السابقة من إجمالي السكان (رغم أن الأطفال الصغار جداً لا يتم تضمينهم في هذه الإحصائية، إلا أن التعريف لا يوضح أعمار تلك الفئة المستثناة). وقد أجابت جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي بأن النسبة 100.٪

2 – الأسر التي لديها إمكانية الوصول إلى الإنترنت في المنزل من إجمالي الأسر (التقرير لا يوضح ما إذا كانت المنازل التي يقيم فيها عمال ولا يتوفر فيها الإنترنت للجميع تدخل ضمن هذا التعريف أم لا). وجميع بلدان مجلس التعاون الخليجي أجابت بأن النسبة كذلك 100.٪

3 – عدد اشتراكات النطاق العريض (مثل جي3، جي4، جي5) النشطة عبر الهاتف المحمول والأجهزة المتنقلة، لكل 100 نسمة من السكان. والمقصود بالنشطة أي تلك التي استخدمت مرة واحدة على الأقل خلال الأشهر الثلاثة السابقة. وقد أجابت كل من الكويت وقطر والبحرين والإمارات بأن النسبة 100٪، بينما قالت السعودية إنها 84٪، وعمان أشارت إلى 77.3٪

نالت الكويت علامة 100 بالمائة، وقطر 79.4 بالمائة، والبحرين 92.7 بالمائة عن حركة مرور الإنترنت عبر النطاق العريض عبر الأجهزة المحمولة لكل اشتراك.

الكويت (100٪) وقطر (79.4٪) والبحرين (92.7 ٪) عن حركة مرور الإنترنت عبر النطاق العريض عبر الأجهزة المحمولة لكل اشتراك (غيتي إيميجز)

وتتألف مؤشرات الاتصال الهادف (ذات المغزى) مما يلي:

1 – النسبة المئوية للسكان الذين تغطيهم شبكة الهاتف المحمول "جي4/ إل تي إي (4G/LTE)" أو جي3 على الأقل من إجمالي السكان، مع العلم أن "جي4/ إل تي إي" تقنية متقدمة ضمن الجيل الرابع. وقد أجابت كل من الكويت والبحرين والسعودية أن التغطية فيها تشمل 100٪ من السكان، بينما قالت كل من قطر والإمارات إنها 99.9٪، وعمان 99.4..٪

2 – حركة مرور الإنترنت عبر النطاق العريض عبر الأجهزة المحمولة لكل اشتراك (غيغابايت) حيث يتم حساب المؤشر عن طريق قسمة حركة مرور الإنترنت عبر النطاق العريض المحمول (داخل الدولة) على عدد اشتراكات النطاق العريض النشطة عبر الأجهزة المحمولة. ووفق إجابات دول مجلس التعاون الخليجي الخاصة بهذا المؤشر نالت الكويت علامة 100٪، وقطر 79.4٪، والبحرين 92.7٪، والإمارات 74.3٪، والسعودية 97.2٪، وعمان 69.2..٪

3 – حركة مرور الإنترنت عبر النطاق العريض الثابت لكل اشتراك (غيغابايت). ووفق إجابات دول مجلس التعاون الخليجي الخاصة بهذا المؤشر نالت

الكويت علامة 100٪، وقطر 97.6٪، والبحرين 87.3٪، والإمارات 95.5٪، والسعودية 96٪، وعمان 90.5..٪

4 – سعر سلة استهلاك البيانات والصوت المحمول ذات الاستهلاك المرتفع (كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للفرد). ووفق إجابات دول مجلس التعاون الخليجي الخاصة بهذا المؤشر نالت كل من الكويت وقطر العلامة 100٪، والبحرين 96.6٪، والإمارات 99.8٪، والسعودية 98.3٪، وعمان 95.1..٪

5 – سعر سلة نطاق الانترنت العريض الثابت (كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للفرد). ووفق إجابات دول مجلس التعاون الخليجي الخاصة بهذا المؤشر نالت الكويت علامة 99.4٪، وقطر 96.9٪، والبحرين 93.9٪، والإمارات 100٪، والسعودية 89.3٪، وعمان 91.8..٪

6 – عدد الأفراد الذين يمتلكون هاتفاً محمولاً واحداً على الأقل (مزوداً ببطاقة هاتفية فعالة "إس إم إس (SIM) " من إجمالي عدد السكان (لم يوضح التعريف النطاق العمري لهذا المؤشر. هل المقصود القسم من السكان البالغ أعمارهم 16 وما فوق؟). والسؤال: هل تستخدم جميع البلدان النطاق العمري ذاته؟. وقد أجابت جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي بأن النسبة هي 100..٪

وتجدر الإشارة إلى أن فنلندا احتلت المرتبة الثانية بعد الكويت تلتهما كل من إستونيا وسنغافورة على التوالي، وهونغ كونغ في المرتبة الثامنة تلتها كل من الدانمارك والولايات المتحدة على التوالي.

أحرزت الجزائر تقدما بـ 14 مرتبة في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(IDI) ، وفقا لآخر تقرير صادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات.

فبعد أن كانت تحتل المرتبة 102 سابقا، حلّت الجزائر في المرتبة 88 من بين 169 دولة عضو في الإتحاد، بمعدل قدر بـ 77.8 نقطة ، مُتجاوزة بذلك المعدل الإفريقي (47.4 نقطة)و معدل البلدان العربية (74.5 نقطة) و كذا معدل البلدان المتوسطة الدخل (62 نقطة).

تجدر الإشارة بأن مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يُمثل أهم مؤشر لقياس وتقييم مستوى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول العالم مع المقارنة بينها، يصدره الاتحاد الدولي للاتصالات منذ سنة 2009، وهذه ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 15: مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجزائر مقارنة بمحيطها لعام 2023.

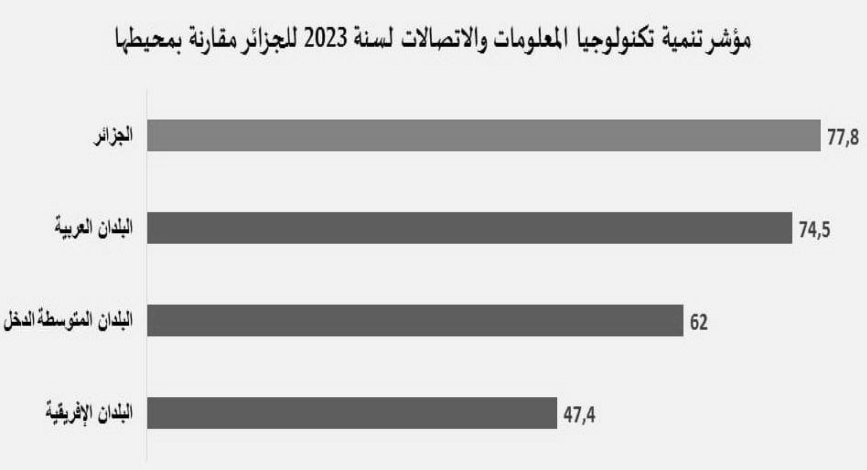

Source: https://www.mpt.gov.dz

وقد وصل عدد اشتراكات الأنترنت الثابت في الجزائر في ديسمبر 2024: 6.23 مليون مشترك، وعدد اشتراكات الهاتف المحمول: 52.22 مليون مشترك، وعدد اشتراكات الأنترنت عبر الهاتف المحمول: 49.26مليون مشترك[39].

3- مؤشر الريادة في إدارة الأعمال:

يصدر هذا المؤشر عن المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية والذي يقع مقره بالولايات المتحدة الأمريكية[40]، وقد أسس هذا المعهد مجموعة من علماء الاقتصاد من أمبريال كوليدج بلندن، بورصة لندن وجامعة بيكس بالمجر، والغرض الرئيسي لهذا المعهد هو إصدار مؤشر يعطي تصنيفا لدول العالم وقد بلغت 137 بلدا عام 2017، ويستند على 14 مؤشر أداء - كالابتكار، المنافسة، رأس المال البشري، شبكة الأعمال، العولمة واستيعاب التكنولوجيا وغيرها- تم قياسها وتقييمها من قبل مجموعة من الخبراء ورواد الأعمال من أرقى المؤسسات الأكاديمية والتمويلية والشركات الكبرى حول العالم،وكانت أفضل دول العالم في مؤشر 2017 الولايات المتحدة الأمريكية ثم سويسرا وبعدها كندا، وقد حلت الجزائر في المركز 80 عالميا والثالثة مغاربيا والثاني عشر عربيا، فيما حلّت تونس في المركز 40 عالميا والأولى مغاربيا، والمغرب 65 عالميا والثانية مغاربيا، وقد سجلت الجزائر معدل تطور مؤشر ريادة الأعمال بالنسبة لفرص المقاولات الناشئة، رأس المال البشري، المنافسة وسيرورة الابتكار.

أما قطر فكانت الأولى عربيا و22 عالميا بعد إزاحتها للإمارات المتحدة التي تدحرجت بـ7 مراكز لتحتل المرتبة 26 عالميا والثانية عربيا.

ويتكون المؤشر العام لريادة الأعمال من المؤشرات الفرعية التالية:

- المؤسساتية.
- رأس المال المخاطر.
- إدراك الفرص.
- تنشئة المهارات.
- قبول المخاطر.
- شبكة الأعمال.
- الدعم الثقافي.
- تأسيس فرص العمل.
- استيعاب التكنولوجيا.
- رأس المال البشري.
- المنافسة.
- ابتكار المنتج.
- النمو المرتفع.
- العولمة.

ويعتمد المؤشر في تصنيفه للبلدان محل الدراسة على ثلاثة معايير رئيسية هي:

- توجهات رواد الأعمال.
- -قدرة رواد الأعمال.

– –تطلعات رواد الأعمال.

كما يتم ترتيب الدولة محل الدراسة في المؤشر على حساب النسبة الإجمالية المتوسطة للمعايير السالفة الذكر من 0 إلى 100، وكلما ارتفعت النسبة المئوية، دلّ ذلك على ارتفاع مستوى ريادة الأعمال فيها، لتحصل على ترتيب مرتفع في المؤشر والعكس صحيح.

وأفضل عشر دول العالم في هذا المؤشر هي:

الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، كندا، بريطانيا، استراليا، الدنمارك، إيسلندا، إيرلندا، السويد وفرنسا.

3 – مؤشر الذكاء الاصطناعي:

تصدر المؤسسات العالمية تقارير سنوية ترصد وتصنّف مؤشرات جاهزية معظم بلدان العالم للذكاء الاصطناعي بما في ذلك الدول العربية[41]. ولتغطية مؤشرات عام 2023، صدرت خمسة تقارير وضعت معظمها الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر في مقدمة البلدان العربية من حيث جاهزيتها للذكاء الاصطناعي، ولهذا سنختارها في هذه الدراسة. هذه التقارير هي :

– مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي الصادر عن "أكسفورد إنسايتس" (Oxford Insights). وضع دولة الإمارات في المرتبة 18عالميا، والمملكة العربية السعودية في المرتبة 29، وقطر في المرتبة 34.

– مؤشر الذكاء الاصطناعي العالمي الصادر عن "تورتويس أنتليجينس" (Tortoise Intelligence). وضع دولة الإمارات في المرتبة 28 عالميا، والسعودية في المرتبة 31، وقطر في المرتبة 42.

– مؤشر الابتكار العالمي الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية "دبليو آي بي أو .(WIPO)"وضع دولة الإمارات في المرتبة 32 عالميا، والسعودية في المرتبة 48، وقطر في المرتبة 50.

– مؤشر تنافسية المواهب العالمي الصادر عن المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال "إنسياد .(INSEAD)"وضع دولة الإمارات في المرتبة 22 عالميا، وقطر في المرتبة 35، والسعودية في المرتبة 48.

– مؤشر الاستعداد لتبني الذكاء الاصطناعي الصادر عن صندوق النقد الدولي "آي إم إف .(IMF)"وضع دولة الإمارات في المرتبة 36 عالميا، والمملكة العربية السعودية في المرتبة 45، وقطر في المرتبة 54.

ترتكز هذه المؤشرات على نوعين من البيانات، هما بيانات رقمية (Hard data) ترتكز على مسوحات وإحصائيات عددية يفترض أن تكون دقيقة وموضوعية، وبيانات طرية تمثل آراء مجموعة أفراد (Soft Data) وترتكز على إجابات من عدة خيارات، وهي أقل دقة من البيانات الرقمية بسبب البعد الذاتي لها المرتبط بمجموعة الأشخاص المختارين للإجابة.

ولفهم طبيعة هذه المؤشرات ومدى دقة قياساتها، سنتناول بالتفصيل أحدثها وهو مؤشر الاستعداد لتبني الذكاء الاصطناعي 2023 الذي أصدره صندوق النقد الدولي "آي إم إف (IMF)"في يونيو/ حزيران الماضي، يصنف هذا المؤشر 174 دولة وفق استعدادها لتبني الذكاء الاصطناعي باستخدام أربعة محاور رئيسية، هي:

- البنية التحتية الرقمية (Digital Infrastructure)

- رأس المال البشري وسياسات سوق العمل

(Human Capital and Labor Market Policies)

- الابتكار والتكامل الاقتصادي

(Innovation and Economic Integration)

- التنظيم والأخلاق المهنية

(Regulation and Ethics)

- الذكاء الاصطناعي التنبؤي (بيكسلز)

Code Projected Over Woman

تضم المحاور الأربعة مجتمعة 29 مؤشرا فرعيا:

المحور الأول:

البنية التحتية الرقمية(Digital Infrastructure) ، ويضم 10 مؤشرات فرعية، 8 منها رقمية و2 تمثل آراء الأفراد، هي:

عدد مستخدمي الإنترنت لكل مئة من السكان (رقمي)، عدد خطوط الهاتف الثابت لكل مئة من السكان (رقمي)، عدد المشتركين في الهاتف المحمول لكل 100 من السكان (رقمي)، عدد اشتراكات النطاق العريض الثابت لكل 100 من السكان (رقمي)، عدد اشتراكات النطاق العريض اللاسلكي لكل 100 من السكان (رقمي)، تكلفة الوصول إلى الإنترنت كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي الشهري للفرد (رقمي)، عدد خوادم الإنترنت الآمنة لكل مليون شخص من السكان (رقمي)، عدد مستخدمي الهاتف المحمول لإجراء العمليات عبر

الإنترنت لكل مئة من السكان البالغة أعمارهم 15 عاما أو أكبر (رقمي)، مستوى موثوقية النظام البريدي (آراء)، جودة البنية التحتية للخدمات الإلكترونية للقطاع العام (آراء).

ملاحظة: جاء الترتيب العالمي للبلدان العربية الثلاثة المختارة في هذا المؤشر كما يلي:

دولة الإمارات 45، المملكة العربية السعودية 51، وقطر 61.

كان من المفترض أن يكون ترتيب هذه البلدان أفضل نظرا للانتشار الواسع للإنترنت والهاتف المحمول فيها، لكن نظرة معمقة تظهر ضعفها في مؤشرين هما: عدد خوادم الإنترنت الآمنة لكل مليون شخص من السكان، وتكلفة الوصول إلى الإنترنت كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي الشهري للفرد. وأدى المؤشر الفرعي لعدد خطوط الهاتف الثابت لكل مئة من السكان إلى تأخر إضافي، وهو مؤشر أعتقد بضرورة حذفه من عملية القياس.

المحور الثاني:

رأس المال البشري وسياسات سوق العمل(Human Capital and Labor Market Policies)، ويضم 11 مؤشرا فرعيا، 3 منها رقمية، و5 تمثل آراء الأفراد، و3 صادرة عن جهات رسمية، هي: مؤشر رأس المال البشري (أي متوسط سنوات الدراسة، سنوات الدراسة المتوقعة، نسبة الالتحاق الإجمالية، نسبة غير الأميين من البالغين) (رقمي)، الإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (متوسط10 سنوات) (رسمي)، مجموعة مهارات الخريجين يقيس

(يقيس جودة وعدالة نظم التعليم) (آراء)، المهارات الرقمية بين السكان النشطين (مثل مهارات الحاسوب والبرمجة وما إلى ذلك) (رقمي).

أضف إلى ذلك عدد خريجي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات كنسبة مئوية من الخريجين في كافة الاختصاصات (متوسط 10 سنوات) (رسمي)، عدد خريجات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (متوسط 10 سنوات، كنسبة مئوية من خريجي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات) (رسمي)، مرونة تحديد الأجور (مركزية أم على مستوى الشركة) (آراء)، الأجور والإنتاجية (أي مدى تحديد الأجور حسب السوق) (آراء)، الحراك الداخلي في سوق العمل (آراء)، جودة سياسات سوق العمل الفعالة (مثل مطابقة المهارات مع الأعمال، إعادة التدريب) (آراء)، الحماية الاجتماعية (نسبة من السكان المشمولين بخطط الحماية الاجتماعية) (رقمي).

ملاحظة: جاء الترتيب العالمي للبلدان العربية الثلاثة المختارة في هذا المؤشر كما يلي: المملكة العربية السعودية 9، دولة الإمارات 34، وقطر 48.

قد يحد وجود 5 مؤشرات فرعية تعتمد على آراء مجموعة غير كبيرة من الأفراد من مصداقية هذا المؤشر، نظرا لأن قيمتها يمكن أن تتغير مع تغيير العينة المختارة.

عندما أعدنا جمع البيانات الطرية (الآراء) في إحدى دول مجلس التعاون الخليجي من خلال مسح آراء مجموعة منتقاة بعناية من قادة الأعمال والأكاديميين ومسؤولين حكوميين رفيعي المستوى، اكتشفنا أن قيمة المؤشرات اختلفت بنسبة 8٪ تقريبا. وأدى ذلك إلى تحول في تصنيف البلد بمقدار 12 مركزا.

إذ إن مؤشر الإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الذي اعتمد بيانات الجهات الرسمية غير متسق زمنيا، إذا أشار إلى أن السعودية أنفقت 5.1٪ من ناتجها المحلي على التعليم عام 2008، ودولة الإمارات أنفقت 3.9٪ عام 2021، وقطر 3.2٪ عام 2020، مما يضعف من مصداقية المؤشر لإدراجه قيما تعود إلى سنوات مختلفة.

المحور الثالث:

الابتكار والتكامل الاقتصادي (Innovation and Economic Integration)، يضم 6 مؤشرات فرعية، واحد يمثل آراء الأفراد، واثنان صادران عن جهات رسمية، واثنان رقميان، وواحد يمثل آراء خبراء.

وهذه المؤشرات هي: الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (رقمي)، الاستعداد للتكنولوجيات الرائدة (نشاط البحث والتطوير المتعلق بالذكاء الاصطناعي- عدد المنشورات العلمية، وعدد براءات الاختراع المتعلقة بالتكنولوجيات الرائدة) (رقمي)، الائتمان المحلي الذي تقدمه المؤسسات المالية للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (رسمي)، متوسط معدل التعريفة الجمركية (رسمي)، الحواجز غير الجمركية (آراء) مثل حرية حركة رأس المال والأشخاص (متوسط ثلاثة مؤشرات: الانفتاح المالي، وضوابط رأسا لمال، وحرية الزيارة للأجانب) (آراء خبراء).

ملاحظة: جاء الترتيب العالمي للدول العربية الثلاث المختارة التي يغطيها هذا التقرير في هذا المؤشر كما يلي: دولة الإمارات 30، قطر57، والمملكة العربية السعودية 76.

يرجع تأخر ترتيب قطر والسعودية في هذا المؤشر إلى عدة عوامل، منها تدني الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمعدلات البلدان المتقدمة التي يتجاوز إنفاق معظمها 3٪. ووفق التقرير، أنفقت قطر على البحث والتطوير عام 2021 نحو 0.68٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أنفقت السعودية عام 2022 نحو 0.46٪ فقط. أما دولة الإمارات فكانت أفضل حالا نسبيّا، إذ أنفقت 1.5٪ عام 2021.

المحور الرابع:

التنظيم والأخلاق المهنية (Regulation and Ethics)، يضم مؤشرين فرعيين يمثلان آراء مجموعتين من الأفراد، هما: قدرة الإطار القانوني على التكيف مع نماذج الأعمال الرقمية (آراء)، مستوى فعالية الحكومة وتوجيهاتها ومساءلتها (آراء).

ملاحظة: جاء الترتيب العالمي للبلدان الثلاثة المختارة في هذا المؤشر كما يلي: دولة الإمارات 30، والسعودية 61، وقطر71. وطبعا يمكن لقيمة هذا المؤشر أن تتغير بنسبة ضئيلة أو كبيرة، مع تغيير المجموعة المستطلعة آراؤها.

تمتلك التقارير الصادرة عن المؤسسات العالمية أهمية كبيرة نظرا لكونها مرجعا للشركات العالمية الراغبة في الاستثمار في البلدان التي تغطيها تلك التقارير، ولهذا من الضروري على كل بلد عربي يرد ضمن هذه التقارير دراسة المؤشرات المرتبطة به، ومعالجة نقاط الضعف التي توردها عنه، والتواصل مع معدي تلك التقارير لتصحيح الأخطاء المحتملة فيها وهي ليست بالقليلة، خاصة فيما يتعلق بالبلدان العربية.

المحور الثامن:

مؤشرات التصنيف الائتماني

لقد ازدهر التصنيف الائتماني وتعددت أنواعه في السنوات العشر الأخيرة من القرن الماضي وحتى الآن، بعد انفتاح الأسواق المالية واندماجها وإصدارها للمنتجات المالية المركبة ذات المخاطر المرتفعة.

1 – تعريف التصنيف الائتماني:

يُعرّف التصنيف الائتماني بأنه عملية تهدف إلى توفير المعلومات والتقييم المستقل بشأن مدى ملاءة المؤسسة المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو جودة الأوراق أو المنتجات المالية.

أما مؤشرات تصنيف الجدارة الائتمانية السيادية فهي مقاييس لتقييم احتمالات (خطر) عدم سداد مقترض لقيمة القرض المستحق عليه، وهي بذلك كغيرها من مؤشرات الجدارة الائتمانية تركز على محاولة تقييم المخاطر التي قد تؤدي إلى عدم الوفاء بالتزامات السداد، وعموما تهتم الحكومات بالحصول على مؤشرات جدارة ائتمانية سيادية عالية حتى تسهل عليها عملية الحصول على قروض من الأسواق المالية العالمية خصوصا من الأسواق ذات الهياكل المؤسسية المستقرة والاستثمارات الواسعة المجالات.

2 – وكالات التصنيف الائتماني:

لقد أصبح هناك العديد من الوكالات المتخصصة في التصنيف الائتماني ومن أبرزها[42]:

- وكالة موديز لخدمة المستثمرين Moody's
- وكالة ستاندر أند بورز Standard&Poor's
- وكالة فيتش للتصنيف Fitch

تضع هذه الوكالات تصنيفا خاصا للمؤسسات، والهدف منه هو توضيح الملاءة المالية للمؤسسات ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية، والتي تكون على عدة مستويات، حيث تتولى كل وكالة تنقيط وضع نظام تصنيف خاص بها على المديين القصير والطويل، وهذه التصنيفات إما تكون ذات بعد استثماري والذي يعني أن المؤسسة تواجه خطرا ائتمانيا مقبولا، أو ذو بعد مضارباتي ومعناه أن المؤسسة تواجه خطر الإفلاس وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها بشكل حقيقي، وتختلف أصناف التنقيط ومعاييره من وكالة إلى أخرى، لكن في الغالب نجد أربعة مستويات لأصناف التنقيط D,C,B,A، وكل مستوى يتضمن مستويات فرعية وسطية فيه.

والجدول التالي يوضح لنا مستويات تنقيط المؤسسات من طرف وكالات التنقيط الثلاثة الأشهر عالميا، والتي تستحوذ على حصة سوقية تعادل 90 ٪.

الجدول رقم (10): مستويات التنقيط المعتمدة على مستوى

أشهر وكالات التنقيط العالمية

Moody's	Standard & Poor's	Fitch Ratings	
Aaa	AAA	AAA	"Prime". Sécurité optimale
Aa1	AA+	AA+	High Grade. Qualité haute
Aa2	AA	AA	
Aa3	AA-	AA-	
A1	A+	A+	Upper Medium Grade. Qualité moyenne
A2	A	A	
A3	A-	A-	
Baa1	BBB+	BBB+	Lower Medium Grade. Qualité moyenne inférieure
Baa2	BBB	BBB	
Baa3	BBB-	BBB-	
Ba1	BB+	BB+	Non Investment Grade. Spéculatif
Ba2	BB	BB	
Ba3	BB-	BB-	
B1	B+	B+	Hautement spéculatif
B2	B	B	
B3	B-	B-	
Caa	CCC+	CCC	Risque substantiel. ne pourra respecter ses engagements que dans des condtions économiques favorables
Ca	CCC		Extrêmement spéculatif
C	CCC-		En retard de paiement, peut être en défaut
/	D	DDD	En défaut

Source https://www.cafedelabourse.com/dossiers/article/comment-fonctionnent-les-agences-de-notation-financiere.

إن هذه الوكالات تمارس نشاطها في تقويم قدرة الدول والمؤسسات المالية على الوفاء بالتزاماتها المالية بصورة دورية فيما يزيد عن 100 دولة، حيث تنتشر فروع هذه الوكالات التي تتمتع بتأثير قوي في عالم المال، واكتسبت ثقة الحكومات والمستثمرين في كثير من بلدان العالم، كما أن لها دورا أساسيا في دعم عنصر الشفافية في الأسواق عن طريق المساهمة في حل مشكلة القصور في كفاءة المعلومات والبيانات بين المقرضين والمقترضين، والمقرضين والمستثمرين لاتخاذ قراراتهم بثقة أكبر، وفي الكشف عن الملاءة المالية وتحديد درجة المخاطر المرتبطة بالشركات من خلال ما تصدره من تصنيفات ائتمانية في شكل درجات ومستويات، وقد تراجعت الجزائر في تصنيف المخاطر من المستوى (س2) إلى المستوى (س3) في مؤشر مؤسسة يولرهيرميس الائتمانية للثلاثي الأول من عام 2018[43]، وتنشر هذه المؤسسة– وهي شركة تأمين رائدة في العالم– في كل ثلاثي تصنيفات المخاطر على مستوى الدول والقطاعات، والهدف من ذلك هو قياس تطور مخاطر عدم دفع المستحقات التجارية.

ولكن بعد حدوث العديد من الأزمات المالية العالمية كأزمة تسعينيات القرن الماضي وأزمة 2008، اُتهمت هذه الوكالات بدخولها كأحد الأطراف المتسببة فيها لعجزها عن منح بعض المؤسسات المالية التقييمات التي تستحقها أو المبالغة في منحها تصنيفات عالية، وهذا ما جعل الكثير من الدول تفكر في إنشاء وكالات تصنيف ائتمانية أخرى مستقلة عن الهيمنة المالية العالمية التي تمارسها بعض الأطراف الفاعلة في النظام الاقتصادي العالمي، ومنها الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، الهيئة الشرعية للرقابة والتصنيف، وكالة التصنيف الماليزية وغيرها.

3 – الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف:

هي وكالة متخصصة في تصنيف المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وقد انطلقت من البحرين عام 2006 وقام بتأسيسها عدد من البنوك الإسلامية ومؤسسات التصنيف الائتماني بقيادة البنك الإسلامي للتنمية، وهدفها خدمة القطاع المالي والمصرفي الإسلامي، وذلك عبر توفير تقويم مستقل عن فعاليات ومنتجات هذا القطاع لمصلحة المستثمرين من مؤسسات وأفراد، وتقدم هذه الوكالة نوعين من التصنيف هما[44]:

– **تصنيف فني ائتماني:** الغاية منه إبراز القوة والملاءة المالية للمصرف الإسلامي ومنتجاته.

– **تصنيف شرعي:** الغرض منه إبراز مدى موافقة المصرف الإسلامي أو منتجاته للمتطلبات الشرعية والتزامه بتوجيهات هيئاته الشرعية.

وهناك وكالة التصنيف الماليزية الخاصة بتصنيف الشركات الإسلامية الماليزية، والهيئة الشرعية للرقابة والتصنيف وهي حديثة التأسيس من طرف الجمعية العمومية للمجلس العام للبنوك الإسلامية بجدة.

المحور التاسع:

مؤشرات متفرقة

سنتطرق إلى مجموعة من المؤشرات، أهمها:

1- مؤشر العولمة:

يصدر المعهد الاقتصادي السويسري، وهو منظّمة رائدة في مجال البحوث الاقتصادية، تقرير مؤشّر (كوف)[45] للعولمة 2018، والذي يصنّف 209 دول على أساس الأبعاد الرئيسية الثلاث للعولمة، وهي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويرتكز التقرير في احتساب مؤشّر العولمة الاقتصادية على التدفقات الماليّة، في حين تشمل العولمة الاجتماعية التواصل بين الأفراد وتدفقات المعلومات والتقارب الثقافي، أما العولمة السياسية فتأخذ في عين الاعتبار عدد السفارات والمنظّمات غير الحكومية الدوليّة، إلى جانب المشاركة في بعثات الأمم المتّحدة لحفظ السلام والعضوية في المنظمات الدوليّة والمعاهدات الدوليّة، وقد علّق التقرير على أنّ درجة العولمة تراجعت بشكل طفيف وذلك بسبب مؤشّر العولمة الاقتصادية، ترافقا مع الركود الذي يشهده مؤشّر العولمة الاجتماعية، وذلك على الرغم من الارتفاع الضئيل في مؤشّر العولمة السياسية.

وقد احتلت المراتب العشرة الأولى في تقرير عام 2020 سويسرا، هولندا، بلجيكا، السويد، المملكة المتحدة، ألمانيا، النمسا، الدنمارك، فنلندا وفرنسا[46].

أما الجزائر فقد جاءت في المركز113 عالميا من مجموع 196 دولة، وتحصلت على علامة 56.15/ 100[47]، وقد كانت في المرتبة 108 سنة 2017[48] رغم أنها حسّنت من العلامة المتحصلة عليها بسبب تقدم الدول الأخرى في هذا المؤشر.

2- مؤشر الحرية الاقتصادية:

هو مؤشر لقياس درجة تدخل الحكومات في الاقتصاد، وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية للأفراد والمجتمع، يصدر عن معهد التراث(هيريتاج)[49] بالتعاون مع صحيفة وول ستريت منذ عام 1995م.

- **مكونات المؤشر:**

يستند المؤشر إلى 10 عوامل هي:

- السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية ووجود حواجز غير جمركية).
- وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات).
- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد.
- السياسة النقدية (معدل التضخم).
- تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر.
- وضع القطاع المصرفي والتمويل.

- مستوى الأجور والأسعار.
- حقوق الملكية الفكرية.
- التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية.
- أنشطة السوق السوداء.

تمنح هذه المكونات العشرة أوزانا متساوية، ويُحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية.

o – دليل المؤشر:

يتم تصنيف الدول حسب الدرجات المتحصل عليها في هذا المؤشر.

- (1–1.95): حرية اقتصادية كاملة.
- (2–2.95): حرية اقتصادية شبه كاملة.
- (3–3.95): حرية اقتصادية ضعيفة.
- (4–5.00): انعدام الحرية الاقتصادية.

وقد شمل مؤشر هيريتاج 180 دولة، احتلت المراكز العشر الأولى فيه عام 2018 الدول التالية حسب الترتيب:

هونغ كونغ، سنغافورة، نيوزنلندا، سويسرا، أستراليا، إيرلندا، أستونيا، بريطانيا، كندا والإمارات المتحدة.

وحلت الجزائر في الرتبة 172 عالميا سنة 2017، بعد أن كانت في المركز 154 عام 2016.

أما في تصنيف مؤشر فيرزر العالمي للحريات الاقتصادية[50] لسنة 2018 فقد حلت الجزائر في المركز159 من أصل 162 دولة شملها التقرير مسجلة تراجعا بـ3 مراتب عن سنة 2017.

3- مؤشر الرخاء العالمي:

تجدر الإشارة إلى أهمية مؤشر الرخاء العالمي وركائزه الأساسية.

o أهمية مؤشر الرخاء العالمي:

يقيس مؤشر الرخاء لعام 2021-الصادر عن معهد ليجاتوم Legatum ببريطانيا- مدى الازدهار في 167 دولة حول العالم ، والتي تحتوي معًا على 99.4٪من سكان العالم، ويشتغل عليه أكثر من 100من الأكاديميين والخبراء في جميع أنحاء العالم من ذوي الخبرة الخاصة، وقد صدر أول مؤشر عام 2007.

وتستخدم بشكل شامل وقياس الوضع الحالي للازدهار بشكل كلي، وكيف تغيرت منذ عام 2010 في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى تتبع أداء الدول حتى الآن، مؤشر الازدهار يوفر الفهرس أيضًا إطارًا لا يُقدر بثمن للدول لتقييم نقاط قوتها وضعفها وهم يرسمون طريقهم للتخلص من جائحة كورونا COVID-19، وسوف يساعدهم على تحديد الخيارات الإستراتيجية التي يجب القيام بها لمزيد من البناء الشامل للمجتمعات والاقتصاديات المفتوحة والأشخاص الذين تم تمكينهم لتحقيق المزيد من مستويات الازدهار.

إن مؤشر Legatum Prosperity هو إطار عمل يقوم بتقييم البلدان لتعزيز ازدهار سكانها، يعكس الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، إنه يرصد نوعية الحياة

ويتجاوز الاقتصاد الكلي التقليدي لقياس ازدهار الدول، والذي يعتمد فقط على مؤشرات الثروة مثل متوسط الدخل للفرد (الناتج المحلي الإجمالي للفرد)، إنه يعيد تحديد طريقة قياس التقدم والازدهار لأغلب دول العالم.

- **ركائز مؤشر الرخاء العالمي:**

يعتمد مؤشر الازدهار على 12 ركيزة و67 دعامة منفصلة العناصر التي تركز على السياسة، ويتم تجميعها في ثلاثة مجالات: ضروري للازدهار - مجتمعات شاملة، اقتصاديات مفتوحة، والأشخاص المتمكنون، وتم استخدام 300 مؤشرًا مختلفًا من أكثر من 71 مصدر بيانات مختلف لإنشاء الفهرس، وهذه ركائز هذا المؤشر[51]:

- **الأمن والسلامة**: يقيس درجة الحرب والصراع والإرهاب والجريمة التي زعزعت استقرار أمن الأفراد، على الفور ومن خلال تأثيرات طويلة الأمد.
- **الحرية الشخصية**: يقيس التقدم نحو الحقوق القانونية والحريات الفردية، والتسامح الاجتماعي.
- **الحوكمة**: يقيس إلى أي مدى توجد الضوابط والقيود على السلطة وما إذا كانت الحكومات تعمل بشكل فعال ودون فساد.
- **رأس المال الاجتماعي**: يقيس قوة الشخصية والعلاقات الاجتماعية والمؤسسية والثقة والأعراف الاجتماعية والمدنية المشاركة في البلاد.
- **بيئة الاستثمار**: يقيس الاستثمارات ومدى حمايتها وسهولة إجراءاتها.

- **شروط المؤسسة**: يقيس مدى تمكن الشركات من بداية النشاطات والتوسعة والمنافسة.
- **البنية التحتية والوصول إلى السوق: يقيس** جودة البنية التحتية التي تُمكن من التجارة، والوصول إلى سوق السلع والخدمات.
- **الجودة الاقتصادية:** يقيس مدى جودة الاقتصاد لتوليد الثروة بشكل مستدام وبالكامل مع مشاركة القوى العاملة.
- **أحوال المعيشة**: يقيس درجة ونوعية الحياة المعقولة من ذوي الخبرة من قبل الجميع، بما في ذلك الموارد المادية والمأوى والخدمات الأساسية والاتصال.
- **ركيزة التعليم**: يقيس التسجيل والنتائج والجودة عبر أربع مراحل من التعليم (ما قبل الابتدائي، الابتدائي، الثانوي، والتعليم العالي)، وكذلك المهارات عند السكان البالغين.
- -**الصحة**: يقيس مدى صحة الناس والحصول على ما يلزم من خدمات للحفاظ على صحة جيدة بما في ذلك النتائج الصحية، النظم الصحية، الأمراض، عوامل الخطر ومعدلات الوفيات.
- **البيئة الطبيعية**: يقيس جوانب البيئة المادية التي لديها تأثير مباشر على الناس في الحياة اليومية والتغيرات التي قد يكون لها تأثير على ازدهار أجيال المستقبل.

o وضع الاقتصاديات الدولية في مؤشر الرخاء العالمي 2021:

إن تسعة من أصل أفضل 10 دول على مؤشر الازدهار لهذا العام، جاءت أوروبية خالصة، لحقتها فقط نيوزيلاندا التي صمدت في وجه جائحة كورونا باقتدار، بينما حافظت على مستويات السلامة الصحية والاقتصادية لمواطنيها واستحقت بجدارة أن تكون ثامن أفضل دول العالم رخاء لهذا العام الصعب.

بينما تصدرت الدنمارك التصنيف للعام الرابع عشر على التوالي منذ صدور المؤشر في 2007، بالتبادل مع الدول الإسكندنافية الثلاثة وسويسرا، وهذا ترتيب أفضل 10 دول على مؤشر الرفاهية "الرخاء" العالمي في عام 2021.

الجدول رقم (10): ترتيب أفضل 10 دول على مؤشر الرفاهية "الرخاء" العالمي خلال عامي 2020 و2021.

الدول	مؤشر 2020	مؤشر 2021
الدانمارك	1	1
النرويج	2	2
السويد	5	3
فنلندا	4	4
سويسرا	3	5
هولندا	6	6
لكسمبورغ	7	7

نيوزلندا	8	8
ألمانيا	9	9
إيسلندا	10	10

Source: Legatum institute, Prosperity index 2021, London, 2021, P11.

من خلال مؤشر الرخاء لعام 2021 نلاحظ ما يلي:

في العقد السابق لـ COVID-19 ارتفع الرخاء العالمي بشكل مستمر، مدفوعًا بتجربة الأشخاص الحية التي تتحسن من خلال اقتصاديات أكثر انفتاحًا، لقد استمر الازدهار العالمي في الارتفاع عامًا بعد عام، ووقف في أعلى مستوى له على الإطلاق في عام 2021، كما تحسنت جميع المناطق السبع في العالم، من بين 167 دولة في المؤشر شهدت 147 دولة تحسنًا في ازدهارها خلال هذه الفترة.

- **تغير درجة الرخاء بين عامي 2010–2021:**

اثنان من أكثر البلدان تحسنا على مدى العقد الماضي من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (كوت ديفوار (المرتبة 120) وتوغو(137))، إن التحسن في كوت ديفوار واسع من خلال اعتماد الحكومة على خطة التنمية الوطنية التي تحدد نطاق الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية المقرر تنفيذها خلال عامي 2016– 2021، ونتيجة لذلك تحسنت الحوكمة بشكل كبير في البلد، مع تحسن 36 رتبة لهذه الركيزة، ويصاحب ذلك زيادة في الثقة في الحكومة، إلا إن تعزيز العقد الاجتماعي الذي نراه في كوت ديفوار هو أبعد من ذلك البلد أيضا فقد، بدأت ترى

ثمار هذه الإصلاحات في اقتصادها، مع ارتفاع إلى المرتبة 28 في مجال الاقتصاديات المفتوحة منذ عام 2010، كما تقدمت 21 مرتبة في تصنيفات الرخاء منذ عام 2010، وتحسنت تجربة الناس المعيشية بسبب التعليم الأفضل والظروف المعيشية في جميع المناطق.

كما تحسنت الصحة في جميع المناطق باستثناء أمريكا الشمالية بما ساهم في زيادة الرخاء العالمي، وذلك نتيجة للتدخلات الوقائية وتحسين أنظمة الرعاية الصحية، نرى أيضًا معدلات الوفيات العالمية تتناقص في جميع المجالات مراحل العمر ومتوسط العمر المتوقع عند سن 60 في ازدياد، ومع ذلك هذه التحسينات الآن مهددة في جميع أنحاء العالم بسبب الوباء، الزيادة في الازدهار العالمي هي أيضًا نتيجة لتحسين التعليم، حيث أن معدلات الالتحاق زاد في كل مرحلة من مراحل نظام التعليم، مع الأطفال بدء بالتعليم مبكرًا والانتهاء لاحقًا بالتعليم العالي على وجه الخصوص، ففي عام 2010 كان 31 ٪ من سكان العالم البالغين مسجلين في التعليم العالي، ولكن هذه النسبة ارتفعت إلى 42٪بحلول عام 2021، وأصبح السكان البالغون أكثر مهارة من العقد السابق على الصعيد العالمي، أكثر من 85٪ من البالغين الآن متعلمون بزيادة 4٪ عن عام 2010، وقامت 150 دولة بتحسين تعليمها.

لقد تحسنت الظروف المعيشية في جميع مناطق العالم، مما ساهم أيضًا في زيادة الرخاء على وجه الخصوص، التخفيضات في الفقر، زيادة فرص الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، إلى جانب زيادة الترابط الرقمي، ومنذ عام 2010 تحسنت الظروف المعيشية لمواطني 152 بلدا، مع أربعة من البلدان الخمسة الأولى الأكثر تحسنًا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ منطقة، شهدت فيتنام (المرتبة 74) أكبر

تحسن مع تقليص معدلات الفقر، فعلى سبيل المثال النسبة المئوية للسكان أن العيش على أقل من 3.20 دولار في اليوم انخفض من حوالي 50 ٪ سنة 2010إلى أقل من 10٪ الآن، والنسبة المئوية التي تعيش على أقلمن 5.50 دولارات أمريكية من حوالي 80٪ من السكان سنة 2010 إلى أقلمن 25٪ الآن، وعلى الرغم من هذا التحسن العالمي الشامل تدهورت الظروف المعيشية في 15 دولة، وذلك لأن الوباء يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر بنسبة تصل إلى 10٪.

لقد أصبحت الاقتصاديات أكثر انفتاحًا بسبب التحسينات التي طرأت على تعزيز البنية التحتية للاتصالات، النقل، حقوق الملكية، حماية أكبر للمستثمرين وزيادة الوصول إلى التمويل. إن توسيع البنية التحتية للاتصالات في جميع أنحاء العالم هو السبب الرئيسي للتحسن في الاقتصاديات المفتوحة على مدار العقد الماضي في جميع البلدان، والحصول على أداء أقوى في قطاع الاتصالات في 2021 مقارنة بعام 2010،وتوسعت تغطية الشبكة العالمية للهواتف النقالة، مع ما يقرب من 90 ٪ من السكان لديهم إمكانات الوصول إلى شبكات 2G أو 3G أو 4G، وأكثر من 50٪ من السكان يستخدمون الأنترنت، مقارنة بـ 23٪ في العقد السابق[52]، وأدت شبكات الاتصال المعززة إلى زيادة إمكانات التجارة والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والترابط الاجتماعي في جميع أنحاء العالم، بطرق لم يكن من الممكن تخيلها منذ جيل مضى،كما مكنت العديد من الأنشطة التجارية من الاستمرار في العمل أثناء عمليات الإغلاق التي فرضتها الحكومات بسبب جائحة كورونا.

إن التحسينات على البنية التحتية للنقل ساهم أيضًا في زيادة انفتاح الاقتصاديات، مع تحسن 124 دولة منذ عام 2010، ويرجع ذلك أساسًا إلى زيادة الاتصال من خلال التحسينات على الطرق والمطارات والشحن، وأدت هذه

التحسينات مجتمعة إلى قيام 160 دولة من أصل 167بالتحسن في ركيزة الوصول إلى الأسواق والبنية التحتية مقارنة بالعقد الماضي.

كما تم إدخال تحسينات على بيئة الاستثمار بالقيام بالعديد من الحمايات الضرورية للمستثمرين مع حماية حقوق الملكية وإنفاذ العقود، كما تحسن التمويل المتاح للأعمال في السنوات الأخيرة، وتطورت بيئة إنشاء الأعمال والتي تقاس بمدى سهولة بدء نشاط تجاري وتنميته مع إمكانية الوصول إلى سوق العمل وتخفيض الكمية من الوقت والجهد الذي تقضيه الشركات في الامتثال للوائح والقوانين كما ساهم التحسن في رأس المال الاجتماعي في زيادة الازدهار العالمي.

وعلى وجه الخصوص عدد من البلدان ذات الكثافة السكانية العالية في المنطقة شهدوا تدهوراً في الحريات الشخصية خلال العام الماضي، بما في ذلك الهند (المرتبة 101) والفلبين (المرتبة 84) وباكستان (المرتبة 138) وبنغلاديش (المرتبة 126)، ويرجع ذلك أساسًا إلى التضييق على حرية تكوين الجمعيات والتجمع والكلام، وشهدت هونغ كونغ (المرتبة18) أكبر تراجع في الحرية الشخصية في المنطقة.

- **مناطق العالم في مؤشر الرخاء العالمي 2021:**

بالتركيز على مناطق العالم في مؤشر الرخاء العالمي لعام 2021 نجد أن هناك تفاوتا في أدائها، فأمريكا الشمالية لا تزال المنطقة الأكثر ازدهارًا، وقد تحسنت قليلاً مما كانت عليه قبل عقد من الزمن، وأوروبا الغربية تظهر الآن مستوى مماثلا من الازدهار تقريبًا، ومع ذلك فقد شهدت كلا المنطقتين تدهورًا طفيفًا في ازدهارها خلال العام الماضي بسبب جائحة كورونا Covid19، أما أوروبا الشرقية، أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ فهي المناطق الأكثر

ازدهارًا على التوالي، أما منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) فقد جاءت في المركز السادس في مؤشر الرخاء العالمي لعام 2021، تليها في الأخير أفريقيا جنوب الصحراء، وهذا الترتيب يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (11): ترتيب مناطق العالم في مؤشر الرخاء العالمي 2021

المناطق	شمال أمريكا	غرب أوروبا	شرق أوروبا	أمريكا اللاتينية ومنطقة الكرايبي	آسيا والمحيط الهادي	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	أفريقيا- جنوب الصحراء
الترتيب	1	2	3	4	5	6	7

Source:https://docs.prosperity.com/8916/3544/3185/Mapping_Regional_Prosperity_-_The_2021_Legatum_Prosperity_Index.pdf.

- **موقع الجزائر في مؤشر الرخاء العالمي 2021:**

قبل التطرق إلى وضع الجزائر وبحكم انتمائها إلى الدول العربية، سنلقي نظرة سريعة عليها حيث تصدرت الدول الخليجية قائمة الدول العربية في مؤشر الرخاء العالمي، فحلت الإمارات في المرتبة الأولى، وفي المركز الـ41 عالمياً، تلتها قطر في المركز الـ46 عالمياً، وكانت البحرين الـ56 عالمياً، والكويت الـ58 عالمياً، وسلطنة عُمان الـ67 عالمياً، وتوسطت التصنيف السنوي كل من السعودية في المركز الـ75 عالمياً والأردن في المرتبة الـ81 والمغرب في المركز الـ91 وتونس في المرتبة الـ96 والجزائر ولبنان في المركزين الـ107 والـ109 على التوالي، فيما تذيل الترتيب العالمي

كل من مصر، جزر القمر، العراق، موريتانيا، ليبيا، سوريا، السودان، الصومال واليمن كأدنى معدلات الرخاء في التصنيف.

والجدول الموالي يظهر ترتيب الدول العربية على مؤشر الرخاء العالمي 2021:

الجدول رقم (12): ترتيب الدول العربية في مؤشر الرخاء العالمي 2021

الدول	الترتيب العالمي
الإمارات المتحدة	41
قطر	46
البحرين	56
الكويت	58
عُمان	67
السعودية	75
الأردن	81
المغرب	91
تونس	96
الجزائر	107
لبنان	109
مصر	121

العراق	141
ليبيا	154
سوريا	158
اليمن	165

Source: Legatum institute, Prosperity index 2021, London, 2021, PP11-19.

من خلال هذا المؤشر وبسبب استمرار عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(MENA) كان التقدم في الازدهار منذ عام 2010 بطيئًا، وأداؤه دون المستوى مقارنة بالمتوسط العالمي، إلا أن هناك بعض التغيرات الإيجابية نوردها فيما يلي:

– تحسن قطاع الاتصالات في أغلب بلدان المنطقة بشكل كبير، فمثلا متوسط عدد اشتراكات النطاق العريض تضاعف أربع مرات تقريبًا في العقد الماضي.

– شهد التعليم أيضًا تحسنًا ثابتًا في جميع أنحاء العالم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع الأردن (المرتبة 97) وكان هذا بسبب التحسن في التعليم العالي، مع معدلات جيدة في الالتحاق بالتعليم حيث زادت المنطقة من 32٪ إلى 44٪ منذ عام 2010، وبلدان أخرى مثل المغرب (المرتبة 91) شهدت تحسنا أيضا،و ارتفع معدل إتمام المرحلة الثانوية في المنطقة من 43٪ إلى 62٪ في نفس الإطار الزمني.

– لكن هناك تدهور كبير في مؤشر الرخاء العالمي 2021 في العديد من بلدان المنطقة بسبب الصراعات التي طال أمدها، مثل تلك الموجودة في سوريا (المرتبة 158) واليمن (المرتبة 165)، فضلاً عن الصراع الكردي التركي في العلاقة بين سوريا، تركيا والعراق، وهذا سبّب الاستمرار في زعزعة استقرار المنطقة، بالإضافة إلى ذلك تضاعف عدد الوفيات بسبب الحروب منذ عام 2010لتصل إلى 90 حالة وفاة لكل مليون شخص.

أما الجزائر فقد حافظت على مركز متأخر في تصنيف مؤشر الرخاء العالمي منذ عام 2010 حتى التصنيف الأخير لعام 2021 الذي حلت فيه في المركز107 من 167 دولة بتحصلها على الدرجة 52.2، وتحصلت على مراكز متأخرة جدا في المؤشرات الفرعية التالية: البيئة الطبيعية، الحرية الشخصية، بيئة الأعمال، جودة الاقتصاد، شروط المؤسسة ورأس المال الاجتماعي بتواجدها في المراتب التالية على الترتيب: 150، 136، 134، 134، 132 و127، وفي المقابل تحصلت على مراكز متوسطة في المؤشرات التالية: شروط المعيشة 74، الصحة81 والتعليم 84.

والجدول التالي يوضح تصنيف الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر الرخاء العالمي 2020.

الجدول رقم (13): تصنيف الجزائر في المؤشرات الفرعية

لمؤشر الرخاء العالمي 2020

المؤشرات الفرعية	**الترتيب**
الأمن والسلامة	58
الحرية الشخصية	136
الحوكمة	114
رأس المال الاجتماعي	127
بيئة الاستثمار	134
شروط المؤسسة	132
البنية التحتية والوصول إلى السوق	98
الجودة الاقتصادية	134
أحوال المعيشة	74
الصحة	81
التعليم	84
البيئة الطبيعية	150

Source:https://docs.prosperity.com/5816/3515/6900/Algeria_2021_Picountryprofile.

أما مؤشر الأمن والسلامة فقد حققت الجزائر قفزة نوعية فيه بتواجدها في المركز 58 عالميا عام 2021، وهذا المؤشر مهم جدا، لأن السلامة والأمن جزء لا يتجزأ من الازدهار، ورفاهية المواطنين تعتمد على السلامة الشخصية، حيث يعيش الأفراد وممتلكاتهم في بيئة آمنة ومستقرة ضرورية لجذب الاستثمار والحفاظ على النمو الاقتصادي.

إن مؤشرات الرفاهية أداة تزود الدول والمجتمعات بمعلومات شاملة وإطار شامل يمكن أن يوجه الخيارات الإستراتيجية التي يجب القيام بها، والتي ستزيد من بناء مجتمعات شاملة مع المزيد من الاقتصاديات المفتوحة، وتحسين تجربة عيش الجميع بدفع مستويات أعلى من الازدهار حول العالم.

من خلال مؤشر الرخاء العالمي لعام 2021 نستخلص النتائج الرئيسية:

1- في العقد الذي سبق تفشي فيروس كوفيد-19، ارتفع الرخاء العالمي بشكل مستمر، مدفوعًا بتحسن التجربة الحية للأشخاص وبواسطة اقتصاديات أكثر انفتاحًا؛

2- تحسنت تجربة الناس المعيشية بسبب التعليم الأفضل وظروف المعيشة في جميع المناطق كما تحسنت الصحة في جميع المناطق؛

3- أصبحت الاقتصاديات أكثر انفتاحا بسبب التحسينات في البنية التحتية للاتصالات والنقل، تعزيز حقوق الملكية، حماية أكبر للمستثمرين وزيادة الوصول إلى التمويل؛

4- التحسن في رأس المال الاجتماعي ساهم أيضا في زيادة الرفاهية العالمية؛

5 – قلة التنافس داخل الأسواق المحلية واتساع نطاق القيود المفروضة على الاستثمار الدولي؛

6 – تتواجد الدول الإسكندنافية والدول الصناعية في صدارة ترتيب مؤشر الرخاء العالمي منذ أول إصدار لهذه التقارير عام 2007 إلى غاية إصدار العام الماضي 2021؛

7 – هناك علاقة قوية بين مستويات التنمية ومؤشر الفساد ومؤشرات الرفاهية الاقتصادية ومنها مؤشر الرخاء العالمي؛

8 – حققت دول الخليج العربي وبالأخص الإمارات العربية المتحدة مراتب متقدمة في هذه المؤشرات أما باقي الدول العربية فمراتبها متأخرة جدا ومنها الجزائر.

على الرغم من التحسن الكبير الذي تشهده أغلب بلدان العالم في مؤشرات الرفاهية العالمية، ومع مواصلة مواجهة التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية لـ COVID-19، توصي هذه الورقة البحثية بالمقترحات التالية:

1 – إشراك المجتمع الذي يتمتع بالحريات الشخصية والديناميكية والابتكار؛

2 – تعزيز حماية المستثمرين والانفتاح على الأسواق المالية الدولية لأن ذلك يُمكن الشركات من البدء والنمو والازدهار وتحقيق نمو اقتصادي مستدام؛

3 – إعطاء الأولوية للتعليم حتى يتمكن الناس من الوصول إليه وتلبية متطلبات سوق العمل في المستقبل؛

4 – حماية أنظمة الرعاية الصحية وبرامج التحصين ودعم الناس وهم يهتمون باحتياجاتهم الصحية؛

5 – الاستفادة من تجارب الدول الرائدة – وبالأخص الدول الإسكندنافية – في هذه المؤشرات الحديثة المهتمة بتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية؛

6 – تقليل الفجوة الكبيرة بين الدول العربية ومنها الجزائر والدول المتقدمة وحتى الناشئة في مؤشرات الرفاهية الاقتصادية، وذلك بتحسين الأداء في المؤشرات الفرعية.

4 – مؤشر السعادة العالمي:

يقوم بإصدار مؤشر السعادة العالمي[53] شبكة الحلول المستدامة التابعة للأمم المتحدة منذ عام 2012، ويجري المسح معهد غالوب، ويتكون من 7 معايير يتفرع عنها 38 مؤشرا، وهذه معايير المؤشر:

- المساعدة الاجتماعية.
- حرية الفرد في اتخاذ القرارات.
- الكرم والعطاء الخيري.
- الصدق والأمانة.
- متوسط العمر المتوقع.
- مستوى الدخل الفردي .
- مستوى الفساد في الدولة.

ومن الجدير بالذكر أن مؤشر السعادة لعام 2020 شمل 153 دولة، كان أسعد 5 دول فيها أوروبية كلها وهي مرتبة على النحو التالي:

فنلندا، الدنمارك، سويسرا، إيسلندا والنرويج.

وأما الدول الأكثر تعاسة في العالم فهي على الترتيب أيضا:

أفغانستان، جنوب السودان، زمبابوي، رواندا وإفريقيا الوسطى.

وبالنسبة للجزائر فقد حلت في المركز 100 عالميا.

تقرير السعادة العالمي 2024:

صدر تقرير السعادة العالمي لهذا العام، ومرة أخرى تصدّرت دول الشمال الأوروبي المراتب الأولى، مع احتفاظ فنلندا بمركز التصنيف الأول للسنة السابعة على التوالي.

ويتضمّن تقرير هذا العام للمرة الأولى، تصنيفات بحسب الفئة العمرية، ويكشف عن تراجع الرضا بين الشباب في بعض أنحاء العالم.

واحتلت الكويت المرتبة الأولى عربيًا والـ13 عالميًا، بينما حلت دولة الإمارات في المركز الثاني عربيًا والـ22 عالميًا، تلتها السعودية في المرتبة الثالثة عربيًا، والـ28 عالميًا (تعرّف في الإنفوغراف أعلاه إلى ترتيب الدول العربية على مؤشر السعادة العالمي).

وتراجعت السعادة بشكل كبير بين الشباب في أمريكا الشمالية، حتى أنّ الشباب هناك حاليًا، أقل سعادة من كبار السن. وساهمت هذه الدرجات المتدنية

بإخراج الولايات المتحدة من قائمة الدول العشرين الأكثر سعادة في القائمة الشاملة، وذلك للمرة الأولى منذ صدور التقرير لأول مرة في عام 2012 .

لكنّ تراجع الولايات المتحدة ودول أخرى في الترتيب العام مردّه أيضاً لتحقيق دول أخرى، خصوصًا في أوروبا الشرقية مكاسب في مجال السعادة .

- **أسعد دول العالم:**

مُنحت فنلندا مجددًا لقب أسعد دولة في العالم، وذلك وفق التقرير السنوي الذي يحتفي باليوم العالمي للسعادة بحسب الأمم المتحدة، والمحدّد في 20 مارس / آذار.

ويعتمد التقرير على بيانات المسح العالمية المستقاة من أشخاص في أكثر من 140 دولة. وتصنّف السعادة في كل دولة بناءً على متوسط تقييمات الحياة الخاصة بها على مدى السنوات الثلاث السابقة، أي بين العامين 2021 و2023. ويُعتبر التقرير بمثابة شراكة بين مؤسسة غالوب، ومركز أكسفورد لأبحاث الرفاهية، وشبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، وهيئة تحرير.

تظهر الصورة العاصمة الفنلندية هلسنكي. وقد حلت فنلندا للمرة السابعة على التوالي على رأس قائمة الدول الأكثر سعادة في العالم.

وفي فنلندا ذات الطقس البارد، حيث تتراقص الأضواء الشمالية شتاء، وتشرق الشمس طوال ليالي الصيف، تتوفر الكثير من الظروف الاجتماعية المناسبة للسعادة.

وقال جون هيليويل، أستاذ الاقتصاد الفخري بكلية فانكوفر للاقتصاد في جامعة كولومبيا البريطانية، والمحرر المؤسس لتقرير السعادة العالمية، إنّ "الاستطلاع طلب من كل مشارك تقييم حياته بالمجمل، والأخذ بعين الاعتبار ما يقدره".

وتابع: "تُعتبر فنلندا غنية جدًا بعناصر مميزة، مثل إعادة المحافظ لأصحابها إذا سقطت في الشارع، وتقديم الناس المساعدة لغيرهم، وتوفر فرص الصحة والتعليم".

وأشار أيضًا إلى أن "المهاجرين في فنلندا سعداء، لذلك هم على استعداد لمشاركتها مع القادمين الجدد".

حلت الدنمارك في المرتبة الثانية بين أسعد دول العالم. وبات مألوفا أن تحل دول الشمال في المراكز العشرة الأولى.

بحث التقرير في ستة متغيرات رئيسية للمساعدة بتفسير تقييمات الحياة :الناتج المحلي الإجمالي للفرد، والدعم الاجتماعي، ومتوسط العمر الصحي، والحرية، والكرم، وتصورات الفساد.

احتفظت أيسلندا بالمرتبة الثالثة في نسخة 2024 من تقرير الدول الأكثر سعادة، وصُنفت دول الشمال الأوروبي المجاورة لفنلندا ضمن مراتب عليا، حيث حلّت الدنمارك في المرتبة الثانية، وأيسلندا في المرتبة الثالثة، والسويد في المرتبة الرابعة. وحلت النرويج في المرتبة السابعة .

وحلّت هولندا بالمرتبة السادسة، ولوكسمبورغ بالمرتبة الثامنة، وسويسرا بالمرتبة التاسعة، وأستراليا بالمرتبة العاشرة.

وتراجعت هولندا مركزا واحدا عن تصنيف 2023، إلى المركز السادس، وخرجت الولايات المتحدة (رقم 23) وألمانيا (رقم 24) من المراكز العشرين الأولى، ومردّ ذلك جزئياً إلى ارتفاع معدلات السعادة بين البلدان الأخرى، خصوصًا في التشيك (رقم 18)، وليتوانيا (رقم 19)، وسلوفينيا (رقم 21)، والمملكة المتحدة (رقم 20).

واحتلت ليتوانيا المرتبة 19 هذا العام ضمن القائمة الشاملة، لكنها تبوأت المركز الأول بين المشاركين الذين تقل أعمارهم عن 30 عامًا لعام 2024. وبالنسبة لمن تزيد أعمارهم عن 60 عامًا، حلّت ليتوانيا في المرتبة 44.

وفي الولايات المتحدة وكندا، كانت درجات السعادة للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 30 عامًا أدنى بكثير بين الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 60عامًا وما فوق .

وبين الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 30 عامًا، احتلت الولايات المتحدة المرتبة 62، فيما احتلّت المرتبة العاشرة بالنسبة لأولئك الذين تبلغ أعمارهم 60 عامًا وما فوق. واحتلت كندا المرتبة 58 بين الشباب والمرتبة الثامنة لمن تبلغ أعمارهم 60 عامًا وما فوق.

كما شهدت أستراليا ونيوزيلندا، بدرجة أقل، تصنيفات أدنى بكثير بين الشباب.

النرويج حلت في المرتبة السابعة وكانت بين دول الشمال الأوربي الخمس التي احتلت المراكز العشرة الأولى.

وهذه أسعد 20 دولة في العالم لعام 2024:

1. فنلندا.

2. الدنمارك.

3. أيسلندا.

4. السويد.

5. الكيان الصهيوني.

6. هولندا.

7. النرويج.

8. لوكسمبورغ.

9. سويسرا.

10. أستراليا.

11. نيوزيلندا.

12. كوستاريكا.

13. الكويت.

14. النمسا.

15. كندا.

16. بلجيكا.

17. أيرلندا.

18. التشيك.

19. ليتوانيا.

20. المملكة المتحدة.

- **وفي أسفل القائمة:**

لا تزال أفغانستان الدولة الأدنى في العالم من حيث السعادة. كما احتل لبنان، وليسوتو، وسيراليون، والكونغو، درجات في أسفل اللائحة.

5- المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناشئة

تصدر مؤسسة الشؤون المالية التي أسستها مجموعة صحيفة العالم الأمريكية وورلد بايبر world paper المؤشر الثلاثي المركب لقياسثروة الأمم للاقتصاديات الناشئة منذ عام 1996 وبشكل نصف سنوي، ويغطي المؤشر 41 دولة من الاقتصاديات الناشة منها 4 دول عربية.

يستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن 63 مكوناً وهي[54]:

أ- **مؤشر البيئة الاقتصادية:** ويضم هذا المؤشر21 عنصراً تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ومؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ومؤشرات بيئة أداء الأعمال.

ب- **مؤشر البنية التحتية للمعلومات:** ويضم هذا المؤشر21عنصراً تغطي مؤشرات التعليم والبنية التحتية للمعلوماتية ومؤشرات انتشار المعلوماتية.

ج- **مؤشر البيئة الاجتماعية:** ويضم هذا المؤشر21 عنصرا تغطي مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي ومؤشرات الصحة وحماية البيئة والطبيعة.

وتمنح هذه المكونات أوزانا متساوية، ويدل ارتفاعه الرصيد المسجل على مركز متقدم في المؤشر، وهذا يعني وضعا أفضل من حيث مؤشرات ثروة دول الاقتصاديات الناهضة.

- **دليل المؤشر**:

يتراوح كل مؤشر فرعي بين (0-100) نقطة، حيث الرصيد الإجمالي للمؤشر المركب 300 نقطة،ويدل رصيد صفر(0) على أسوأ أداء، ورصيد(100) على أفضل أداء، وكلما كان التوازن أكبر زادت فرص تكوين الثروة لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل، ويقارن رصيد المؤشر بنتائج خمس دول متقدمة هي: اليابان، هولندا، سنغافورة، اسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث اختيرت هذه الدول لقياس المكتسبات التي حققتها الدول النامية والناشئة مقارنة بما حققته الدول المتقدمة.

وبالنسبة للبيئة المعلوماتية، فمن بين 21 عنصرا التي تكونها، تشكل مكونات البيئة الرقمية حيزا مهما، وتخص عدد أجهزة الحاسوب المنزلية لكل 1000 نسمة، عدد خطوط الهاتف الثابتة والخلوية لكل 10000 نسمة، نسبة استخدام الأنترنت إلى إجمالي السكان وأخيرا الإنفاق الحكومي على تكنولوجيا المعلومات[55].

6- المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر عن مجموعة(ب.ر.س) شهريا الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980، ويتضمن هذا المؤشر المخاطر المتعلقة بالاستثمار أثناء التعامل مع الدول، وقدرتها على مقابلة التزاماتها المالية وسدادها، كما يصدر مؤشر مركب مستقبلي باستخدام المنهج ذاته لاحتساب المخاطر القطرية، ويستند أساسا إلى متوسط ثلاثة سيناريوهات تغطي حالات الوضع المتدهور، الوضع المعقول والوضع الأفضل، ويشمل المؤشر 140 دولة، منها 18 دولة عربية.

يتكون المؤشر المركب من ثلاثة مؤشرات فرعية هي[56]:

- **مؤشر تقويم المخاطر السياسية:** يشكل نسبة 50٪ من المؤشر المركب.
- **مؤشر تقويم المخاطر المالية:** يشكل نسبة 25٪ من المؤشر المركب.
- **مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية:** يشكل نسبة 25٪ من المؤشر المركب.

7- مؤشر الشفافية الدولية للفساد:

إن منظمة الشفافية حركة عالمية يقع مقرها في برلين بألمانيا، ويقيس هذا المؤشر- الذي ظهر عام 1995 - معدلات الفساد في الدول محل الدراسة، كما يحلل أسباب انتشار الفساد.

أصدرت منظمة الشفافية الدولية نتائج مؤشر مدركات الفساد (CPI) للعام 2024 لدول العالم، والمتضمن لنتائج الدول العربية، إذ أظهرت نتائج المؤشر أن الفساد لا يزال متجذراً بعمق في العالم، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،

حيث لم تشهد المنطقة تقدمًا يُذكر خلال السنوات الـ 12 الماضية، بالرغم من ارتفاع متوسط درجات المنطقة بنقطة واحدة فقط عن العام الماضي، من 38 إلى 39 من 100، إلا أنه يبقى أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 43٪.

ويعد مؤشر مدركات الفساد مؤشراً مركباً يستخدم لقياس مدركات الفساد في القطاع العام فقط، مركزاً على البيئة التشريعية والسياسية والاقتصادية ومستويات وإجراءات الحوكمة في البلدان، حيث يمنح المؤشر الدرجة من صفر الى 100 لكل دولة (الدرجات الدنيا تعني شديد الفساد، والعليا الأكثر نزاهة وأقل فساداً).

نتائج المؤشر: الترابط بين تعاظم الاستبداد والفساد وتأثيره على الحوكمة والتنمية وتحسين البيئة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وعنونت الشفافية الدولية نتائج مؤشر مدركات الفساد لهذا العام بـ"أزمة المناخ"، حيث أوضحت أنه بدون إجراءات شاملة لمكافحة الفساد؛ ستتمكن النخب الاستبدادية من ترسيخ سلطتها المطلقة، مما يترك المنطقة غير قادرة على مواجهة التحديات الملحّة مثل تغير المناخ وإصلاح الحوكمة والتنمية.

أبرز نتائج المنطقة العربية:

وفق النتائج المدرجة، لم تشر نتائج المؤشر إلى تغير ملحوظ في واقع مدركات الفساد في المنطقة العربية، والتي حصلت على 34٪. وبتحليل متفحص؛ حصلت خمس دول عربية فقط على علامات أعلى من علامة 50 من أصل 100 وهي الإمارات، قطر، والسعودية بمعدلات 68٪، 59٪، 59٪ تباعاً، إضافة لعُمان التي طرأ عليها تحسنًا في درجاتها على مؤشر مدركات الفساد للعام 2024 خلافا للعام الماضي، حيث سجّلت ارتفاعاً بمقدار 12 نقطة من 42٪ إلى 55٪، وكذلك

البحرين، التي ارتفعت 11 درجة من 42٪ إلى 53٪ لهذا العام. كما أشارت النتائج أيضا لتقدم لبعض الدول عن العام الماضي، كالعراق بفارق 3 نقاط من 23٪ إلى 26٪، وتقدم الأردن بفارق 3 نقاط من 46٪ إلى 49..٪

كما سجلّت بعض الدول انخفاضاً ملموساً على درجاتها خلافاً للعام الماضي، كليبيا التي سجّلت انخفاضاً بمقدار 5 درجات من 18٪ إلى 13٪، إضافة لتراجع مصر 5 درجات من 35٪ إلى 30٪. فيما راوحت الكويت مكانها دون إحراز أي تقدم أو تراجع، مسجلة 46٪، وموريتانيا 30٪، أو اختلاف بسيط ليس ذي دلالة، كحصول المغرب 37٪، وتونس 39٪، أو انخفاض درجتين كالجزائر 34٪، ولبنان 22..٪

بالمقابل، شهدت الدول التي تعاني من تحديات في مجال الديمقراطية والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان والحريات العامة النتائج الأسوأ على مؤشر مدركات الفساد، وهي: (السودان، اليمن، سوريا، الصومال) بمعدل (15٪، 13٪، 12٪، 9٪) على التوالي.

تعاني الشعوب العربية في العديد من الدول من عدم التداول السلمي للسلطة، ما ساهم في إضعاف المشاركة السياسية والمفتوحة في الحياة العامة وعملية اتخاذ القرارات العامة، مما يؤدي إلى زيادة فرص الفساد الكبير، وتراجع احترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص والمساواة، وإضعاف نظم الحماية الاجتماعية، خاصة في بعض البلدان التي تعاني من استمرار الحروب والصراعات الإقليمية فيها.

بالرغم من أن كل من الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر والمملكة العربية السعودية تفتقر إلى التداول السلمي للسلطة والمشاركة السياسية المفتوحة، واللذين يشكلان دعامة أساسية لنزاهة الحكم- إلا أن الرفاه الاقتصادي والوفرة المالية والتحول إلى المعاملات الالكترونية في تقديم الخدمات العامة- أثرت بشكل إيجابي على واقع مدركات الفساد فيها؛ بسبب توفر فائض موارد الدول ذات الاقتصاديات القوية. ووفقاً لذلك، أحرزت الإمارات العربية المتحدة علامة عليا بين الدول العربية، وصلت إلى 68٪.

على ضوء نتائج المؤشر لهذا العام؛ طالب الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية، الدول التي حازت على أعلى علامات، والتي تمثل الدول الأكثر نزاهة والأقل فساداً على مؤشر مدركات الفساد بأن تمتثل لواجبها الأخلاقي والقانوني لإخضاع المسؤولين الصهاينة- مرتكبي الفساد في إدارة الشؤون الفلسطينية- للمساءلة الدولية مثل محكمة الجنايات الدولية ومحكمة العدل الدولية.

في معرض النتائج، أشار ائتلاف أمان أن مموليه يقعون على رأس قائمة المؤشر، مسجلين الدول الأكثر نزاهة مثل: (الدنمارك 90٪، فنلندا 88٪، ولكسمبرج 81٪، والسويد 80٪، وهولندا 78٪)، حيث أعربت هذه الدول عن مواصلة التزاماتها الأخلاقية ودعمها لقضية الشعب الفلسطيني، وحقه في الحرية وتقرير المصير.

يرى ائتلاف أمان أنه وعلى الرغم من عدم إدراج فلسطين على المؤشر منذ قرابة 17 عاماً، لأسباب تتعلق بعدم توفر ثلاثة مصادر للمعلومات على الأقل (من

بين 13 مصدرا معتمدا عن فلسطين حسبما يتطلبه المؤشر)، إلا أنها لن تكون أفضل حالا من دول المنطقة لو أدرجت في المؤشر، حيث يوجد تحديات جمة مرتبطة باستمرار الاحتلال الإسرائيلي وممارساته ضد الفلسطينيين، إضافة إلى الانقسام الفلسطيني، وضعف نزاهة الحكم بسبب عدم إجراء الانتخابات العامة، وغياب المجلس التشريعي، وضعف شفافية إدارة الحكم والموارد العامة، والتي بعضها يفاقم من مشكلة التغيير المناخي (وهي المؤشر لهذا العام)، كإصدار الجهات الرسمية تراخيص لمحاجر وكسارات في مناطق دون الأخذ بالآثار السلبية على البيئة والتجمعات السكنية المحيطة.

تعتبر الحروب في المنطقة مصدراً رئيسياً لانبعاث الكربون في الإقليم، ما ساهم في ارتفاع مستويات التصحر وتدهور الأراضي، وفاقم من تحديات التغير المناخي في فلسطين، وهو ما أكده الدكتور يوسف أبو صفية، وزير شؤون البيئة الفلسطيني الأسبق في "الإستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغير المناخ"، وكذلك الدكتور جاد إسحق، المدير العام لمعهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، على الربط بين التعسف وإساءة استعمال السلطة القائمة بالاحتلال وإحكام سيطرتها على الموارد الطبيعية وإساءة استخدامها لسياسة الأمر الواقع في دفن النفايات السامة، ما أثر سلبا على التغير المناخي في فلسطين، وقيّد من وصول الفلسطينيين إلى الأراضي والمياه، وتدمير الغطاء النباتي وتقليل المساحات الزراعية، الأمر الذي زاد من تآكل التربة وأضعف من قدرة الفلسطينيين على التكيف مع تغير المناخ، وبالتالي يؤدي إلى حرمان الفلسطينيين من تطوير أنظمة مستدامة للزراعة وإدارة المياه، ويزيد من معاناة المجتمعات المحلية في مواجهة الجفاف والتغيرات البيئية المتسارعة، مستغلاً عدم خضوع الضباط العسكريين الحاكمين للمساءلة.

ويؤكد ائتلاف أمان على حرصه والتزامه الثابت بفلسطين حرة، خالية من الفساد والاحتلال، مشدداً على ضرورة مساءلة ومحاسبة المسؤولين في السلطة القائمة بالاحتلال على جرائمهم في إدارة الضفة والقطاع والقدس الشرقية، خاصة تلك ذات العلاقة بإدارة الموارد، كون "الاحتلال أحد المحركات الرئيسية للفساد".

وبحسب المؤشر فإن العوامل المشتركة التي تتمتع بها الدول التي تتصدر القائمة هي وجود حكومات شفافة، حرية صحافة، حريات مدنية ونظم قضائية مستقلة، وبالنسبة للجزائر فقد كانت في المركز 106 عالميا من مجموع 183 دولة بـ35 نقطة/ 100[57]، والشكل الموالي يبين ترتيب الدول العربية في مؤشر مكافحة الفساد لعام 2019.

لا تزال المنطقة العربية تعاني من الفساد المتجذر في أنحائها، ولم تحقق سوى تقدم ضئيل على مدى العقد الماضي، بحسب مؤشر مدركات الفساد الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية اليوم الثلاثاء.

ورغم أن عددا من الدول العربية لا تزال تتذيل قائمة الدول المشمولة بتقرير منظمة الشفافية الدولية مثل سوريا وليبيا، فقد تم تسجيل تحسن ملحوظ في بعض الدول الخليجية، مثل الكويت والبحرين، حيث تتجه دول مجلس التعاون الخليجي نحو مزيد من الحوكمة الرقمية ما يعالج بعض جوانب الفساد.

وقالت المنظمة إن أكثر من ثلثي بلدان العالم المشمولة بمؤشر مدركات الفساد سجلت درجات أقل من 50 من أصل 100 درجة على المؤشر، فيما ظل المتوسط العالمي للمؤشر دون تغيير عند 43.

ويصنف مؤشر مدركات الفساد 180 بلدا وإقليما من خلال مستوياتها المدركة لفساد القطاع العام على مقياس من صفر (شديد الفساد) إلى 100 (شديد النزاهة).

وربطت تقرير المنظمة بين مستويات الفساد المرتفعة وتراجع جهود مكافحة التغير المناخي.

والشكل الموالي يبرز خريطة مؤشر الفساد الدول العربية 2024.

الشكل رقم (16): خريطة مؤشر الفساد الدول العربية 2024

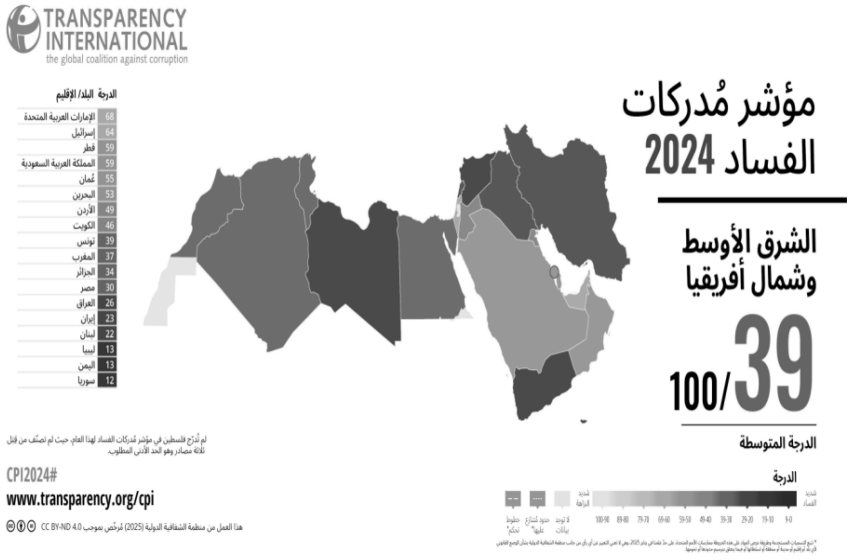

بحسب تقرير "الشفافية الدولية"، لا يزال الفساد متجذرا بعمق في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ لم تشهد المنطقة سوى تقدم ضئيل على مدى السنوات الـ12 الماضية، حيث ارتفع متوسط درجاتها بنقطة واحدة فقط إلى 39، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 43.

ويقول التقرير إن تركز السلطة في أيدي القادة الاستبداديين أدى إلى تعزيز الفساد الممنهج في مختلف ممارسات الحكومة.

أما متوسط الدول العربية، فقد انخفض هذا العام إلى أدنى مستوى له على الإطلاق وهو 34، حيث سجلت ليبيا (13) وسوريا (12) أسوأ الدرجات. وشهد لبنان (22) أكبر انخفاض، حيث نقصت درجته 6 نقاط منذ عام 2019.

في المقابل، تصدرت الإمارات (68) ثم قطر (59) والسعودية (59) أعلى الدرجات. وسجلت تحسنات ملحوظة في البحرين (53) بزيادة 17 نقطة من 36 في عام 2017، والكويت (46) بزيادة 7 نقاط من 39، وفي تقرير 2024 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، أظهر تراجع تصنيف الجزائر بشكل طفيف بمقدار نقطتين مقارنة بعام 2023، حيث حصلت على 34 نقطة من أصل 100، واحتلت المرتبة 107 عالميًا من بين 180 دولة، متقاسمة الموقع مع البرازيل ومالاوي ونيبال والنيجر وتايلاند وتركيا.

وعزت المنظمة التحسن الملحوظ والدرجات المرتفعة نسبيا في دول مجلس التعاون الخليجي، إلى البدء بتجربة الاستثمار في الحلول التكنولوجية للإدارة العامة والمعروفة باسم الحوكمة الإلكترونية، مشيرة إلى أنها تعالج الممارسات الفاسدة مثل الرشوة من خلال إزالة الوسطاء.

وفي سوريا، يمثل سقوط نظام الأسد فرصة للمجتمع المدني لإنشاء إطار ديمقراطي جديد يتضمن تدابير لمكافحة الفساد مثل الإدماج المدني والشفافية، بحسب المصدر ذاته.

الشكل رقم (17): خريطة مؤشر مدركات الفساد عالميا 2024

(منظمة الشفافية العالمية)

على الصعيد الدولي، حذرت منظمة الشفافية الدولية من أن مستويات الفساد العالمية لا تزال مرتفعة بشكل مثير للقلق، مع تعثر الجهود المبذولة للحد منها.

وقالت المنظمة إن ما يقرب من 6.8 مليارات شخص يعيشون في بلدان تقل درجاتها على مؤشر مدركات الفساد عن 50 درجة، وهو ما يعادل 85٪ من سكان العالم البالغ عددهم 8 مليارات نسمة.

وبحسب التقرير، حصلت الدانمارك، للسنة السابعة على التوالي، على أعلى درجة على المؤشر وهي 90، تليها فنلندا بـ88، وسنغافورة بـ84.

في المقابل، كانت البلدان التي سجلت أدنى الدرجات في الغالب بلدانا هشة ومتأثرة بالصراعات، بحسب المنظمة، مثل جنوب السودان (8)، والصومال (9)، وفنزويلا (10)، وسوريا (12)، وكل من ليبيا وإريتريا واليمن وغينيا الاستوائية بـ(13).

وسجل أكثر من ربع البلدان أدنى درجات لها حتى الآن على المؤشر، بما في ذلك النمسا (67) وبنغلاديش (23) والمكسيك (26) وروسيا (22) وجنوب السودان (8) وسويسرا (81) والولايات المتحدة.(65)

ومن الدول التي شهدت انخفاضا كبيرا على مدى السنوات الخمس الماضية في تصنيفها على مؤشر الفساد، النمسا (67) وبيلاروسيا (33) وبلجيكا (69) وفرنسا (67) وروسيا (22) والمملكة المتحدة.(71)

في المقابل، على مدى السنوات الخمس الماضية تمكنت 7 بلدان من تحسين نتائجها على المؤشر بشكل كبير، وفي مقدمتها كوت ديفوار (45) والجمهورية الدومينيكية (36) وكوسوفو (44) والكويت (46) والمالديف (38).

واعتبرت منظمة الشفافية الدولية أن هذه الأرقام تسلط الضوء على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ضد الفساد.

وتعليقا على مؤشر مدركات الفساد، قال فرانسوا فاليريان، رئيس منظمة الشفافية الدولية، إن الفساد يشكل تهديدا عالميا متطورا لا يقتصر على تقويض التنمية فحسب، بل يعد سببا رئيسيا في تراجع الديمقراطية وعدم الاستقرار.

ودعا المجتمع الدولي وكل بلد على حدة إلى جعل معالجة الفساد أولوية قصوى وطويلة الأمد، مؤكدا أن "هذا أمر بالغ الأهمية لمقاومة الاستبداد وضمان عالم سلمي وحر ومستدام."

وتسلط الاتجاهات الخطيرة التي كشفت عنها نتائج مؤشر مدركات الفساد لهذا العام الضوء على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة الآن لمعالجة الفساد العالمي.

الفساد والمناخ:

في تقريرها حول مؤشر مدركات الفساد لعام 2024، أفردت منظمة الشفافية الدولية مساحة واسعة للتأثير المتبادل بين الفساد وظاهرة تغير المناخ.

ودعت مايرا مارتيني، الرئيسة التنفيذية للمنظمة، إلى استئصال الفساد على وجه السرعة "قبل أن يعرقل بشكل كامل العمل المناخي الهادف"، وأضافت أنه "يتعين على الحكومات والمنظمات متعددة الأطراف إدراج تدابير مكافحة الفساد في الجهود المناخية من أجل حماية التمويل وإعادة بناء الثقة".

وتظهر بحوث حديثة لمنظمة الشفافية الدولية كيف يمكن للفساد تقويض "الانتقال العادل" إلى الصافي الصفري للانبعاثات، وتسلط الضوء على أمثلة محددة من جنوب أفريقيا (41) وفيتنام (40) وإندونيسيا (37).

وسجلت البلدان التي تعاني من أسوأ الآثار لأزمة المناخ أدنى الدرجات على مؤشر مدركات الفساد، حيث أحدث تغير المناخ دمارا في الاقتصاد الزراعي للبلاد وأدى إلى تفاقم الصراعات.

8- مؤشر التقدم الاجتماعي:

أصدرت مؤسسة "سوشيال بروغريس إمبيريتيف" الأمريكية مؤشرها السنوي لعام 2020 عن التقدم الاجتماعي في العالم[58]، وقد اعتبر المؤشر النرويج الأفضل على الإطلاق في العالم بنقطة 92.73 على 100، والدنمارك في المرتبة الثانية بنقطة 92.11، تليها كل من فنلندا، نيوزنلندا والسويد، ويعتمد مؤشر التقدم الاجتماعي الذي شمل نحو 163 دولة حول العالم على أكثر من 50 بندا تصب في مجموعها في مدى كفاية الحاجات الأساسية للمواطنين، ومن أهم المعايير التي يستند إليها المؤشر الوضع الصحي لمواطني الدولة، وأمانهم الشخصي، ومنافذ الدخول للمعلومات المتاحة لهم، إضافة إلى منافذ التعليم، خدمات الصرف الصحي، الاستدامة، إلى جانب حصة الفرد من الناتج، الحريات الشخصية والاختيار والتسامح، أما الدول التي حلت في المراتب الأخيرة فمعظمها في أفريقيا، منها جنوب السودان 163 وتشاد162.

وهذا هو ترتيب الجزائر وبعض الدول العربية ضمن المؤشر[59]:

- -الكويت (46 عالميا).
- تونس (55 عالميا).
- الجزائر(83 عالميا).

- المغرب (97 عالميا).
- مصر (112 عالميا).

ولم يدرج التقرير ليبيا ضمن تصنيفه لعام 2020 بسبب الاقتتال والحرب الدائرة هناك.

والشكل التالي يبين مؤشرات التقدم الاجتماعي:

الشكل رقم (18): مؤشرات التقدم الاجتماعي

والشكل التالي يوضح ترتيب الدول العربية في مؤشر التقدم الاجتماعي:

الشكل رقم (19): ترتيب الدول العربية في مؤشر التقدم الاجتماعي لعام 2020

Source : https://www.socialprogress.org/about-us

والترتيب الإجمالي للدول يظهر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (14): تصنيف الدول في مؤشر التقدم الاجتماعي لعام 2019

2020 Social Progress Index rankings

Tier 1		
Rank	Country	Score
1	Norway	92.73
2	Denmark	92.11
3	Finland	91.89
4	New Zealand	91.64
5	Sweden	91.62
6	Switzerland	91.42
7	Canada	91.40
8	Australia	91.29
9	Iceland	91.09
10	Netherlands	91.06
11	Germany	90.56
12	Ireland	90.35
13	Japan	90.14

Tier 2		
Rank	Country	Score
14	Luxembourg	89.56
15	Austria	89.50
16	Belgium	89.46
17	Korea, Republic of	89.06
18	France	88.78
19	Spain	88.71
20	United Kingdom	88.54
21	Portugal	87.79
22	Slovenia	87.71
23	Italy	87.36
24	Estonia	87.26
25	Czechia	86.69

Tier 2		
Rank	Country	Score
26	Cyprus	86.64
27	Greece	85.78
28	United States	85.71
29	Singapore	85.46
30	Malta	84.89
31	Poland	84.32
32	Lithuania	83.97
33	Israel	83.62
34	Chile	83.34
35	Latvia	83.19
36	Slovakia	83.15
37	Costa Rica	83.01
38	Uruguay	82.99

Tier 3		
Rank	Country	Score
39	Croatia	81.92
40	Hungary	81.02
41	Argentina	80.66
42	Barbados	80.50
43	Bulgaria	79.86
44	Mauritius	78.96
45	Romania	78.35
46	Kuwait	77.47
47	Belarus	77.00
48	Malaysia	76.96
49	Panama	76.55
50	Armenia	76.46
51	Trinidad and Tobago	76.33
52	Serbia	75.54
53	Ecuador	75.45
54	Albania	75.41

Tier 3		
Rank	Country	Score
55	Tunisia	75.02
56	Georgia	74.85
57	Jamaica	74.75
58	Montenegro	74.42
59	Peru	74.22
60	Colombia	74.00
61	Brazil	73.91
62	Mexico	73.52
63	Ukraine	73.38
64	Sri Lanka	73.20
65	Republic of North Macedonia	73.16
66	Bosnia and Herzegovina	72.74
67	Kazakhstan	72.66
68	Moldova	72.58
69	Russia	72.56
70	Paraguay	72.48

Tier 4		
Rank	Country	Score
72	Cuba	71.52
73	Jordan	71.50
74	Oman	71.41
75	Suriname	71.12
76	Mongolia	71.07
77	Dominican Republic	71.05
78	Maldives	70.81
79	Thailand	70.72
80	United Arab Emirates	70.60
81	Qatar	70.58
82	South Africa	70.26
83	Algeria	69.92
84	Indonesia	69.49

Tier 4		
Rank	Country	Score
85	Lebanon	69.37
86	Botswana	69.36
87	Bolivia	69.23
88	Vietnam	68.85
89	Kyrgyzstan	68.65
90	Fiji	68.42
91	Bhutan	68.34
92	Turkey	68.27
93	Iran	67.49
94	El Salvador	67.25
95	Namibia	67.14
96	Guyana	66.95
97	Morocco	66.90

Tier 4		
Rank	Country	Score
98	Philippines	66.62
99	Bahrain	66.60
100	China	66.12
101	Saudi Arabia	65.06
102	Uzbekistan	64.98
103	Ghana	64.86
104	Azerbaijan	64.11
105	Nicaragua	64.02
106	Gabon	63.93
107	Iraq	63.52

Tier 5		
Rank	Country	Score
108	Honduras	62.41
109	Guatemala	61.67
110	Timor-Leste	61.08
111	Senegal	60.04
112	Egypt	59.98
113	Turkmenistan	58.35
114	Nepal	57.60
115	Kenya	57.10
116	Tajikistan	56.99
117	India	56.80
118	Cambodia	56.27
119	Tanzania	56.20
120	Myanmar	55.99
121	Benin	55.56
122	Zambia	55.34

Tier 5		
Rank	Country	Score
123	Bangladesh	55.23
124	Gambia, The	55.10
125	Rwanda	54.13
126	Malawi	54.07
127	Lesotho	53.80
128	Côte d'Ivoire	53.59
129	Togo	53.05
130	Uganda	52.98
131	Eswatini	52.92
132	Zimbabwe	52.26
133	Laos	51.80
134	Sierra Leone	51.74
135	Liberia	51.37
136	Nigeria	51.31
137	Cameroon	51.29

Tier 6		
Rank	Country	Score
138	Equatorial Guinea	50.08
139	Korea, Democratic Republic of	50.01
140	Burkina Faso	49.87
141	Pakistan	49.25
142	Mozambique	49.00
143	Mauritania	48.95
144	Haiti	48.79
145	Ethiopia	48.59
146	Djibouti	48.53
147	Sudan	48.51
148	Madagascar	48.46
149	Congo, Republic of	48.45
150	Mali	48.29

Tier 6		
Rank	Country	Score
151	Angola	48.16
152	Guinea-Bissau	46.69
153	Papua New Guinea	44.91
154	Guinea	43.41
155	Afghanistan	42.29
156	Congo, Democratic Republic of	42.25
157	Niger	42.21
158	Burundi	41.20
159	Somalia	35.58
160	Eritrea	35.20
161	Central African Republic	31.62
162	Chad	31.29
163	South Sudan	31.06

SOCIAL PROGRESS IMPERATIVE

Source :https://www.socialprogress.org/index/global/results

وقد كان المعدل العالمي للمؤشرات الفرعية لمؤشر التقدم الاجتماعي لعام 2020 كما يلي:

الشكل رقم (20): المعدل العالمي للمؤشرات الفرعية

لمؤشر التقدم الاجتماعي لعام 2020

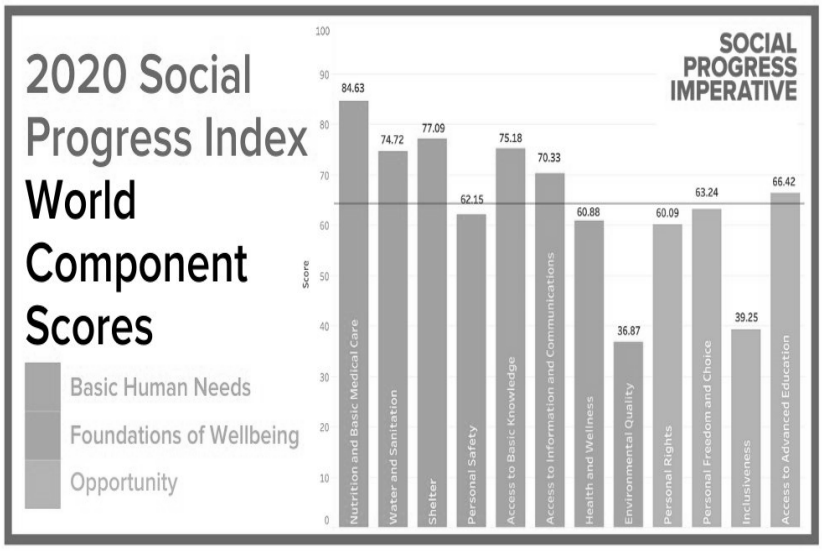

Source : https://www.socialprogress.org/index/global/results

9- مؤشر المرونة العالمي:

أصدرت شركة " أف أم غلوبال " مؤشر المرونة العالمي، الذي يقيس مدى توافر الأمان للتجارة والاستثمار، في 130 دولة حول العالم،ويعتمد المؤشر في قياسه على ثلاثة معايير أساسية: وهي قوة الاقتصاد ونسبة المخاطر وجودة سلاسل التوريد، وتتضمن تلك المعايير الأساسية عددًا من المعايير الفرعية، من أبرزها: المخاطر السياسية والإنتاجية، معدَّل التحضُّر، النفط، مخاطر التعرُّض لكوارث طبيعية، الهجمات الإلكترونية، التحكم في الفساد، جودة البنية التحتية وجودة التوريد المحلي[60].

وتحصل كل دولة على درجة من صفر إلى 100 في كل مؤشر أساسي، على أن تكون درجة الدولة هي الدرجة الإجمالية التي حصلت عليها الدولة في الثلاثة مؤشرات الأساسية مجتمعة من صفر إلى 100، ويعبر الصفر عن أدنى درجة يمكن أن تحصل عليها الدولة محل الدراسة في مؤشر المرونة، فيما تعبر المائة عن أفضل درجة يمكن أن تحصل عليها الدولة محل الدراسة، وبذلك فإن كل دولة تقترب من الصفر تكون أقل مرونة وتقل فيها أجواء الأمان اللازمة للتجارة والاستثمار والعكس صحيح.

ويعبر لفظ مرونة عن قدرة الاقتصاد المحلي في مواكبة المتغيرات الطارئة على الاقتصاد العالمي، ومدى المرونة في امتصاص آثار الصدمات الخارجية، مما يؤثر على بيئة الاستثمار والتجارة في الدولة محل الدراسة، ويوفر المؤشر معلومات وأرقامًا عن الدولة الأجدر بالاستثمار، وقد اختبرت جائحة كورونا هذا العام مرونة الشركات في جميع أنحاء العالم، في حين لا يتم قياس مخاطر الوباء بشكل صريح في مؤشر المرونة العالمية لعام 2020، فإن مرونة بيئة الأعمال في بلد ما هي منصة موثوقة للشركات التي تحاول التعافي من تأثير فيروس كورونا.

وقد تصدرت النرويج (المرتبة 1) مؤشر المرونة العالمية FM لعام 2020، تساهم الإنتاجية الاقتصادية للبلاد، البيئة السياسية المستقرة، الفساد المنخفض، نوعية المخاطر الطبيعية والحوكمة الممتازة للشركات،وفي عام 2019 شهدت النرويج درجات حرارة قياسية عالية تبعها هطول أمطار غزيرة تسببت في انهيارات أرضية متعددة، وعلى الرغم من اعتمادها التاريخي على عائدات النفط تستثمر النرويج بكثافة في تقليل انبعاثات الكربون، ولديها أعلى كثافة في أوروبا من أجهزة الشحن السريع للسيارات الكهربائية، تأتي أيضًا سويسرا والدنمارك في المرتبة الثانية

والثالثة في مؤشر المرونة في قائمة الدول الأوروبية الخمس الأولى لأجهزة الشحن السريع،كما صعدت سويسرا مرتبة واحدة هذا العام، حيث لا تزال واحدة من أكثر الدول استقرارًا سياسيًا في العالم مع بنية تحتية عالية الجودة ورؤية جيدة لسلسلة التوريد، تسجل الدنمارك بشكل جيد باستمرار في سيطرتها على الفساد وظهور سلسلة التوريد.

وفي الطرف المقابل من المؤشر، تأتي هايتي في (المرتبة 130) وفنزويلا في (المرتبة 129) وإثيوبيا في (المرتبة 128)، في عام 2019 عانت البلاد من هبوب عواصف من إعصار دوريان والفيضانات المتعددة، بينما يستمر اعتماد فنزويلا على إنتاج النفط، فإنها تعاني أيضًا من التعرض الشديد للمخاطر الطبيعية أواخر عام 2019،وحسنت إثيوبيا سيطرتها على الفساد واستقرارها السياسي بعد تحقيق اتفاق سلام مع إريتريا في عام 2018، ولا تزال الفيضانات الداخلية والساحلية تشكل خطرًا بارزًا على مستوى العالم،كما واجهت اليابان (المرتبة 26) واحدة من أسوأ الأعاصير في تاريخها في عام 2019، حيث ترك إعصار هاجيبس طريقًا للدمار في أعقابه من الفيضانات السريعة وفيضانات الأنهار وانهيار السدود، وقد حلت الجزائر في المركز 100 بحصولها على 34 نقطة.

لا يزال خطر وقوع هجوم إلكتروني يلوح في الأفق بشكل كبير، حيث يجد الجناة طرقًا أكثر إبداعًا لاختراق أنظمة المعلومات، بينما تتصدر النرويج المؤشر، لا توجد دولة تتمتع بالمرونة الكاملة، لقد سلط هجوم برامج الفدية على شركة إنتاج الألمنيوم العالمية Norsk Hydro، الضوء بشكل واضح على التهديد الذي تتعرض له مرافق التصنيع الحديثة عندما اكتسب المتسللون موطئ قدم في أنظمة التحكم الصناعية للشركة، بالإضافة إلى ذلك تعمل الجهات التنظيمية على اللحاق بركب

الاعتراف بالضرر الناجم عن خرق البيانات الشخصية، بعد إدخال اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي في عام 2018، فإن قانون خصوصية المستهلك في كاليفورنيا (CCPA) الذي يسري اعتبارًا من يناير 2020، يجعل الشركات في الولاية قادرة على تحمل المسؤولية عن عدم كفاية المرونة الإلكترونية. إن مؤشر المرونة العالمية هو أداة تلتقط المحركات الأساسية لمرونة المؤسسة، إنه يعمل على مساعدة الشركات في تقييم قدرة البلدان المختلفة على تحمل الاضطراب والتعافي بقوة في حالة حدوث اضطراب من خلال الأداة، ويمكن لرجال الأعمال التنفيذيين اتخاذ قرارات مستنيرة بشكل أفضل في إدارة التعرضات التي يواجهها شركاؤهم في جميع أنحاء العالم،وتم تسليط الضوء على المرونة في مواجهة تغير المناخ والفيضانات والمخاطر الإلكترونية في أحداث عام 2019.

الخاتمة

لقد وضعت المنظمات الاقتصادية الدولية المتخصصة في تنقيط البلدان وتصنيفها منهجية علمية ومعايير موحدة لقياس أداء الاقتصاديات الدولية، واعتمدت على مؤشرات إحصائية كمية ونوعية لمعرفة مدى نجاح الخطط التنموية على كافة الأصعدة والمجالات، ومهما قيل عن هذه المؤشرات فإنها تبقى أداة مهمة لقياس تقدم البلدان وتخلفها، وبناء عليه تكون المقارنات وتُرسم السياسات والاستراتيجيات.

إن هذه الدراسة بيّنت تقدم الجزائر في بعض المؤشرات كمؤشر السعادة العالمي لعام 2020 الصادر عن شبكة الحلول المستدامة التابعة للأمم المتحدة، بوجودها في المركز100/ 155 دولة، وحققت نتائج معتبرة في تقرير التنمية البشرية 2024 الذي يُصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتصنيفها في المرتبة 93/ 193 دولة مع مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، وكانت مؤشراتها في القيد الإجمالي للتعليم والصحة والعمر المتوقع عند الولادة جيدة، وأما تقرير التنافسية العالمي لعام 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي فقد وضع الجزائر في المركز 89/ 141 دولة، وكانت في مركز متوسط 110/ 180 دولة في مؤشر الأداء البيئي لسنة 2023 والذي يصدر عن نفس المنتدى وجامعتي يال وكولومبيا الأمريكيتين، كما صُنفت في الرتبة 121/ 131 دولة في مؤشر الابتكار العالمي لسنة

2020 الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومعهد الإدارة والأعمال بأوروبا، ووُجدت في التصنيف107/ 180 دولة في مؤشر الفساد العالمي لعام 2023 الصادر عن منظمة الشفافية العالمية، وأما مؤشر ريادة الأعمال والتنمية لسنة2017 الذي يُصدره المعهد العالمي لريادة الأعمال فقد كانت في المركز80/ 137 دولة، وللأسف كان ترتيبها متأخرا جدا في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020 بوجودها في الرتبة 157/ 190 دولة الصادر عن البنك الدولي محافظة على نفس المركز مقارنة بالسنة الماضية، وأما مؤشرات الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2024 فقد تقدمت بعدة مراكز مقارنة بالسنوات الأخيرة بوجودها في الرتبة 88/ 169 دولة، وقد حلت في المركز 83/ 149 دولة في مؤشر التقدم الاجتماعي لعام 2020، وفي المرتبة 100/ 130 دولة في مؤشر المرونة العالمي لعام 2020، وفي مؤشر تمكين التجارة العالمي لعام 2016 حلت في المركز 121/ 136 دولة وأما مؤشر الأداء اللوجستي لعام 2023 فقد جاءت في المرتبة 97/ 139 دولة، وهي مرتبة متأخرة لا تعكس إمكانات الجزائر المادية والبشرية ولا موقعها الجغرافي المتميز.

وبناء على ما تقدم أصبح من الضروري القيام بما يلي:

- تثمين الجهود المبذولة في بعض القطاعات التي حققت فيها الجزائر نتائج معتبرة، كما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2024 وكانت نتائجها إيجابية في مؤشرات التعليم والصحة والخدمة الاجتماعية والاتصالات، وأيضا الأداء البيئي ومؤشرات السعادة العالمي وبعض المؤشرات الكلية.

- مضاعفة الجهود من أجل تحسين مركز الجزائر في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال بضرورة تفعيل القوانين الضابطة للاستثمار والانفتاح أكثر على الاستثمار الأجنبي بإزالة كل العراقيل والمعوقات، وإيلاء القطاع الخاص اهتماما خاصا للاندماج أكثر في المجهود التنموي مع القطاع العام.
- استغلال الإمكانات الكبيرة البشرية والمادية التي تتمتع بها الجزائر للارتقاء بها في سُلّم التصنيفات في باقي المؤشرات كالتنافسية والابتكار وريادة الأعمال والتنمية وغيرها من المؤشرات الاقتصادية.
- العمل على تلافي مظاهر الفساد وإزالة أسبابه للخروج من المنطقة السوداء في مؤشر الفساد العالمي، وذلك بنشر العدالة وتكافؤ الفرص والقضاء على ظاهرة الرشوة والمحسوبية والإفلات من العقاب.

قائمة المصادر والمراجع

(1) https://www.arabictrader.com/ar/knowledge-base/details/91/

(2)https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519.

(3)https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519-world-bank-country-and-lending-groups.

(4) http://www.un.org/ar/sections/about-un/main-organs/index.html

(5) http://research.un.org/ar/docs/reports.

(6)ttps://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/

(7) http://www.un.org/ar/esa/hdr/

(8) https://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership/members

(9)https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview

(10) https://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report/results-by-region?dropid=mna

(11)https://www.albankaldawli.org/ar/topic/development/publication/world-bank-regional-economic-updates

(12)https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/1/9/performance-forecasts-arab-economies-2025

(13) https://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report/financial-summary

(14) https://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report/leadership-perspectives

(15) https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2024/07/22/-middle-income-trap-hinders-progress-in-108-developing-countries?cid=ecr_fb_worldbank_ar_ext

(16) https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2024/10/15/ending-poverty-for-half-the-world-could-take-more-than-a-century

(17) https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2024/03/04/new-data-show-massive-wider-than-expected-global-gender-gap

(18) https://www.albankaldawli.org/ar/publication/global-economic-prospects

(19) https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2024/12/03/developing-countries-paid-record-1-4-trillion-on-foreign-debt-in-2023

(20)World group bank, Doing business2019, Washington, 2018, P2.

(21) https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2023/04/21/world-bank-releases-logistics-performance-index-2023

(22)https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2018/eng/assets/pdf/imf-annual-report-2018-ar.pdf#P 4

(23)https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/06/01/pr18207-imf-executive-board-concludes-2018-article-iv-consultation-with-algeria

(24) https://www.wipo.int/about-wipo/ar/

(25) https://www.wipo.int/policy/ar/index.html#bodies

(26)https://www.wipo.int/policy/ar/rules_of_procedure.html

(27) https://www.wipo.int/portal/ar/index.html#services

(28) براءة أو براءة تمليك هي السند الذي تصدره الإدارة الحكومية المعينة أو مكتب البراءات الوطني أو الإقليمي

(29) World economic forum ,The global competitiveness report2018,Geneva, Switzerland,2018. P2.

(30) https://www.ultrasawt.com

(31) www.epi.yale.edu/country/algerie.

(32) World economic forum, The global enabling trade report2016, Geneva, Switzerland, 2017. P17.

(33) World Bank, Knowledge Assessment Methodology KAM, WBI Themes, Knowledge for Development, New York, 2007.

(34) غيطاس جمال محمد، تجربة اقتصاد المعرفة في دولة الإمارات العربية المتحدة و إمارة دبي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006، ص 118 .

(35)https://www.wipo.int/pressroom/ar/articles/2024/article_0013.html?fbclid=IwY2xjawIjxuFleHRuA2FlbQIxMAABHa0-

Okodzf1S7QCJ1m5EDqgAIStg1THh2d7zWDGlEWv5CykmpfEP-_TlaQ_aem_-Hbuww-1S3xb5YIjv21tYw

(36) www.ITU.INT

(37)https://www.itu.int/en/mediacentre/Pages/PR-2024-11-27-facts-and-figures.aspx#/

(38) https://www.aljazeera.net/tech/2024/8/25

(39)https://www.mpt.gov.dz/%d8%a3%d8%b1%d9%82%d8%a7%d9%85-%d9%88%d9%85%d8%a4%d8%b4%d8%b1%d8%a7%d8%aa/

(40) https://thegedi.org/global-entrepreneurship-and-development-index/

(41) https://www.aljazeera.net/tech/2024/7/25/

(42)https://www.investopedia.com/terms/c/creditrating.asp

43 https://www.eulerhermes.com/content/dam/onemarketing/euh/eulerhermes_com/erd/map/country-map/2018/country-risk-ratings-q4-2018.pdf

(44) https://www.arabnak.com/

(45) 2018 KOF Globalisation Index

(46) https://kof.ethz.ch/en/forecasts-and-indicators/indicators/kof-globalisation-index.html

(47) https://kof.ethz.ch/en/forecasts-and-indicators/indicators/kof-globalisation-index.html

(48) https://www.ethz.ch/content/dam/ethz/special-interest/dual/kof-dam/documents/Globalization/rankings_2017.pdf

(49)https://www.heritage.org/index/pdf/2018/book/index_2018.pdf

(50)https://www.fraserinstitute.org/sites/default/files/economic-freedom-of-the-world-2018.pdf

(51) Legatum institute, 2021 , Prosperity index 2021, London.

(52) Legatum institute, 2021 , Prosperity index 2021, London.

(53) https://happiness-report.s3.amazonaws.com/2020/WHR20.pdf

(54) http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2009/17_C37-6.pdf

(55) بوشل فائزة وآخرون، واقع الاقتصاد الجديد في الجزائر والعالم العربي، مجلة الباحث العدد 05، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،2007، ص121

(56) http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2009/17_C37-6.pdf

(57)https://www.transparency.org/en/cpi/2019/results/dza

(58)https://www.socialprogress.org/static/8dace0a5624097333c2a57e29c2d7ad9/2020-global-spi-findings.pdf

(59) https://www.socialprogress.org/index/global/results

(60)https://fmglobalpublic.hartehanks.com/AssetDisplay?acc=11FM&itemCode=P17062